الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد البشير الابراهيمي – برج بوعريريج-
University of Mohamed El Bachir El Ibrahimi – Bordj Bou Arreridj -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

انعكاسات القروض المصرفية المتعثرة على أداء البنوك

دراسة مقارنة بين بنك البركة والفلاحة والتنمية الريفية
خلال فترة 2012-2017

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطلبة:
- سليماني سمية
- أعراب شهيناز

لجنة المناقشة	
الأستاذ(ة): بوعيطة عبد الرزاق	رئيسا
الأستاذ(ة): زهار وليد	مشرفا
الأستاذ(ة):سراي صالح	ممتحنا

السنة الجامعية: 2020/2019

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد البشير الابراهيمي – برج بوعريريج-
University of Mohamed El Bachir El Ibrahimi – Bordj Bou Arreridj -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

انعكاسات القروض المصرفية المتعثرة على أداء البنوك

دراسة مقارنة بين بنك البركة والفلاحة والتنمية الريفية
خلال فترة 2012-2017

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطلبة:
- سليماني سمية
- أعراب شهيناز

لجنة المناقشة	
الأستاذ(ة): بوعيطة عبد الرزاق	رئيسا
الأستاذ(ة): زهار وليد	مشرفا
الأستاذ(ة):سراي صالح	ممتحنا

السنة الجامعية: 2020/2019

بسم الله الرحمن الرحيم

شکر وعرفان

شكر وعرفان

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

المصطفى حبيب الله

عندما تتوقف الأقلام عن الكتابة وتملأ الصفحات بالأفكار من باب الجميل ان نتفكر كل من كان سببا في انجاز هذا العمل لنتقدم له بجزيل الشكر والتقدير وعظيم الامتنان

الى الأستاذ المشرف " زهار وليد " جعله الله نبراسا للعلم وشعاعا للفكر، والى رئيس قسم العلوم الاقتصادية الأستاذ " العايب وليد" لك منا كل الشكر والامتنان لتعاونك معنا ولرحابة صدرك.

كما أسجل شكري لأعضاء لجنة المناقشة وكافة أساتذة الكلية.

كما نتوجه بالشكر لموظف بنك البركة الأستاذ "سالي محمد " الذي لم يبخل علينا بنصائحه وارشاداته والى طاقم بنك البركة وكالة برج بوعريريج، وكذا كافة موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية برج بوعريريج جزاكم الله خيرا

الإهداء

الاهداء

الحمد لله الذي بحمده تتم الصالحات والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى أل بيته الطاهرين أما بعد:

أهدي ثمرة جهدي هذا الى المصباح الذي أنار دربي وبصري الى أغلى ما في هذه الحياة الى الوالدين العزيزين حفظهما الله ورعاهما، وأدامهما تاج فوق راسي

الى الشموع التي تضيء طريقي: الى اخوتي شعيب، وأيوب وغاليتي حنان

الى كتكوته المنزل وروحه وبهجته الى ابنت اخي ميرال

الى اعز من عرفت وأطيب من رافقت الى زميلتي فالبحث أعراب شاهيناز

الى رفيقتا دربي الى صديقتي الغاليتين بلجيلالي مريم ويحياوي منى

الى كل من رافقني في المشوار الدراسي الى كل دفعة ماستر2 اقتصاد نقدي وبنكي

الى كل من ساندني ولو بكلمة طيبة في إنجاز هذا العمل

سليماني سمية

الإهداء

ان الكلمات إذا قيلت ماتت وإذا كتبت أصبحت أبدية فيأبى قلمي إلا ان يسيل حبره ذهبا ليعبر عمن اهدي لهم ثمرة نجاحي وكفاحي الدراسي.

الى من وجبت طاعتهما بعد الله.....الوالدين الكريمين اطال الله في عمرهما.

الى ذخر زماني وسواعد ايامي أغلى الغوالي اخوتي الأحباء

الى من تذوقت معها أجمل اللحظات صديقتي ورفيقتي دربي سمية سليماني

الى الذين زرعوا العلم في قلبي وحثوني على انتهال العلم من منبعه أساتذتي الكرام

الى كل من جمعتني بهم الجامعة الى كل الزملاء والزميلات.

أعراب شهيناز

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

العنوان	الصفحة
فهرس الموضوعات	**I**
قائمة الاشكال	**V**
قائمة الجداول	**VI**
الإطار العام للدراسة	
مقدمة	**أ**
تحديد وصياغة اشكالية الدراسة	**أ**
التساؤلات الفرعية	**ب**
فرضيات الدراسة	**ب**
أهداف الدراسة	**ب**
أهمية الدراسة	**ج**
منهج الدراسة	**ج**
حدود الدراسة	**ج**
الدراسات السابقة	**د**
هيكل الدراسة	**و**
الفصل الأول: الإطار النظري لتعثر القروض المصرفية وتقييم الأداء المالي	
تمهيد	**2**
المبحث الأول: ماهية القروض المصرفية المتعثرة في البنكين الإسلامي والتقليدي	**3**
المطلب الأول: مفهوم القروض المصرفية المتعثرة وانواعها	**3**
المطلب الثاني: مراحل تعثر القروض المصرفية ومؤشراتها	**6**
المطلب الثالث: أسباب تعثر القروض المصرفية وأثارها في البنكين الإسلامي والتقليدي	**12**
المبحث الثاني: معالجة القروض المصرفية المتعثرة في البنوك التقليدية	**18**
المطلب الأول: الإجراءات التي يتبعها البنك في تعامله مع القروض المتعثرة	**18**

المطلب الثاني: أساليب تحصيل القروض المتعثرة	**20**
المطلب الثالث: طرق معالجة القروض المصرفية المتعثرة وكيفية الحد منها	**22**
المبحث الثالث: إجراءات معالجة الديون المتعثرة في البنوك الإسلامية	**30**
المطلب الأول: الشرط الجزائي والتعويض عن اضرار تعثر الدين	**30**
المطلب الثاني: إعادة جدولة الدين المتعثر	**36**
المطلب الثالث: الصلح عن الدين المؤجل بسداد بعضه والاعفاء عن بعضه (ضع وتعجل)	**38**
المطلب الرابع: تحويل الدين الى حصة مشاركة او مضاربة.	**41**
المبحث الرابع: تقييم أداء البنوك بالنسبة للبنكين التقليدي والإسلامي	**47**
المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي ومراحله	**47**
المطلب الثاني: مؤشرات تقييم الأداء المالي في البنوك التقليدية	**49**
المطلب الثالث: مؤشرات تقييم الأداء المالي في البنوك الإسلامية	**53**
خلاصة الفصل الأول	**55**
الفصل الثاني: دراسة مقارنة لتأثير القروض المصرفية على أداء البنوك	
تمهيد	**57**
المبحث الأول: دراسة تطبيقية لتعثر القروض المصرفية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج	**58**
المطلب الأول: لمحة عامة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	**58**
المطلب الثاني: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع برج بوعريريج	**61**
المطلب الثالث: دراسة تطبيقية لطلب قرض الرفيق من طرف وكالة برج بوعريريج	**63**
المطلب الرابع: الإجراءات المتبعة في حالة عدم التسديد	**66**
المبحث الثاني: دراسة تطبيقية لتعثر القروض المصرفية على مستوى بنك البركة وكالة برج بوعريريج	**71**
المطلب الأول: تعريف مجموعة البركة وبنك البركة الجزائري	**71**
المطلب الثاني: تقديم عام لبنك البركة وكالة برج بوعريريج	**73**

المطلب الثالث: دراسة تطبيقية لخطوات منح التمويل في بنك البركة	**76**
المطلب الرابع: التسيير العلاجي المتبع من طرف البركة وكالة برج بوعريريج	**80**
المبحث الثالث: دراسة مقارنة لانعكاسات القروض المصرفية المتعثرة على أداء البنكين	**85**
المطلب الأول: أثر القروض المصرفية المتعثرة على الأداء المالي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري	**85**
المطلب الثاني: أثر القروض المصرفية المتعثرة على الأداء المالي لبنك البركة الجزائري	**89**
المطلب الثالث: دراسة مقارنة لانعكاسات القروض المصرفية المتعثرة على أداء البنكين {بنك البركة وبنك الفلاحة والتنمية الريفية}	**98**
خلاصة الفصل الثاني	**104**
الخاتمة	**106**
قائمة المراجع	**110**
الملاحق	//
ملخص الدراسة	

قائمة الاشكال

والجداول

قائمة الاشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	مراحل تعثر القروض المصرفية في البنوك التقليدية	**6**
(2-1)	سياسة البنك اتجاه القروض المتعثرة	**22**
(1-2)	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	**59**
(2-2)	الهيكل التنظيمي لوكالة بدر 696 برج بوعريريج	**62**
(3-2)	مراحل سير عملية منح القرض	**63**
(4-2)	يوضح الهيكل التنظيمي لوكالة البركة برج بوعريريج 405	**75**
(5-2)	الخطوات المتبعة من قبل البنك لمنح التمويل	**79**
(6-2)	وضعية القروض المتعثرة من طرف بنك البدر	**89**
(7-2)	منحنى بياني يبين تطور حجم القروض المصرفية المتعثرة لبنك البركة الجزائري	**95**
(8-2)	مخطط أعمدة يبين وضعية القروض المتعثرة في بنك البركة الجزائري خلال الفترة (2018/2012)	**97**
(9-2)	مخطط أعمدة يمثل متوسط نسب الأداء للبنكين محل الدراسة	**99**

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-2)	يمثل الفاتورة النموذجية الأولية المرفقة في ملف طالب القرض لسيد س	64
(2-2)	شكل فاتورة المبيعات لبنك البركة	83
(3-2)	قائمة السلع المباعة للبنك البركة	84
(4-2)	جدول استحقاق الجديد الخاص بالمؤسسة X	84
(5-2)	مؤشرات الربحية الخاصة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية	85
(6-2)	مؤشرات السيولة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	87
(7-2)	مؤشرات ملاءة راس المال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	88
(8-2)	وضعية القروض المتعثرة من طرف بنك البدر	88
(9-2)	مؤشرات الأداء المستخدمة في الدراسة لبنك البركة	90
(10-2)	معدل العائد على حقوق الملكية لبنك البركة الجزائري	90
(11-2)	معدل العائد على الأصول لبنك البركة الجزائري	91
(12-2)	هامش الربح لبنك البركة الجزائري	91
(13-2)	نسبة الأصول السائلة الى اجمالي الأصول لبنك البركة الجزائري	92
(14-2)	نسبة الرصيد النقدي لبنك البركة الجزائري	92
(15-2)	معدل مقدرة البنك على رد الودائع لبنك البركة الجزائري	93
(16-2)	معدل حق الملكية الى إجمالي القروض لبنك البركة الجزائري	93
(17-2)	حجم التمويلات الممنوحة من طرف بنك البركة وكالة برج بوعريريج للسنوات (2016-2017-2018)	94
(18-2)	حجم التمويلات الممنوحة من طرف بنك البركة الجزائري	94
(19-2)	حجم القروض المتعثرة (غير محصلة) لبنك البركة الجزائري	95
(20-2)	يمثل نسبة تعثر القروض المصرفية على مستوى بنك البركة الجزائري	96
(21-2)	متوسط نسب الأداء للبنوك محل الدراسة خلال الفترة (2012/2017)	98

(22-2)	حجم التعثر وحجم التمويلات بالنسبة للبنكين	**101**
(23-2)	اهم الفروقات بين بنك البركة الجزائري وبنك الفلاحة والتنمية الريفية	**102**

مقدمة

مقدمة:

تعتبر البنوك إحدى الدعامات الأساسية في بناء الهيكل الاقتصادي لأي دولة فهي عصب الاقتصاد وقلبه النابض، لما لها من تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية ونظرا لمساهمتها في دعم وتطوير وتنمية مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، لكن لطالما ما عانت هذه البنوك من عدة مشاكل لعل من أهمها مشكلة القروض المتعثرة، هذه المشكلة لا تعتبر حديثة النشأة لدى البنوك وإنما هي قديمة قدم التعامل البنكي، لكن الجديد فيها كان في تنوع الأسباب التي تؤدي الى حدوثها باختلاف الظروف في كل فترة، وكذا زيادة حجمها والانعكاسات التي تولدها هذه المشكلة على البنوك بصفة خاصة والقطاع المصرفي بصفة عامة بل وتتعداها الى النظام الاقتصادي ككل، فهذه القروض المتعثرة تعتبر من أهم المخاطر التي تواجهها حيث انها تؤدي الى تجميد جزء هام من أموال البنك نتيجة عدم قدرة العملاء الحاصلين عليها تسديدها، مما يعرض البنك المانح لها الى خسائر حقيقية ان لم تكن هناك ضمانات مادية كافية يتم تسييلها، هذه المشاكل من شأنها زعزعة الثقة بالقطاع المصرفي بأكمله.

إن الكشف المبكر لهذه القروض المتعثرة وتحديد حجمها ونوعها واتباع الإجراءات والتدابير اللازمة لإدارة وضبط هذه القروض أصبحت ضرورة حتمية لمواجهة مشكلة القروض المتعثرة، وذلك من أجل تخفيض حجم الخسائر المحتملة، تختلف هذه الإجراءات بإختلاف نشاط البنك، فالبنوك الإسلامية وبكونها بنوك تقوم على أساس ومبادئ مستمدة من الشريعة الإسلامية، فإنها تختلف في طبيعتها وخصائصها عن المصارف التقليدية، وتختلف كذلك في طريقة التعامل مع القروض المتعثرة، حيث أن البنوك التقليدية تعالج هذه المشكلة بفرض فوائد على كل دين تأخر سداده عن الأجال المحدد، تتضاعف هذه الفوائد كلما تأخر المدين عن السداد، أما البنوك الإسلامية بالمقابل لا يمكنها فرض مثل هذه الفوائد لأنها ربا محرمة، وهذا لا يتوافق مع مبادئها، من هذا المنطلق أصبحت الحاجة ملحة للاهتمام بسلامة الإجراءات والممارسات التي تطبقها البنوك لمواجهة هذه المشكلة وتفاديها.

❖ إشكالية الدراسة:

على ضوء ما سبق ذكره، تتجلي لنا معالم إشكالية الدراسة والتي يمكن صياغتها في السؤال الجوهري التالي:

ما هي انعكاسات القروض المصرفية المتعثرة على أداء البنوك الإسلامية والتقليدية؟

❖ التساؤلات الفرعية:

من خلال الإشكالية المطروحة يمكننا طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالقروض المصرفية المتعثرة وماهي أسبابها؟
- ما هي أهم مؤشرات تقييم الأداء التي تعتمد عليها البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية؟
- هل تؤثر القروض المصرفية المتعثرة سلبا على أداء البنوك؟
- كيف تتم معالجة القروض المصرفية المتعثرة بالنسبة لكل من البنكين الإسلامي والتقليدي، وكيف يتم التعامل معها في البنوك محل الدراسة؟

❖ فرضيات الدراسة:

- القروض المصرفية المتعثرة هي تلك القروض التي حصل عليها المقترضين ولم يقوموا بتسديدها في مواعيد استحقاقها، تختلف أسبابها حسب كل بنك منها ما يتعلق بالعميل ومنها ما يتعلق بالبنك ومنها ما يعود الى أسباب خارجية.
- من بين أهم مؤشرات تقييم الأداء للبنكين مؤشرات الربحية، مؤشرات السيولة، مؤشرات ملاءة رأس المال.
- تؤثر القروض المصرفية المتعثرة سلبا على أداء البنوك.
- تختلف أساليب معالجة القروض المصرفية في البنوك الإسلامية عن مثيلتها في البنوك التقليدية.

❖ أهداف الدراسة:

1. إبراز الإطار المفاهيمي العام للقروض المصرفية المتعثرة وتقييم الأداء في البنوك الإسلامية والتقليدية وكيفية معالجة القروض المتعثرة.
2. معرفة أهم الأساليب والطرق الوقائية التي تتخذها البنوك لتفادي خطر القروض المتعثرة.
3. تحديد أي البنوك أكثر عرضة لخطر القرض المتعثر البنوك التقليدية أو البنوك الإسلامية.
4. تقييم الأداء المالي للبنكين محل الدراسة.
5. تبيين كيف يقوم كل بنك بالتعامل مع القرض المتعثر وكيف تتم معالجته على مستوى كل من بنك البركة وبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

❖ أهمية الدراسة:

تكمن أهمية بحثنا هذا في كونه محاولة لرفع الستار عن ظاهرة مهمة باتت تهدد النشاط المصرفي والمتمثلة في تعثر القروض المصرفية، حيث أن من الملاحظ أن هذه المشكلة في تزايد مستمر، نتيجة لتسارع البنوك نحو تقديم الحجم الأكبر من الإئتمان قصد تعظيم أرباحها وفي بعض الحالات تصل إلى حد عدم مراعاة مقاييس الحذر. كما أنه محاولة لتقديم أهم الطرق الوقائية والعلاجية لهذه الظاهرة على مستوى البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، وإظهار أثر القروض المتعثرة على أداء البنوك.

❖ منهج الدراسة:

إعتمدنا في بحثنا هذا على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في الجانب النظري للإلمام بمختلف جوانب الموضوع باعتبارهما الأكثر ملائمة لطبيعة الموضوع، حيث تم الاستعانة بمجموعة من الكتب والمذكرات والمجلات والملتقيات والتقارير السنوية والمواقع الالكترونية للإلمام أكثر بمختلف الجوانب المتعلقة بالموضوع، كما اعتمدنا في الجانب التطبيقي على أسلوب دراسة الحالة من خلال دراسة حالة بنك البركة وكالة برج بوعريريج وبنك الفلاحة والتنمية الريفية من خلال دراسة نموذج لقرض متعثر على مستوى البنكين، ودراسة تقييم الأداء والاثر لهما بالمنهج التحليلي بتحليل التقارير السنوية للبنكين.

❖ حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في:

- **الحدود المكانية:** اقتصرت الدراسة الميدانية على بنكين اثنين أحدهما يمثل احدى البنوك الإسلامية وهو بنك البركة وكالة برج بوعريريج، والأخر يمثل احدى البنوك التقليدية وهو بنك الفلاحة والتنمية الريفية {BADR}.
- **الحدود الزمانية:** تمت دراسة الموضوع في الثلاثي الثاني من السنة الحالية، وحدد الإطار الزمني لدراسة أثر القروض المصرفية المتعثرة على أداء البنكين خلال الفترة ما بين (2017/2012).

❖ صعوبات الدراسة:

من بين الصعوبات التي واجهتنا أثناء هذه الدراسة ما يلي:

- ✓ صعوبة الحصول على المعطيات والبيانات من البنكين محل الدراسة.
- ✓ الحالة الصحية التي يشهدها العالم في الوقت الراهن، حالت دون تمكننا من اكمال الدراسة بشكل جيد، وعدم قدرتنا على التوجه الى الجامعات والمكتبات للحصول على المراجع، فمعظم المراجع كانت مما توفر لنا سواء من الانترنيت، او من تلك التي حصلنا عليها من الجامعة أيام قليلة قبل الغلق الكلي الذي شهده البلد.
- ✓ قلة المراجع الخاصة بالموضوع، خاصة بالنسبة الجانب الإسلامي.

❖ الدراسات السابقة:

بغرض استكمال الجانب النظري للدراسة وبهدف ترصين محتوى الدراسة وفرضياته، ثم الاطلاع على الجهود السابقة للباحثين في هذا المجال.

- ✓ **الدراسة الأولى:** بن مداني صديقة، انعكاسات القروض المصرفية المتعثرة على آداء البنوك التجارية في الجزائر- دراسة عينة من البنوك التجارية في الجزائر، أطروحة دكتوراه تخصص بنوك، جامعة محمد بوضياف مسيلة، 2017.

أجابت الدراسة عن إشكالية انعكاسات القروض المتعثرة على آداء البنوك التجارية، من خلال دراسة عينة من البنوك الجزائرية، وتوصلت الدراسة للعديد من النتائج أهمها أن البنوك الجزائرية تعاني من انعكاسات سلبية للقروض المتعثرة، وطرحت الحلول المناسبة لتفادي تفاقم خطر هذه الانعكاسات، بناء على بيانات ومعطيات حديثة لسنة 2017.

- ✓ **الدراسة الثانية:** هبال عادل، إشكالية القروض المتعثرة-دراسة حالة الجزائر-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2012/2011.

تناول الباحث في هذه الدراسة أربع فصول، وحاول الإجابة على الإشكالية التالية: ما هي الأسباب المؤدية لتعثر القروض؟ وما هي الحلول المقترحة لتقليل من هذه الظاهرة؟ وتوصل فالأخير الى أنه لا يمكن تجنب مشكلة القروض المتعثرة نهائيا، إلا ان التقيد بالضوابط المصرفية من شأنه التخفيف منها، مع الإشارة الى مراعاة الدقة في اختيار العاملين في المجال المصرفي.

- ✓ **الدراسة الثالثة:** زهيرة بلحاج عيسى، تسيير مخاطر عدم السداد في البنوك التجارية، مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013/2012.

تهدف الى ابراز الإطار العام لتسيير مخاطر عدم السداد وإبراز مدى اعتماد البنوك الجزائرية على التحليل المالي لتقييم خطر عدم السداد والتنبؤ بتعثر القروض، ومن النتائج المتوصل اليها ان البنوك التجارية لا تثق في الزبون، بل تعتمد على الضمانات كركيزة أساسية تضمن بها القروض الممنوحة، كما انها تعتبره كخط دفاع اول، وان السياسة الائتمانية للبنوك التجارية غالبا ما تشجع على اعتماد التحليل المالي أساسا لتقييم مخاطر الائتمان، واتخاذ القرار الائتماني.

- ✓ **الدراسة الرابعة:** نهلة قادري، عبد الحفيظ بن ساسي، إدارة القروض المتعثرة في البنوك الإسلامية، مقالة في المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد6 جوان 2017.

اجابت الدراسة عن إشكالية الأسباب المؤدية الى تعثر الديون في البنوك الإسلامية والحلول المقترحة لعلاجها والحد منها، من النتائج المتوصل اليها ان البنوك الإسلامية تعتبر العميل متعثر إذا تأخر عن الوفاء بقسط من أقساط التمويل بعد تاريخ الاستحقاق بشهر في صيغ المداينات وثلاثة أشهر في صيغ المشاركات، وان اهم أسباب تعثر التمويلات في البنوك الإسلامية هو مماطلة العميل، اعساره أو افلاسه وعدم أخذ البنك للضمانات والرهونات الكافية لضمان تحصيل الدين في الوقت المحدد، ومن وسائل العلاج في البنوك الإسلامية الضمانات الشخصية والعينية وفرض غرامات على المماطل وتوجيهها لأغراض الخير والبر، القيام بالإجراءات القانونية على المدين في حالة المماطلة.

- ✓ من خلال استعراض الدراسات السابقة، نلاحظ ان معظمها تناول أحد جوانب الموضوع فمنها من ركز القروض المصرفية المتعثرة في البنوك التجارية، وهناك من ركز على القروض المتعثرة في البنوك الإسلامية رغم قلت الدراسات حول الموضوع في الجانب الإسلامي، ومنها ما ركزت على الجزائر ككل، غير ان هذه الدراسة تختلف عن الدراسات الأخرى فقد ركزنا على انعكاسات القروض المصرفية المتعثرة على أداء البنوك الإسلامية والتقليدية على حد سواء من خلال الجمع بين بعض عناصر الدراسات السابقة والخاصة بتحديد مفهوم القروض المتعثرة في البنكين واسبابهما ومؤشراتهما واثارهما وأساليب المعالجة في البنوك التقليدية وأساليب المعالجة في البنوك الإسلامية، وتقييم الأداء لهما، ويكمن الاختلاف أيضا في دراسة أثر القروض المصرفية المتعثرة على أداء البنوك والتي كانت من خلال تقييم الأداء للبنكين.

❖ هيكل الدراسة:

تم تقسيم البحث الى فصلين:

الفصل الأول: خصص الفصل الأول للجانب النظري والمفاهيمي للقروض المصرفية المتعثرة وتقييم الأداء المالي، والذي كان من خلال أربع مباحث، كان المبحث الأول عبارة عن ماهية القروض المصرفية المتعثرة في البنكين الإسلامي والتقليدي، والذي بينا من خلاله مفهوم القروض المتعثرة أسبابها لكل من البنكين، مؤشراتها واثارها، أما المبحث الثاني كان عبارة معالجة القروض المصرفية المتعثرة في البنوك التقليدية، وخصص المبحث الثالث لمعالجة القروض المصرفية المتعثرة في البنوك الإسلامية، أما المبحث الرابع فتمثل في تقييم الأداء المالي لكل من البنكين الإسلامي والتقليدي من خلال تبيان مؤشرات قياس الأداء المالي لكل منهما.

الفصل الثاني: فهو عبارة عن الدراسة الميدانية لانعكاس القروض المصرفية المتعثرة على أداء البنوك وقسم الى ثلاث مباحث، المبحث الأول كان عبارة عن دراسة تطبيقية لتعثر القروض المصرفية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية تم على مستواه التقديم العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ودراسة نموذج لتعثر قرض مصرفي على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع برج بوعريريج، المبحث الثاني كان عبارة عن دراسة تطبيقية لتعثر القروض المصرفية على مستوى بنك البركة وكالة برج بوعريريج وتم فيه أيضا التطرق الى تقديم عام لبنك البركة ودراسة نموذج تعثر قرض مصرفي على مستوى الوكالة وكيف كان التسيير العلاجي لهذا التعثر، المبحث الثالث كان عبارة عن دراسة مقارنة لانعكاسات القروض المصرفية المتعثرة على أداء البنكين تم فيه دراسة تقييم أداء بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتقييم أداء بنك البركة وتبيان اثر القروض المتعثرة على أداء البنكين.

الفصل الأول

الإطار النظري لتعثر القروض المصرفية وتقييم الأداء المالي

تمهيد:

تعتبر البنوك شريان القطاع الاقتصادي، وأداة هامة لتنفيذ السياسات الاقتصادية، وتمثل عملية منح الائتمان النشاط الأساسي لهذه البنوك، التي تعتبر مصدرا هاما من مصادر إيراداتها.

غالبا ما تتعرض هذه البنوك إلى ظاهرة التعثر المصرفي سواء كانت بنوك إسلامية أو بنوك تقليدية كلاهما معرضان لهذه المشكلة، التي صارت تهدد أمن وسلامة المحفظة الخاصة بالقروض، وهو الامر الذي استوجب على البنوك التفكير في وضع واتباع إجراءات وطرق عمل من أجل تفادي أكبر الأثار ضررا ومعالجة هذه الظاهرة.

وفي محاولة منا لفهم أبعاد هذه المشكلة على صعيد البنكين الإسلامي والتقليدي في إطارها النظري، فقد خصصنا لها هذا الفصل الذي تم تقسيمه إلى أربع مباحثكما يلي:

المبحث الأول: ماهية القروض المصرفية المتعثرة في البنكين الإسلامي والتقليدي

المبحث الثاني: معالجة القروض المصرفية المتعثرة في البنوك التقليدية

المبحث الثالث: معالجة القروض المصرفية المتعثرة في البنوك الإسلامية

المبحث الرابع: تقييم الأداء المالي للبنوك التقليدية والاسلامية

المبحث الأول: ماهية القروض المصرفية المتعثرة في البنكين الإسلامي والتقليدي

تتعرض البنوك بكل أنواعها لمجموعة من المخاطر التي تصاحب عملية منح التسهيلات الائتمانية فقد يحدث ان لا تسدد بسبب ظروف اقتصادية سيئة غير متوقعة تؤثر على المقترضين، أو إمكانية وقوع أحداث أو مؤشرات تعيق المقترضين أو تمنعهم من الوفاء بالتزاماتهم اتجاه البنك، وإن كانت تلك المخاطر لا يمكن للبنك تجنبها، وفي هذه الحالة فإن حقوق البنك على المقترض تصبح في وضع خطر، والقروض التي تصل إلى هذا الوضع يطلق عليها القروض المتعثرة.

المطلب الأول: مفهوم القروض المصرفية المتعثرة

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى إعطاء مفهوم التعثر المالي وتوضيح أهم المصطلحات المتعلقة بالتعثر المالي بالإضافة إلى مفهوم الفشل، العسر، والإفلاس الذي له علاقة بمصطلح اتعثر.

الفرع الأول: مفهوم القروض المصرفية المتعثرة على مستوى البنك التقليدي

أولا: مفهوم القروض المتعثر

1_ المفهوم الاقتصادي للتعثر

يقصد بالمشروع المتعثر اقتصاديا، المشروع الذي يقل فيه معدل العائد عن الاستثمار عن تكلفة رأس المال .وبذلك يفقد المشروع المتعثر اقتصاديا مبرر وجوده إن لم يتمكن من رفع معدل العائد على الاستثمار

كما يقصد به المشروع الذي لا يكفي دخله لتغطية نفقاته أو الذي يقل فيه معدل العائد على الاستثمارات (بتكلفتها الدفترية) عن تكلفة رأس المال، كما يقصد به تلك المشاريع التي لا تكفي عوائدها لتغطية نفقاتها .المستحقة، رغم زيادة ممتلكاتها عن خصومها

2_ :المفهوم المصرفي للتعثر

هي تلك الديون التي لا تدر عائدا، بمعنى أنها تلك الديون التي يتقرر عدم إضافة العوائد المحتسبة عليها إلى ايرادات البنك، وإنما تسجل في حسابات مستقلة. كما يقصد بها محاولة العميل أو المدين صناعة ظروف اقتناعيه مفتعلة في إدارة مفاوضات إقناعيه ناجحة مع البنوك الدائنة بهدف تخفيض حجم الدين وتحقيق أكبر استفادة .ممكنة بتخفيض ما عليه من ديون قائمة أو مستحقة والحصول على موافقة الدائن بذلك

مما سبق يمكن تعريف الديون المتعثرة على أنها تلك الديون التي عجز فيها المقترضون على سدادها في تواريخ الاستحقاق المتوقعة إما بسبب عدم الرغبة في ذلك أو لعدم تمكن المقترض من الوفاء بسبب حدث غير محسوب أو لظروف أحاطت بنشاطه

ثانيا :المفاهيم المختلفة للتعثر

1-1 الإفلاس: يقصد به اللحظة التي يتقرر فيها تصفية الوحدة الاقتصادية بالشكل القانوني نتيجة لكونها تعاني من الفشل المالي بشكل شبه اكيد[1].

2-1 العسر المالي: (الفشل المالي) يختلف مفهوم العسر المالي وفقا لشكل التحليل الذي يمكن استخدامه في تحديد ذلك، اذ يقصد به حالة عدم قدرة العميل أو الشركة على الوفاء بالتزاماتها نحو الدائنين[2].

ويتخذ العسر المالي مظهرين هما:

- العسر الفني: وهو الموقف الذي تعجز فيه الشركة عن مواجهة التزاماتها المستحقة رغم ان أصولها أكبر من التزاماتها ويعبر عن هذا المفهوم عادة بأزمة السيولة.
- العسر الحقيقي: وهو الموقف التي تعجز فيه الشركة عن مواجهة التزاماتها المستحقة وتكون أصولها اقل من التزاماته.[3]

3-1 العميل المتعثر[4]: هو العميل الذي يتوقف على سداد الأقساط أو الفوائد المستحقة عليه في مواعيدها، أو يواجه مشاكل مالية أو إدارية أو تسويقية يترتب عليها في النهاية تخلفه عن الوفاء بالتزاماته المالية تجاه الدائنين في مواعيدها.

4-1 الفشل: يعتبر مصطلح غير دقيق تماما من ناحية تقديم وصف واضح للحالة المالية التي تتعرض لها المؤسسة الاقتصادية كي تعتبر مؤسسة فاشلة. فهو مفهوم عام يخلط بين المفاهيم المالية والقانونية لحالات الإفلاس والعسر في المؤسسات، وتجدر الإشارة إلى أنه يجب التمييز بين الفشل الاقتصادي والفشل المالي[5].

---

[1] علاء الدين جبل وآخرون، **دور المعرفة المحاسبية في التنبؤ بالفشل المالي للشركات**، تنمية الرافدين، كلية الإدارة وللاقتصاد، جامعة الموصل، المجلد 31، ص95.

[2] فاطمة بن شنة، **إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في الحد من القروش المتعثرة دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية**، مذكرة ماجيستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، سنة 2009/2008، ص:84.

[3] شغيري موسى، **إدارة المخاطر**، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، سنة 2002، ص:127.

[4] عبد الغني حريري، **دور التحرير المالي في الازمات والتعثر المصرفي**، مداخلة حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، سنة 2009، ص:6.

[5] الشريف ريحان وآخرون، الفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية_ من التشخيص الى التنبؤ ثم العلاج، ملتقى وطني حول المخاطر في المؤسسات الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، سنة 2012، ص:4.

- الفشل الاقتصادي: في هذه الحالة لا تستطيع المؤسسة أن تحقق عائد معقول أو معتدل على استثماراتها، أو عندما يكون صافي رأس المال سالب وذلك عندما تكون القيمة الدفترية للمطلوبات وخصوم المؤسسة أكثر من القيمة الدفترية لأصولها[6].
- الفشل المالي: وهو ما يهم إدارة الائتمان والذي من خلاله يعجز العميل عن تسديد التزاماته من الأقساط المستحقة وكذلك فوائد هذه الأقساط.[7]

1-5 التعثر المالي: يعني نقص العوائد أو توقفها، وعدم القدرة على سداد الالتزامات في مواعيدها كما يقصد به المرحلة الأخيرة لعدة مراحل تبدأ بنقص السيولة وتتطور إلى ان تصل إلى التوقف عن السداد.[8]

الفرع الثاني: مفهوم القروض المصرفية المتعثرة في البنوك الإسلامية

- ❖ عرفها البنك المركزي السوداني بأنها " التمويل الذي ينشغل صاحبه عن تسديده خلال الفترة الممنوحة له وتجاوز تلك الفترة ل 3 أشهر على الأقل، ويعتبر التمويل متعثرا في بيع المرابحة للأمر بالشراء إذا مضى على استحقاق أي قسط من أقساطه شهر واحد، وفي المشاركات والمضاربات يعتبر التمويل متعثر في حالة بيع نصيب المصرف للشريك بيعا آجلا {ليس نقدا} بشرط أن يكون تاريخ تصفية العملية قد حل، أي أن البيع تجاوز التصفية للمشاركة."[9]
- ❖ كما عرفت بانها " عدم سداد العميل لالتزاماته المستحقة عليه في وقت السداد المتعاقد عليه، لأي سبب من الأسباب سواء كان إعسار، إفلاس أو مماطلة أو غيرها من الأسباب."[10]

مما سبق يمكن تعريف الديون المتعثرة على أنها: تلك الديون الناتجة عن تعرض المدين لظروف طارئة غير متوقعة تؤدي الى عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته المالية في المدي القصير.

---

[6] جهاد حمدي إسماعيل مطر، نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشئات المصرفية في فلسطين (دراسة تطبيقية)، مذكرة ماجيستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، سنة 2010، ص:63.

[7] ايمان انجرو، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقتراض، مذكرة ماجيستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا، سنة 2007، ص:101.

[8] علي شاهين، جهاد مطر، نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين، مجلة جامعة النجاح، كلية التجارة، جامعة الإسلامية، فلسطين، مجلد 4، سنة 2011، ص:859.

[9] محمد صديق، المخاطر المالية على المصارف الإسلامية المشاكل والحلول، المقال منشور على موقع www.arabmak.com.

[10] نهلة قادري، عبد الحفيظ بن ساسي، إدارة الديون المتعثرة في البنوك الإسلامية، المجلة الجزائرية الاقتصادية للتنمية، العدد 6، جوان 2017.

المطلب الثاني: مراحل تعثر القروض المصرفية ومؤشراتها

الفرع الأول: مراحل تعثر القروض المصرفية

أولا: بالنسبة للبنك التقليدي

إن التعثر المالي لا يتم دفعة واحدة بل يمر في عدة مراحل للوصول إلى مرحلة التعثر، وبالتالي يجب معرفة تلك المراحل من اجل متابعة التعثر المالي في مراحله الأولى قبل أن يصبح في مراحله النهائية الحرجة ومن هذه المراحل[11]

الشكل (1-1) يوضح مراحل تعثر القروض المصرفية في البنوك التقليدية

المصدر: من اعداد الطلبة

مرحلة حدوث العارض:

وهو البداية الحقيقية للتعثر المالي، حيث يحدث حادث عارض<ما> ويمثل ذلك اختبارا لإدارة المشروع، فإذا تنبأ له وأدرك خطورته لم يحدث التعثر، وإذا اغفله واستهان به بدأ التعثر، مثل ظهور التزام عارض غير مخطط له أو الدخول في التزامات غير مخطط لها ولا تعطي عائدا سريعا.

[11] رمضاني زينب، واقع القروض المصرفية المتعثرة لدى البنوك العمومية الجزائرية، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2012/2011، ص23.

1- مرحلة تجاهل الوضع القائم:

وهي المرحلة التي يتم فيها تنبه القائمين على إدارة البنك والمشروع إلى خطورة الأسباب والبواعث المؤثرة على عملية التعثر إلا أنهم يتجاهلون ذلك تهاونا وتقليلا لشانها.

2- مرحلة استمرار التعثر والتهوين من خطورته:

في هذه المرحلة يزداد الوضع سوءا، ويزداد تجاهل القائمين على المشروع لخطورة الوضع، وعدم مبادرتهم لحل المشكلة.

3- مرحلة التعايش مع التعثر:

وهذه المرحلة هي أخطر المراحل على الإطلاق، بحيث يصبح التعثر الطابع اليومي للحياة داخل المشروع، ويكون المشروع على وشك الإفلاس، وخلال هذه المرحلة يتم وقف الاستثمارات الجديدة، وتنعدم الزيادة في الطاقة الإنتاجية، وتتحول العملية الإنتاجية إلى المحافظة على بعض خطوط الإنتاج وإغلاق الخطوط الأخرى التي لا يستطيع المشروع القيام بأعمال صيانتها، أو إصلاح الأعطال فيها أو تجديدها.

4- مرحلة حدوث الأزمة المدمرة:

في هذه المرحلة تصل أخبار تعثر المشروع إلى المتعاملين معه وتبدأ عملية المطالبات المالية.

5- مرحلة معالجة الازمة أو تصفية المشروع:

في هذه المرحلة يتم استدعاء عدد من الخبراء والمتخصصين لدراسة أسباب التعثر وعلاجها، وسواء من خلال عمليات الدمج أو التصفية أو إعادة المشروع إلى مسيرته الطبيعية وقدرته على النمو والتوسع وسداد التزاماته المستحقة بعد إعادة جدولتها، وبما يتناسب مع قدرته الجديدة على السداد.

ثانيا: بالنسبة للبنك الاسلامي

التعثر المالي لا يتم دفعة واحدة، بل يمر في عدة مراحل للوصول إلى مرحلة التعثر، وبالتالي يجب معرفة تلك المراحل من أجل متابعة التعثر المالي في مراحله الأولى قبل أن يصبح في مراحله النهائية الحرجة، والتي قد تصعب معها الحلول، ومن هذه المراحل[12]:

- **مرحلة حدوث العارض:** وهو البداية الحقيقية للتعثر المالي، وترتبط هذه المرحلة بالعديد من الظواهر السلبية، كالنقص في الطلب على منتجات المشروع، والزيادة في تكاليف التشغيل، وضعف كفاءة الإنتاج.
- **مرحلة تجاهل الوضع القائم:** وهي المرحلة التي يتم فيها تنبيه القائمين على إدارة المشروع إلى خطورة الأسباب والبواعث المؤثرة على عملية التعثر، إلا أنهم يتجاهلون ذلك تهاونا، وتقليلا لشانها.
- مرحلة عدم قدرة المشروع على مقابلة التزاماته الجارية فيكون في حاجة ماسة إلى النقدية، بالرغم من امتلاك المشروع أصولا مادية تزيد عن قيمة التزاماته المادية اتجاه الغير.

[12] الظاهر مفيد وآخرون، العوامل المحددة لتعثر التسهيلات المصرفية في المصارف الفلسطينية، مجلة جامعة النجاح للأبحاث والعلوم الإنسانية، مجلد 21(2) سنة2007، ص 5.

- **مرحلة حدوث الازمة المدمرة:** وترتبط بعدم قدرة المشروع على إستخدام سياساته في الحصول على النقدية المطلوبة لاستخدامها في مواجهة التزاماته المستحقة.
- **مرحلة التعثر المالي أو الفشل المالي:** ويصبح المشروع غير قادر على سداد التزاماته المستحقة من قبل الغير بكامل قيمتها، وهو الأمر الذي يؤدي في أغلب الحالات إلى الإفلاس.

وخلاصة ما سبق أن التعثر المالي لا يأتي صدفة، وإنما يمر بمراحل ينبني بعضها على بعض، وفي أغلب هذه المراحل يكون العلاج واردا عن طريق تصحيح الأوضاع المالية، او اكتشاف الخلل وعلاجه.

الفرع الثاني: مؤشرات تعثر القروض

اولا: بالنسبة للبنك التقليدي

هناك مؤشرات تشير إلى أن مشروعا ما يمكن أن يواجه العديد من المشاكل المالية قد يؤدي إلى عدم استرداد القرض الممنوح، هذه المؤشرات نوجزها فيما يلي:

1-مؤشرات تعثر القروض.

1-1- مؤشرات تتعلق بمعاملات المقترض مع البنك:

- **المؤشرات المتعلقة بحساب العميل لدى البنك:**
  - ❖ اصدار شيكات على حساب القرض أو الحسابات الأخرى للعميل بأكثر ما تسمح به الأرصدة المتوفرة في هذه الحسابات.
  - ❖ وجود حركات سحب من الحساب لا تتناسب مع طبيعة عمل المقترض من جهة والأرصدة المتوفرة في هذه الحسابات.
  - ❖ التخلف عن سداد دفعة مستحقة لأكثر من فترة وتكرار عدم سداد الأقساط والفوائد في مواعيدها.
- **مؤشرات متعلقة بطلبات المقترض:**
  - ❖ تقدم المقترض بطلبات متكررة لزيادة سقف التسهيلات الائتمانية الممنوحة بدون مبرر وبشكل غير مخطط له.
  - ❖ تقدم المقترض بطلبات متكررة لزيادة سقف التسهيلات.
  - ❖ الاعتماد بكثرة على القروض الأجل.

- **مؤشرات متعلقة بالضمانات:**
  - ❖ تراجع القيمة الإسمية للضمانات.
  - ❖ طلب العميل استبدال الضمانات العينية بضمانات شخصية.
  - ❖ التباطؤ في تقديم ضمانات إضافية عند طلبها من طرف البنك.
  - ❖ مؤشرات البيانات المالية للمقترض.

1-2- مؤشرات مستدله من البيانات المالية للمقترض.

- **مؤشرات تعثر القروض من خلال الميزانية:**
  - ❖ تدهور مركز العميل.
  - ❖ الزيادة الكبيرة في المخزون السلعي.
  - ❖ تراجع حقوق الملكية (حقوق المساهمين).
  - ❖ ارتفاع مديونية الشركة.
  - ❖ انخفاض نسبة الأصول المتداولة إلى اجمالي الأصول.
- **مؤشرات تعثر يستدل عليها من جدول النتائج:**
  - ❖ تراجع حجم المبيعات.
  - ❖ تركز المبيعات على عدد محدد من الزبائن.
  - ❖ زيادة في المبيعات مع انخفاض الأرباح.[13]
- **مؤشرات أخرى غير مالية:**
  - ❖ انسحاب أحد الشركاء الرئيسيين أو وفاة صاحب المشروع المتضامن المدير صاحب الخبرة بنشاط المشروع.
  - ❖ استفسار الدائنين على وضعية المؤسسة المتعثرة.
  - ❖ عدم استجابة ملاك المؤسسة المتعثرة لطلبات البنك بتقديم تقارير دورية عن النشاط، وعدم تسهيل مهمته في البحث والوقوف على نتائج نشاط المؤسسة.
  - ❖ تغيير الشكل القانوني للمؤسسة الاقتصادية بسبب الضمانات[14].

[13] هبال عادل، إشكالية القروض المتعثرة (حالة الجزائر)، مذكرة ماجيستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012/2011، ص:78،79،80،81،82.
[14] رمضاني زينب، مرجع سبق ذكره، ص 23.

ثانيا: بالنسبة للبنك الإسلامي

تزداد أهمية رصد ومتابعة المؤشرات التي تستدل منها دلالات هامة وفعالة على أنه هناك صعوبات تواجه العميل المقترض وأنه بدأ يسير نحو التعثر وتفصيلا لما سبق سنتطرق للمؤشرات التي تسبق التعثر فيما يلي:

1. **مؤشرات متعلقة بمعاملات العميل مع البنك:** تعتبر إدارة الائتمان المسؤولة عن الكشف المبكر لحدوث تعثر الديون الممنوحة للعميل قبل الوقوع فيها، وذلك من خلال عدة مؤشرات تظهر من خلال التعامل مع العميل وهي:

❖ **المؤشرات المتعلقة بحساب العميل لدى البنك[15]**: وتتمثل في:

- اصدار صكوك على حساب القرض أو الحسابات الأخرى للعميل بأكثر مما تسمح به الأرصدة المتوفرة أو المتاحة في هذه الحسابات.
- وجود حركات سحب من الحساب لا تتناسب مع طبيعة عمل المقترض من جهة واحتياجات المشروع الممول من جهة أخرى.
- حدوث تغييرات مفاجأة في توقيت عمليات السحب والايداع، ما يستوجب أن يكون البنك على اطلاع ودراية بسير العمل في المشروع من خلال المتابعة.
- عدم تناسب المبالغ المودوعة بحساب العميل مع التغيرات المتوقعة لإيراداته وفق الميزانية التقديرية للمشروع الممول.
- إرجاع الصكوك المسحوبة على حسابات العميل لدى البنك أو رفضها، وطلب العميل من البنك إيقاف صرف بعض الصكوك.
- تباطؤ حركة الحساب الجاري للعميل الممول من طرف البنك وبصفة خاصة من جانب الإيداع.

❖ **المؤشرات المتعلقة بطلبات المقترض[16]**: نذكر منها:

- تقديم العميل طلبات متكررة لزيادة سقف التسهيلات الائتمانية الممنوحة له بدون مبرر وبشكل غير مخطط له.
- تكرار طلبات العميل بجدولة أقساط القرض، الامر الذي يشير إلى ان العميل غير قادر على إدارة أموره المالية بشكل جيد، وأنه لم يستفد من المهلة التي منحت له لتعزيز قدرته على السداد.
- ظهور مقرضين اخرين لاسيما إذا كانت القروض مكفولة بضمانات.
- الاعتماد بكثرة على القروض قصيرة الأجل.
- ارتفاع نسبة القروض إلى رأس المال أو الموارد الذاتية.

[15] فاطمة بن شنة، مرجع سبق ذكره، ص18-19.

[16] حسين ذيب، فعالية نظم المعلوماتية المصرفية ودورها في تسيير حالات الفشل _ دراسة حالة عينة من البنوك التجارية العاملة في ولاية ورقلة، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2013/2012، ص108.

- طلب العميل زيادة فترة تخزين بضاعته في المخازن العمومية للبنك.

❖ **مؤشرات تتعلق بالضمانات**[17]: وتتمثل في:

- تقديم كمبيالات للبنك مسحوبة على عدد محدد من المدينين.
- تأخر ورود المستحقات والمستخلصات.
- اضطرار البنك لدفع قيمة الكفالات.

2. **مؤشرات متعلقة بالبيانات المالية للمقترض**: وتضم ما يلي:

❖ **المؤشرات التي يستدل عليها من خلال الميزانية العامة وملحقاتها**: هناك عدد من المؤشرات والدلالات المستخرجة من الميزانية العمومية والتي يستدل بها على أن العميل يواجه خلل وهناك احتمال لتعثره واهمها:[18]

- تزايد اعتماد المشروع على المصادر الخارجية للتمويل وتوسعه في الاقتراض، وتراجع نصيب الموارد الذاتية بدرجة ملحوظة، في الوقت الذي ترتفع فيه تكلفة الاقتراض مقارنة بمعدل الربح الذي يحققه المشروع مما يعني أنه سيصاب بتعثر قريب إذا استمرت الأوضاع عليه.
- عدم اتجاه المشروع إلى زيادة رأس ماله أو احتجاز احتياطات من أرباحه أو إجراء توزيعات أرباح بنسب ومعدلات مغالى فيها لا تتناسب والأرباح المحققة، مما يشير إلى رغبة أصحاب المشروع والقائمين عليه على سرعة استرداد أموالهم المستثمرة وترك المشروع للدائنين.
- تناقص راس المال العامل وصافي راس المال العامل بدرجة كبيرة نتيجة زيادة كمية وحجم الخصوم المتداولة مع تناقص الأصول المتداولة والأرصدة النقدية بصورة ملحوظة.
- تآكل الاحتياطات المحتجزة وتراجع معدلات الربحية أو تحول المؤسسة إلى تسجيل الخسائر لعدة سنوات متتالية.

❖ **المؤشرات التي يستدل عليها من جدول حسابات النتائج**: إن جدول حسابات النتائج يبرز تكاليف ونتائج المشروع الممول من طرف العميل، ومن خلال تحليل هاتين المجموعات لعدة فترات يمكن التعرف على سلامة كل عنصر منها ومن المؤشرات التي يمكن الاستدلال عليها من جدول حسابات النتائج هي[19]:

- انخفاض حجم المبيعات وتراجعها.
- تركز المبيعات في عدد محدد من الزبائن.
- الارتفاع الغير مبرر في أحد أو بعض بنود التدفقات والايرادات.

---

[17] فاطمة بن شنة، مرجع سبق ذكره، ص: 65.

[18] ايمان اينجروا، مرجع سبق ذكره، ص: 84.

[19] محمد خالدي، القروض المتعثرة لدى البنوك التجارية الجزائرية_ دراسة حالة بنك التنمية المحلية وكالة الجلفة، مذكرة ماجيستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثلجي، الاغواط، /20112010، ص: 33.

- زيادة في المبيعات مع انخفاض في الأرباح.
- وجود فجوة كبيرة بين الربح الإجمالي والربح الصافي.
- عدم وجود أرباح للتشغيل.
- ارتفاع مردودات المبيعات.

3. **مؤشرات أخرى لتعثر المقترض**: نذكرها على التوالي[20]:

- عدم وفاء العميل بالتزاماته تجاه مردودية حتى يفقدوا ثقتهم فيه.
- عدم الوفاء العميل بالتزاماته تجاه الجمارك والتأمينات الاجتماعية والضرائب.
- ظهور إعلانات بالوسائل المختلفة عن بيع أصول ثابتة يستخدمها العميل في نشاطه دون مقبول لهذا البيع.
- لجوء العميل إلى بيع عقار مملوك له مع إخفاء ذلك عن البنك الدائن له.
- انصراف عملاء العميل (المستهلكين) عن منتجاته لعدم مناسبتها أو تطورها.
- انخفاض القدرة الإنتاجية.
- عدم وجود بضائع بمخازن العميل أو حدوث اختلاسات.
- التغيير المستمر في إدارة المشروع أو ملكيته.
- كثرة استخدام المناقصات وتجزئتها بشكل متسارع مع المغالاة في التأمين الابتدائي بشكل أنسب مع حجم المشروع واعتبارات النشاط الرئيسي فيه.

المطلب الثالث: أسباب تعثر القروض المصرفية وأثارها في البنكين الإسلامي والتقليدي

الفرع الأول: أسباب تعثر القروض المصرفية في البنكين

تعتبر الديون المصرفية المتعثرة مشكلة تواجه البنوك في أعمالها، حيث تؤدي إلى تجميد جزء من أموال هذه البنوك نتيجة عدم قدرة العملاء الحاصلين عليها على سداد أقساطها، خاصة إذا لم تتوفر ضمانات مادية كافية يمكن تسييلها بالبيع والحصول على ثمنها لسداد القرض الممنوح من البنك للعميل المتعثر في السداد وترجع أسباب تعثر في سداد ديونهم في كل من البنكين إلى مجموعة من الأسباب تتمثل في:

أولا: أسباب تعثر القروض المصرفية في البنوك التقليدية

هناك عدة أسباب لتعثر القروض المصرفية منها ما يتعلق بالبنك وأخرى تتعلق بالعميل إضافة أسباب أخرى خارجية

[20] شريف الحلبي، عدنان احمد الهيصمي، الحلول المقترحة لظاهرة التعثر المصرفي، كأحد آليات لدعم وتنمية الجهاز المصرفي، لمؤتمر العلمي السنوي العشرون (صناعة الخدمات في الوطن العربي رؤية مستقبلية)، كلية التجارة، جامعة المنصورة، 2004، ص ص: 07_08.

➢ **الأسباب المتعلقة بالبنك:**

من بين الأسباب التي يقع فيها البنك ضحية أخطائه والتي تمثل فيها مشكلة الديون المتعثرة أحد جوانبه الأساسية والتي تتمثل في:

- ✓ عدم إجراء التحليلات المالية بشكل كامل ودقيق، قد يرجع ذلك إلى قلة خبرة موظفي الائتمان والمحللين الماليين في البنك.[21]
- ✓ السماح للعميل باستعمال القرض قبل استفائه لكافة الإجراءات الرسمية للقرض.
- ✓ عدم متابعة البنك لأوجه استخدام القرض من قبل العميل، إذ قد يستخدم في غرض أخر خلاف الغرض الممنوح لأجله هذا القرض.[22]
- ✓ الموافقة على قيام العميل بسحب جزء من الضمانات المقدمة أو التصرف فيها دون سداد القيمة التسليفية التي كان يغطيها هذا الضمان.
- ✓ تبادل الضمانات فيما بين عملاء البنك مما يؤدي إلى عدم تغطية الضمان الإجمالي لمبالغ التسهيلات الائتمانية لهؤلاء العملاء.[23]
- ✓ امتناع عن تقديم تمويل إضافي للعميل تكون عادة ضئيلة، فيتعثر العمل ويتوقف العميل عن الوفاء بالتزامات البنك وعندها يتعرض البنك لخطر فقدان كل أو بعض القرض.
- ✓ التوسع في منح الائتمان لمشروعات عالية المخاطر.
- ✓ إصرار البنك على مطالبة العميل بالسداد دفعة واحدة دون مراعاة للظروف التي تمر بها والتي بسببها قد يتعرض العميل للتعثر.

➢ **أسباب متعلقة بالعميل:**

- ✓ عدم الدقة في دراسة الجدوى المقدمة إلى المصرف من العميل
- ✓ استخدام القرض في غير الغرض الممنوح لأجله[24]
- ✓ ضعف التخطيط التمويلي وعدم قدرة المنشأة على إحداث توافق بين احتياجاتها وبين إيراداتها من التمويل، سواء من المصادر الذاتية أو من المصادر الخارجية.
- ✓ دخول العميل في أنشطة لا معرفة له بها دون علم البنك واستخدام التسهيلات الائتمانية في تمويلها وبصفة خاصة إذا ما كانت هذه الأنشطة تحتمل قدر كبير من المخاطر أو غير مشروعة تتم في الخفاء.[25]

---

[21] عبد المعطي رضا ارشيد، محفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، الطبعة الاولى، عمان، 1999، ص284.
[22] خالد وهيب الراوي، إدارة العمليات المصرفية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، الأردن، 2001، ص174.
[23] محسن أحمد الخضيري، الديون المتعثرة "الظاهرة، الأسباب، العلاج"، ايتراك للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، القاهرة، 1998، ص101-103.
[24] خالد وهيب الراوي، مرجع سابق، ص 174.

- ✓ سوء وعدم كفاءة النظام المحاسبي المستخدم في المنشأة وكذا العاملين فيه وعدم مراعاة الدقة في إعداد القوائم المالية عن المنشأة.
- ✓ تقديم معلومات مضللة ومبالغ فيها للبنك عند تقديم طلب الاقتراض من أجل الحصول على الموافقة بمنح الائتمان أو من أجل زيادة سقف التسهيلات الائتمانية.[26]

➢ **أسباب خارجية:**

- ✓ القوة القاهرة أو الحادث المفاجئ وهو امر لا يمكن توقعه أو تفاديه كنشوب حريق أو وقوع زلزال يؤدي بالمشروع الممول.
- ✓ اشتداد المنافسة
- ✓ التدخل الحكومي في سياسات التسعير.
- ✓ ارتفاع معدلات التضخم ومعدلات الفائدة.
- ✓ تغير التشريعات والقوانين كالأنظمة المتعلقة بمراقبة العملة أو قوانين الاستيراد والتصدير.

ثانيا: أسباب تعثر القروض المصرفية في البنوك الإسلامية

تتعدد الأسباب التي تحول دون سداد الديون، من هذه الأسباب ما يلي[27]:

➢ **إفلاس المدين وإعساره:** الإعسار هو ألا يكون للعميل المدين أموال معلومة يسدد بها دينه، أو له أموال ولكنها لا تكفي لسداد ديونه، وحتى يحكم بأنه معسر يجب أن يثبت إعساره بالأدلة أو يصدقه الدائنون، فإن لم يثبت إعساره بالأدلة ولم يصدقه الدائنون لا يعتبر مفلسا، ومن حق الدائن أن يحبس المدين غير المفلس وذلك عن طريق القضاء.

➢ **مماطلة المدين الغني:** المدين في هذه الحالة له مال كاف وقادر على الوفاء، ولكنه يماطل في الوفاء بدينه، ربما لعلمه أن البنك الإسلامي لن يفرض عليه فوائد، ولن يتخذ ضده إجراءات مناسبة تجبره على السداد، فيماطل في السداد ليستفيد من هذه المديونية في استثمار يستفيد منه وحده دون البنك الإسلامي، هناك عوامل تساعد على تحقق أحد العاملين أو كلاهما:

- عدم أخذ ضمانات كافية تضمن وفاء المدين في الوقت المحدد من دون تأخير، مثل: الكفالة، الرهن وتوثيق الدين.
- التقصير في دراسة المشاريع بشكل كاف، وعدم دراسة الجدوى الاقتصادية لها والربح المتوقع منه.

---

[25] محمد أحمد الخضري، مرجع سابق، ص 81-84.
[26] عبد المعطي رضا ارشيد، محفوظ أحمد جودة، مرجع سابق، ص 283.
[27] نهلة قادري، عبد الحفيظ بن ساسي، إدارة الديون المتعثرة في البنوك الإسلامية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 6، جوان 2017، ص 231-232.

- عدم توفير الكوادر المؤهلة {الشرعية والقانونية}، التي تحفظ للبنك الإسلامي حقوقه عند كل تعامل.

➢ **ضعف قدرة البنك الإسلامي على التحليل الائتماني:** حيث يساعد التحليل الائتماني السليم في التخفيف من درجة المخاطر الائتمانية، وفي حال وجود ضعف في القدرات التحليلية لدى موظفي البنك فإن القرار الائتماني سيكون غير سليم ويعرض الدين لاحتمالات تعثر أكثر.

➢ **ضعف قدرة البنك الإسلامي في تقدير الضمانات:** تختلف أهداف الضمانات بين صيغ المشاركات وصيغ المداينات فالهدف من الضمانات في صيغ المشاركات هو مواجهة التعدي والتقصير، بينما في صيغ المداينات هي ضمان السداد، وقيام البنوك بتقدير الضمانات المقدمة إليها بأكثر من قيمتها الحقيقية يعني منح العميل تمويل أكثر مما تسمح به إمكانياته وضماناته، وقد يعود سبب تقدير الضمانات بأكثر من قيمتها إلى ضعف في قرارات الجهات التي تخمن قيمة الضمانات، أو تواطئ هذه الجهات مع طالبي التمويل.

➢ **عدم قدرة البنك الإسلامي على متابعة المشروع الممول:** إن سوء إدارة البنك في متابعة المشاريع الممولة من قبله قد تكون سببا من أسباب التعثر وفي حالة وجود نظام سليم للمتابعة في البنوك الإسلامية فإنه يمكنها الكشف عن التعثر لدى المشاريع الممولة في وقت مبكر، ويكون بإمكانه معالجته بأقل تكلفة ممكنة، وعلى العكس من ذلك إذا لم يكن لدى البنك نظام متابعة جيد فإن حالة التعثر قد تحدث وقد يكشفها البنك في وقت متأخر وهنا ستكون التكلفة عالية.

الفرع الثاني: أثار تعثر القروض المصرفية في البنكين

تعتبر القروض المصرفية المتعثرة مشكلة خطيرة، لها أثار على الجهاز المصرفي بالنسبة لكل من البنكين الإسلامي والتقليدي

أولا: أثار تعثر القروض المصرفية على البنوك التقليدية

للقروض المتعثرة أثار سلبية كثيرة على البنوك يمكن تلخيصها فيما يلي:

✓ **سوء توزيع الموارد للبنك**[28]: إن زيادة نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة، يؤدي إلى إتباع سياسة حذرة، إن لم تكن متحفظة في منح التسهيلات الجديدة، مما قد يؤدي إلى حرمان مشاريع مجدية من قرض التمويل، ومما يخفض من توظيفات البنك.

[28] بركاني كريمة، دور الضمانات البنكية في التقليل من القروض المتعثرة، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص: مالية وبنوك، شعبة علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التقليدية وعلوم التسيير، جامعة ام بواقي، 2016/2015، ص51.

- ✓ **الاثار المترتبة على الأرباح:** يترتب على القروض المتعثرة، أثار سلبية واسعة على الأرباح منها على سبيل المثال:
  - الأموال المجمدة في القروض المتعثرة ليست في متناول البنك لاستثمارها.
  - الوقت والجهد المطلوب من قبل المسؤولين لمتابعة هذه الديون، مما ينعكس سلبا على إنتاجيتهم.
  - احتمالية نمو وزيادة ربحية البنوك التي تعاني بشكل كبير من القروض المتعثرة محدودة نسبيا.
  - إن ضعف الأرباح سيؤدي حتما إلى ضعف نمو البنك، وتآكل حصتها السوقية، حيث تمثل الأرباح في المؤسسات المالية قاعدة النمو.
- ✓ **السياسات الإدارية تجاه العاملين في البنك:** إذ أنه من المنطقي عند تدني أرباح البنوك أن يؤثر ذلك بشكل سلبي على الموظفين من النواحي كافة.
- ✓ **أثارها على الاقتصاد الوطني**[29]: وذلك من خلال التأثير على:
  - الموارد الاقتصادية مثل العمل ورأس المال والأرض والموارد الإدارية التي تعاني من الركود في ظل انخفاض الربحية ونقص الإنتاجية ولا تحبذ البنوك إقراضها في ظل هذه الظروف لتحفظها في قدرة المشاريع على الوفاء بديونها وفوائدها.
  - التوظيف والبطالة حيث تؤدي القروض المتعثرة ال فشل المشاريع مما يؤدي لتسريح العمال وزيادة البطالة مما يؤثر على العاملين بالمشروع
- ✓ **الاثار المالية:** وتتلخص فيما يلي:
  - زيادة مخصصات القروض المتعثرة ومصروفات الدين المعدومة.
  - تكاليف الفرص الضائعة بسبب تجميد الأموال في الموجودات المتعثرة.
  - تكاليف متابعة التسهيلات المتعثرة كمحاولة تصليحها.
  - تكاليف معالجة القروض المتعثرة في القضاء، المحاكم، أجور المحامين، وتصفية الضمان.

[29] زنداقي سارة، دور السياسة الاقراضية في خفض حجم الديون المتعثرة في البنوك التقليدية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التقليدية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة، 2019/2018، ص74-75.

ثانيا: أثار تعثر القروض المصرفية على البنوك الإسلامية

يترتب عن تأخير سداد الديون أثار سلبية على البنوك الإسلامية من أهمها[30]:

- الحرمان من تلك المبالغ المدينة، ومن استثمارها والاستفادة من عوائدها خلال فترة التأخير وبالتالي تتأثر ربحية البنك الإسلامي فيكون في وضع لا يستطيع معه منافسة البنوك التقليدية، التي تفرض فوائد عن كل دين متأخر سداده عن الأجال المحددة.
- توجه البنوك نحو المبالغة في طلب الرهونات والضمانات، والتشدد في إعطاء فرص التمويل للعملاء خوفا من التأخير في السداد، الأمر الذي يجعل تعامل البنك الإسلامي محصورا في فئة من العملاء تتوافر لديهم ما يتطلبه من التمويل الإسلامي من الضمانات الممتازة، وهو من أعظم المخاطر لأنها تؤدي إلى جعل المال دولة بين الأغنياء، في حين أن مقاصد إنشاء البنوك الإسلامية هو إفساح المجال لأكبر قدر من العملاء.
- توجه البنوك الإسلامية إلى رفع هوامش الربح خوفا من المماطلة حتى أصبح التمويل عن طريق البنك الإسلامي أعلى كلفة مقارنة بالفوائد الربوية ولهذا ينتقد الكثيرون هذا المسلك.

[30] نهلة قادري، عبد الحفيظ بن ساسي، مرجع سابق، ص230-231.

المبحث الثاني: معالجة القروض المصرفية المتعثرة في البنوك التقليدية

كثيرا ما تواجه المؤسسات المصرفية ظاهرة التعثر المصرفي، ولحماية البنوك من القروض المتعثرة فإن المسؤولية مشتركة لعملية استردادها من جانب البنوك وأجهزة القضاء، لكن المسؤولية الأولى تقع على البنوك فهي الأولى بحماية نفسها من خلال منح القرار الائتماني الصحيح وتوثيق إجراءاتها طبقا للمعايير والأعراف البنكية السليمة لتجنيب نفسها الوصول إلى مرحلة القروض المتعثرة أو المعدومة ثم اللجوء إلى القضاء عند فشلها في استرداد القرض.

المطلب الأول: الإجراءات التي يتبعها البنك في تعامله مع القروض المتعثرة

ينتهج البنك التقليدي في تعامله مع القروض المتعثرة منهجا مختلفا، عما يتبعه في متابعة القروض العادية، وقبل أن يصل إلى القضاء يتبع سلسلة من الإجراءات وفق مراحل متتابعة، يمكن تبيانها على النحو التالي[31]:

- **وصف الدين المشكوك في تحصيله:** حيث يستند البنك إلى جملة من البوادر والمؤشرات في تقديراته لاحتمالية تعثر بعض القروض، ثم اتخاذ قرار بتصنيفها ضمن الديون المشكوك في تحصيلها، من بين تلك المؤشرات:
  - تدهور المركز المالي للعميل، وزيادة طلبات الدائنين بسداد ديونهم
  - التأخر عن سداد الدين دون مبرر وتجاهل العميل لتجاوزه تاريخ الاستحقاق
  - توقف حركة الحساب لمدة معينة بداية من ثلاثة أشهر فما فوق
  - المماطلة وعدم الاستجابة لطلبات البنك فيما يتعلق بالبيانات والكشوفات اللازمة لفحص حساب العميل المدين ومراقبته
  - تقدم المقترض بطلبات متكررة لزيادة سقف التسهيلات الائتمانية الممنوحة له بدون مبرر، وبشكل غير مخطط له.
- **تحديد أسباب التعثر:** إن التحديد الدقيق لأسباب تعثر العميل المقترض والوقوف على العوامل الحقيقية التي كانت وراء ذلك أمر في غاية الأهمية لتحديد موقف البنك تجاه الحالة الائتمانية وأنجح سبل التعامل معها، كما أنه يجب أن تشترك جميع المستويات الإدارية بالبنك في تقدير الأسباب ودرجة الخطورة المحتملة، وأن تسرع بالعلاج حيث يعتبر التأجيل هو العائق الأول لعلاج القروض المتعثرة وتسويتها، بدل الإبكار في إنقاذ العميل ومساعدته في العودة إلى وضعه الطبيعي.

[31] زغاشو فاطمة الزهراء، إشكالية القروض المتعثرة-دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية تسيير وعلوم تجارية، جامعة قسنطينة2، 2014/2013، ص100-102.

❖ **قيد الدين ضمن الحسابات المشكوك فيها:** بالنسبة للحسابات التي يتأكد للبنك استحقاقها وصف الديون المشكوك فيها، فإنه ينشئ في سجلاته حساب جديد لها، يتسنى من خلاله تتبع اتجاه تطوراتها بجدية تكفل خفضها وتزيد من احتمالية سدادها، أما بالنسبة للفوائد على القرض المشكوك في تحصيله فيظل احتسابها سار مع وصفها بأنها فوائد موقوفة تميزا لها عن الفوائد السابقة عليها، فإن تم تحصيلها مستقبلا فإنها تضاف إلى الأرباح بتاريخ تحصيلها، وبزوال مسببات تعثر القرض وعودة حساب العميل المقترض إلى حالته الطبيعية، يمكن للهيئة المختصة بغدارة البنك أن تعيد الحساب المشكوك في تحصيله إلى الحسابات العادية.

❖ **إعداد البيانات:** حتى يتسنى للبنك تحقيق الرقابة الفعلية على الحسابات المشكوك في تحصيلها، ووضع الأولويات لمتابعة الهامة منها، لابد من إعداد البيانات الدورية اللازمة لذلك، والتي تشمل بالإضافة بيانات المركز المالي للعميل، كشف حركة الحسابات المشكوك في تحصيلها، والتي تعد نهاية كل شهر لكل فرع من فروع البنك بمفرده، من أهم البيانات التي يشملها هذا الكشف:

- الحد الخاص بالتسهيل الممنوح للعميل لتقييم مقدار التجاوز عنه.
- نوع الضمان المتوفر لدى البنك وقيمته بتاريخ إعداد الكشف.
- إجمالي التسديدات التي قام بها العميل خلال الشهر، والباقي منها بعد التسديدات.

ويمكن استنادا إلى هذه الكشوف إعداد كشف إجمالي بتكلفة تلك الالتزامات بالفرع الواحد، ومن واقع هذه الكشوفات إعداد كشف شامل لمجموع ديون البنك المشكوك في تحصيلها.

❖ **تكوين مخصص للديون المشكوك في تحصيليها:** حيث أن المخصصات التي ترصد لمجابهة أعباء الديون المشكوك في تحصيلها تختلف حسب كل قرض، حيث تتباين نسبها حسب درجة الخطورة المرتبطة بها، لكن القاسم المشترك بينها جميعا هو موافقة البنك المركزي على تكوينها بالقدر الذي يحدده هو لها.

❖ **تصنيف القروض والعملاء:** بعد تكون صورة واضحة وحقيقية لدى البنك عن الديون التي لديه، يقوم بتصنيفها وترتيبها في مجموعات متجانسة من حيث الحجم، درجة الخطورة، نوعية الضمانات، ووجود التدفقات النقدية، إضافة إلى تمييز البنك بين العملاء الجديين المتفانين في سداد التزاماتهم والوفاء بتعهداتهم، لكن ظروف طارئة وعارضة أعاقت إمكانية سدادهم لمديونياتهم، وأولئك الذين لا توجد لديهم نية في تعجيل سداد ما عليهم من ديون.

❖ **وضع تصور لتسوية الدين:** إذا ما توصل البنك إلى قناعة بإمكانية استمرار نشاط العميل وإنعاشه بمعالجة الخلل الذي يعاني منه فإنه يلجأ إلى أساليب من أجل مساعدة العميل على أمل تفادي الطرفين لأدنى خسارة ممكنة.

المطلب الثاني: أساليب تحصيل القروض المتعثرة

إن تحصيل القروض المتعثرة يبدأ بتحديد تلك القروض عن طريق الإجراءات التي تم التطرق اليها سابقا، والتي يتحدد فيها القروض التي يمكن معالجتها والأخرى الميؤوس منها، كما أن نجاح عملية تحصيل القروض المتعثرة ترتبط بقدرة البنك الدائن أو بكفاءة مستشاره القانوني في تحليل الوضعية التي تواجه البنك واستخدام أساليب التحصيل الأكثر ملائمة، فغالبية العملاء يسددون ديونهم عند تاريخ الاستحقاق أما من يتخلف عن السداد فإنه غالبا يسدد في غضون 15 يوما بعد الاستحقاق، والذي يواصل عدم التسديد فهو الذي تركز عليه البنوك وتمر عملية التحصيل بالمراحل التالية[32]:

- ✓ **المرحلة المبكرة من التعثر**: غالبا ما تعالج المرحلة المبكرة من التعثر بالطرق الودية، وتعني تفاوض البنك مع مدينه باستخدام أسلوب الإقناع لجعله يقوم بسداد ديونه إراديا ويتدرج استخدام أدوات التحصيل بحسب استمرارية عدم التسديد على النحو التالي:
  - إرسال الخطابات وإشعارات التذكير وفرض التكاليف على التأخيرات وقيد الفوائد البسيطة.
  - إرسال إشعارات التخلف عن التسديد بعد {10أيام} من تاريخ استحقاق القسط.
  - فرض الرسوم التأخيرية وذلك بعد {10 إلى 15} يوم من الاستحقاق مما يخلق حوافز إضافية للتسديد فإذا علم العميل بأن للتأخير تكاليفه التي يجب أن يتحملها فإنه سوف يميل إلى التسديد بأقرب وقت ممكن.
- ✓ **مرحلة الاتصال الشخصي**: يتم التباحث مع العميل عن خطة لتسوية الدين، يلعب الاتصال الشخصي دورا رئيسيا في تشخيص المشكلة والتصدي لها، ويستمر هذا الاتصال حتى تحل المشكلة أو يتحول الحساب إلى الديون المعدومة، تمر هذه المرحلة بالخطوات التالية:
  - تأجيل القسط: حيث يحدد البنك التاريخ الذي يمكن للعميل دفع القسط المتأخر، مع تحديد أسباب تأجيل السداد حتى ذلك التاريخ، وكيفية تنفيذ التسديد.
  - التمديد: يسمح للعميل إما بتأجيل الدفعة المستحقة أو بحذفها نهائيا، يجب استخدام هذا الأسلوب بحذر وحيطة لان هناك احتمال استمرار التمديدات بالمستقبل وتحول القرض إلى متعثر.

[32] بن مداني صديقة، انعكاسات القروض المتعثرة على أداء البنوك التقليدية في الجزائر-دراسة عينة من البنوك التقليدية في الجزائر-، أطروحة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التقليدية، تخصص بنوك، مالية ومحاسبة، قسم العلوم التقليدية، كلية العلوم الاقتصادية التسيير والعلوم التقليدية، جامعة محمد بوضياف-المسيلة، 2017/2016، ص49-51.

- إعادة هيكلة التمويل: وتعني إعادة النظر في عقد القرض، إذا كان العميل يعاني من ضائقة نقدية وبحاجة إلى تعديل التدفق النقدي الدوري على ذلك، فإن أجل القرض سيزداد وقد يطالب البنك بضمانات إضافية لتقوية مركزه اتجاه العميل مستفيدا من فرصة إعادة هيكلة التمويل.
- تمويل جديد: قد يكون الحل هو ترتيب منح تمويل جديد، بحيث يتم فيه سداد القرض السابق والدخول بعقد جديد يحمل سمات جديدة وخصوصا الموقف الجديد الذي وصله العميل.

✓ **مرحلة التعثر الخطير**: يمكن أن يصل العميل إلى هذه المرحلة في أي وقت، وذلك بحسب ظروفه الخاصة، مع ذلك ترى العديد من البنوك أن تأخر سداد القسط المستحق لأكثر من {60 يوم} يعني وجود مشكلة خطيرة، مثل هذه المشاكل تنشأ عندما يعلن العميل إفلاسه، ومحاولة إخفاء موقع وجوده أو التنصل من مسؤوليته اتجاه الالتزامات وتسمى أيضا بمرحلة التحصيل الجبري، ومن بين الحلول المطروحة في هذه المرحلة:

- وضع اليد على الضمان: يتم اللجوء إلى ذلك عندما يكون العميل غير متعاون مع البنك، إذ يمكن للبنك استرداد الائتمان من خلال بيع الضمانة وتسييلها.
- إقامة دعوى التحصيل: يتم ذلك من خلال الحصول على حكم من المحاكم.
- الحجز: يتضمن البيع القصري للعقارات (الأصول الثابتة الأخرى) لتسديد الدين.
- وضع اليد على الأجور والرواتب: تسمح بعض التشريعات بوضع اليد على جزء من الأجر أو الراتب الفردي بعد الوفاء بالحد الأدنى من النفقات القليلة.

✓ **مرحلة شطب الديون**: يمثل شطب الديون المرحلة الأخيرة من عملية التحصيل ولكنها ليست أخر خطوة في جهود البنك لاسترداد الدين، فهناك مراجعة دورية للحسابات المتأخرة وتقييم البدائل المتاحة لشطب الديون التي لا توجد امال لتحصيليها في الوقت الحاضر، من بين الأمثلة على ذلك بيع الضمانة وفقدان الامل في تحصيل رصيد القرض أو الذمم المدينة بعد مرور مدة طويلة على الاستحقاق ولكن من غير تسديد.

المطلب الثالث: طرق معالجة القروض المصرفية المتعثرة وكيفية الحد منها

الفرع الأول: طرق معالجة القروض المصرفية المتعثرة

تختلف طرق علاج القروض المتعثرة تبعا لاختلاف الظروف سواء الخاصة بالبنك أو المقترض، فبمعرفة البنك للأسباب التي أدت إلى تعثر العميل، لأن معرفة ذلك سيساعده على وضع الحلول المناسبة، هذا الامر يتطلب دراسة عميقة ومفصلة لكافة الجوانب المصرفية والإدارية والمالية والتشريعية والقانونية لمشاريع القروض المتعثرة، من أهم الأساليب والإجراءات التي يمكن من خلالها معالجة القروض المتعثرة، تتلخص في الشكل التالي:

الشكل (1-2): سياسة البنك اتجاه القروض المتعثرة

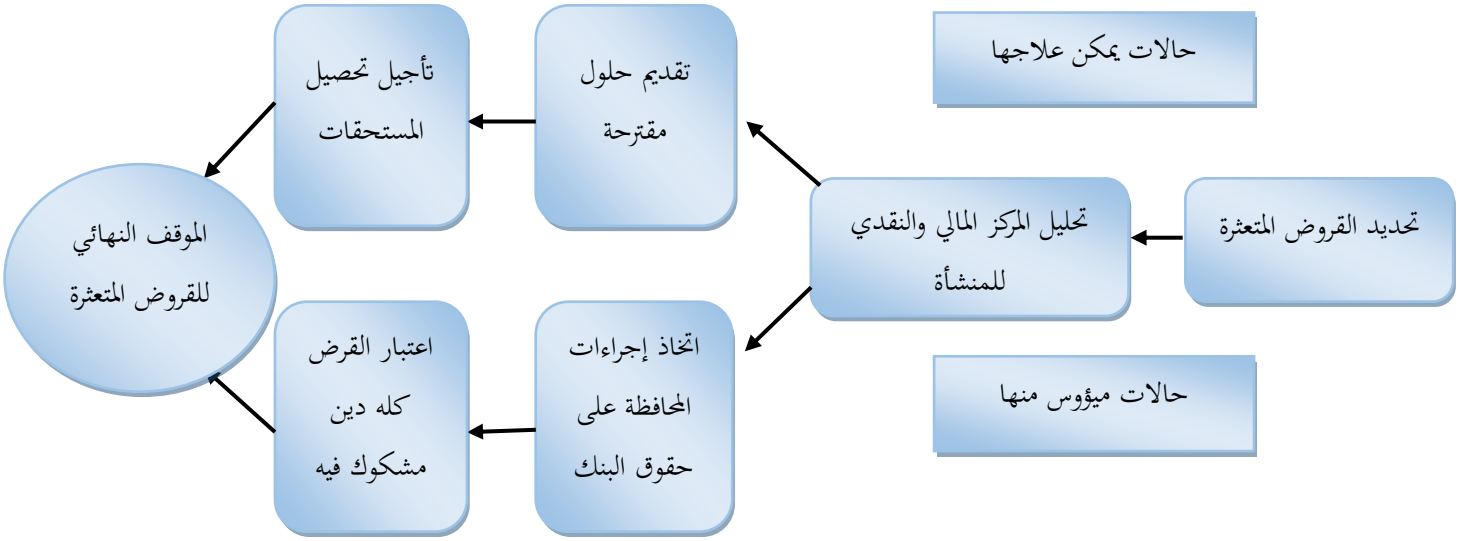

المصدر: عبد المعطي رضا ارشيد، محفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 1999م، ص290.

أولا: إجراءات مساعدة العميل على الخروج من التعثر

هناك مجموعة من الإجراءات التي يتخذها البنك محاولة منه لمساعدة العميل المتعثر لإعادة سير نشاطه، وبالتالي إخراجه من دائرة التعثر، من بينها:

- ✓ **تقديم سياسات ترشيديه واستشارية**[33]: قد يرى البنك بعد النتائج التي توصل اليها من خلال قيامه بالإجراءات السابقة، ومن خلال التعمق في أسباب التعثر وتحليلها، أن هناك إمكانية لاستمرارية العميل في نشاطه، وذلك لتوفير العناصر الأساسية لنجاح المشروع مع احتياجه فقط لوضع سياسات ترشيديه لازمة لحالته المرضية، ويكون وفق الأساليب التالية:

[33] هبال عادل، إشكالية القروض المصرفية المتعثرة-دراسة حالة الجزائر-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التسيير والعلوم التقليدية، جامعة الجزائر 3، 2012/2011، 95-94.

- التوصية والعمل باستغلال الجزء الغير المستخدم من الطاقة الإنتاجية بالتنسيق مع سياسات البيع والتسويق لإيجاد التناسق بينهما وتذليل جميع العقبات من أمام ذلك.
-
- إعادة دراسة العمالة ومواصفاتها
- ترتيب لقاءات ودية مع الدائنين والموردين وشرح ظروف العميل والعمل على التفاهم معهم على منح العميل فترة زمنية مناسبة يتفق عليها لالتقاط الأنفاس يتم بعدها البدء في برنامج سداد يتم الالتزام به.
- وقف وتصفية جزء من نشاط العميل، بسبب صعوبة المنافسة في منتج معين.

✓ **تعويم المقترض وانتشاله وانعاشه حتى يتمكن من السداد**[34]: تعتمد معالجة القروض المتعثرة من خلال هذا الأسلوب على ثلاث مراحل وهي:

- **أسلوب تعويم العميل أو النشاط المتعثر**: تعتبر عملية تعويم العميل من أول وأهم المراحل لمعالجة الديون المتعثرة، وتتمثل في قيام البنك بمنح المقترض فرصة لتحسين وضعه من خلال منحه فترة سماح، يتم عن طريقها تأجيل سداد القرض وفوائده من سنة إلى ثلاث سنوات، كما تتضمن عملية التعويم إما جدولة القرض أو التنازل عن الفوائد أو جزء منها أو التنازل عن جزء من القرض، وكل حالة من هذه الحالات تتوقف على حسب ظروف المقترض التي تتناسب معه لتمكنه في المستقبل من معاودة النشاط واستعادة قدرته على سداد القرض المتعثر.
- **أسلوب انتشال العميل**: حيث يقوم البنك بمجموعة من الإجراءات التي يتم من خلالها التدخل المباشر وغير المباشر في إدارة نشاط الزبون طبقا لخطة عمل يتم الاتفاق عليها بين البنك والعميل، تعمل على تحقيق التوازن بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للمؤسسة مما يؤدي إلى زيادة الإيرادات عن التكاليف كما يقوم البنك بتقديم الاستشارات الإدارية المناسبة.
- **أسلوب إنعاش العميل**: ويمثل هذا الأسلوب مجموعة من الإجراءات التي بموجبها يتم تحويل العمل أو المشروع من عميل متعثر إلى عميل غير متعثر أي يستعيد العميل نشاطه، ويتم إنعاش العميل من خلال منحه قروض جديدة وبشروط ميسرة يستطيع من خلالها إعادة نشاطه إلى حالته الطبيعية، ولتحقيق ذلك يجب أن تتوفر مجموعة من الشروط من بينها ما يلي:

[34] زنداقي سارة، دور السياسة الاقراضية في خفض حجم الديون المتعثرة في البنوك التقليدية-دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري-، مرجع سابق، ص 79.

- أن تكون مرحلة الركود والكساد في الدورة الاقتصادية التي سببت الإعسار للعميل قد قاربت على الانتهاء إن لم تكن قد انتهت فعلا، أو ان سبب الاضطراب المفاجئ الذي حدث للعميل قد تم معالجته.
- أن تكون الظروف المستقبلية والحاضرة أيضا تشير إلى توافق سوق مناسب للزبون يستوعب منتجاته من السلع والخدمات التي يطرحها.
- أن يكون العائد أو المردودية الاستثمار أعلى من معدل الفائدة الذي سيطبقه البنك على التسهيلات الممنوحة للعميل حتى تكون فائض كافي للعميل لسداد التزاماته القائمة.

ثانيا: تسوية القرض المتعثر

تتم التسوية للقروض المتعثرة في حالات كثيرة من بينها توقيف نشاط المقترضين بشكل جزئي وعدم توقفه بالكامل، وجود إمكانية لاستمرار نشاط عميل إذا تمت التسوية، استعداد المقترض لسداد جزء كبير من القرض إذا تمت عملية التسوية، وعلى هذا الأساس وفي إطار التسوية يتعين على البنك أن يتخذ من جانبه ما يلزم لمساندة المشاريع المتعثرة، وذلك بالاعتماد على أحد الاشكال التالية:

✓ **إعادة جدولة الدين**[35]: إن الأساس في إعادة جدولة الدين تكون في حالة التأكد من ان المقترض غير قادر على السداد وذلك لأسباب خارجة عن إرادته، كأوضاع اقتصادية وطنية أو عالمية أدت إلى توقفه عن الوفاء بالتزاماته، كما نجد عنده إمكانية كبيرة لاستئناف نشاطه وتحقيق أرباح تكفل سداد القرض، ومن أهم قواعد جدولة الدين:

- مدى صدق المقترض وتجاوبه السابق مع البنك ونيته في الوفاء بالتزاماته.
- جدولة أرصدة المديونية وفقا لبرنامج زمني ومواعيد محددة مع تحديد الأقساط بما يتناسب ونشاط المقترض وتدفقاته المالية.
- على البنك الأخذ بعين الاعتبار التغيرات التي تطرأ مستقبلا والتي قد تؤثر على التدفقات النقدية للمقترض كتغير أسعار الصرف، أو تدخل الدولة {قوانين وتشريعات}.

وأحيانا يصاحب إعادة جدولة الدين تخفيضا لمعدل الفائدة المطبق على الدين.

✓ **رسملة القرض**: عند تبني هذا الإجراء يقوم البنك بتحويل جزء من ديونه على المشروع إلى مساهمة في رأسماله، وتتم عملية الرسملة إذا ما تبين للبنك أن إعادة هيكلة رأسمال المشروع، وما ينجم عن ذلك من

[35] هبال عادل، إشكالية القروض المصرفية المتعثرة دراسة حالة الجزائر، مرجع سابق، ص98-99.

إعادة هيكلة إدارية ستؤدي إلى تحسين وضعه الاقتصادي وتحويله من حالة الخسارة إلى حالة الربح، وعملية الرسملة هذه توفر عددا من المزايا للبنك والعميل المقترض على حد سواء، من أهمها:

- تحسين الهيكل التمويلي للمؤسسة، وفوائدها على المقترض.
- تخفيف أعباء القروض وفوائدها على العميل المقترضة.
- توفير المصاريف القضائية والرسوم الأخرى على البنك في حالة اللجوء إلى الطرق القضائية لاستعادة ديونه.
- قد تكون الرسملة هي الملاذ الوحيد أمام البنك لتحصيل حقوقه أو جزء منها.

في حين يرى البعض أن رسملة القرض تؤدي إلى تغير هيكل التمويل فقط في الوقت الذي تحتاج فيه أغلب المشاريع إلى تمويل إضافي وهو الامر الغي لا تتيحه عمليات الرسملة.

✓ **تنازل البنك عن جزء من قروضه المتعثرة:** إذا وصل البنك من خلال الدراسة والتحليل إلى قناعة تامة بعدم قدرة المقترض على تسديد كامل القروض المستحقة وفوائده فإنه يلجأ إلى إعفاء المقترض من جزء من المبالغ المستحقة عليه في سبيل التوصل إلى تسوية مقبولة، وعدم إتباع الحلول القضائية بسبب طول الإجراءات وتعقيداتها أو بسبب إمكانية تحصيل المبالغ كاملة، وتتم التسوية الودية وفق الاشكال التالية:

- إعفاء المقترض من مبلغ معين، مقابل قيامه بسداد المبلغ المتبقي من قيمة القرض دفعة واحدة.
- إعفاء المقترض من مبلغ معين، مقابل قيامه بسداد جزء من المبلغ المتبقي وتقسيط المتبقي.
- إعفاء المقترض من مبلغ معين وتقسيط المبلغ المتبقي لتسديده وفق جدول زمني محدد.

ويتوقف الشكل الذي يأخذ به البنك إلى معرفة المركز المالي للمقترض ومدى قدرته على تسديد القرض ومدى تسييل الأصول العقارية.

✓ **شراء بعض أصول العميل لسداد القرض**[36]: بالنسبة للمشاريع التي تعذر تحقيق تدفقات نقدية عن أنشطتها للوفاء بما عليها من التزامات، قد لا يجد البنك أمامه سوى منفذ شراء بعض أصول تلك المشاريع سدادا للمديونية، مع مراعاة أن يتم التصرف فيها إما باستغلالها أو بإعادة بيعها، وهذا يتوقف على وضع العميل وقدراته المالية وكذا قدرة البنك على إعادة تسييل تلك الأصول.

وبالنسبة لعملية شراء أصول العملاء أو تسييلها يجب على البنك مراعاة ما يلي:

- عدم اللجوء إلى هذا الأسلوب الا بعد التأكد تماما من عدم وجود تدفقات نقدية لدى هؤلاء العملاء تساهم في سداد المديونيات المستحقة عليهم.

[36] زغاشو فاطمة الزهراء، إشكالية القروض المتعثرة-دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي-، مرجع سابق، ص 98.

- إعادة تقدير قيمة الأصول المراد شرائها من قبل العملاء عن طريق المكتب الاستشاري للبنك قبل إتمام عملية الشراء.
- دراسة مدى إمكانية بيع الأصول المراد شرائها وسهولة تصريفها قبل البت في عملية الشراء.
- دراسة مدى الانتفاع بالأصول المراد شرائها، بحيث لا بد وأن تكون استفادة كاملة، وذلك قبل الشروع في عملية الشراء.
- بالنسبة للعقارات: الغرض من العقار، نوعيته، موقعه إن كان مؤجرا أم لا، القيمة الايجارية ..

✓ **المعالجة عن طريق التوريق والتسليف بضمان أوراق مالية**[37]:

- **التوريق**: يستعمل التوريق عندما يتم تحويل أصول مالية غير سائلة، مثل القروض والأصول الأخرى إلى أوراق مالية {أسهم وسندات} قابلة للتداول في أسواق رأس المال وهي أوراق تسنيد إلى ضمانات عينية أو مالية ذات تدفقات نقدية متوقعة ولا تستند إلى مجرد القدرة المتوقعة للمدين على السداد من خلال التزامه العم بالوفاء بالدين.
- **التسليف بضمان أوراق مالية**: يعتبر هذا النوع من الإقراض من أقوى أنواع الائتمان حيث تظهر قوته من خلال إمكانية حصول البنك على مستحقاته في أسرع وقت بسبب حيازته لهذه الأوراق المالية في خزائنه حيث يمكنه في حالة توقف الزبون عن السداد من التصرف وتسييل هذه الأوراق من خلال بيعها في سوق الأوراق المالية وتحصيل حقوقه.

كما يعتبر هذا الإقراض من أسرع عمليات الائتمان حيث يتم منح القرض بمجرد حيازة البنك لهذه الأوراق كضمان بغض النظر عن المركز المالي للزبون إضافة إلى عدم ضرورة الاستعلام عن الزبون أو مطالبته بتقديم الضمانات المناسبة.

✓ **إعدام الدين**: يوجد لدى بعض القروض لزبائن متوقفين تماما عن السداد ومن سنين طويلة ولم تسفر الإجراءات القانونية والمحاولات الودية على أية نتائج إيجابية، فضلا عم عدم وجود أية ضمانات يمكن تسبيلها أو اية أملاك ثابتة أو منقولة يمكن التنفيذ عليها لسداد دين البنك، ابقائها يعني تضخم بند القروض التي لا أمل في تحصيلها، لذا يقوم البنك بإعدامها.

[37] بن مداني صديقة، مرجع سابق، ص 61-63.

ثالثا: الدمج وتصفية النشاط والمتابعة القانونية

يلجا اليها البنك في حالة صعوبة تنفيذ الأساليب السابقة وتكون في ثلاث أساليب وتتلخص كما يلي:

- ✓ **دمج المشروع المتعثر في مشروعات أخرى**[38]: تعد عملية الدمج من أهم الطرق للتعامل مع المشروع المتعثر خاصة إذا كانت أسباب تعثره ترجع إلى صغر حجمه أو عدم تشغيله بالحجم الاقتصادي للإنتاج، وعليه فإن ادماجه مع مشروعات أخرى مماثلة تجعله أكبر بحيث يستفيد من وفرات الحجم الكبير التي تمكنه من إنتاج سلع أكثر بتكلفة أقل، ومن ثم زيادة هوامش الربح وزيادة قدرة المشروع على بيع منتجاته بأسعار أكثر تنافسية من السوق المحلي والأسواق الدولية.

وتتم عمليات الدمج بعدة طرق وهي:

- الابتلاع للوحدات والفروع والخطوط الإنتاجية
- الدمج التدريجي بين الكيانين
- المزج الفوري وتشكيل كيان جديد
- كما يتم الدمج مع المشروعات الأخرى المتكاملة سواء كان هذا التكامل اماميا أو خلفيا: أي تكامل الموزعين أو تكامل الموردين، ومن ثم الزيادة في كفاءة المشروع سواء في تسويق منتجاته أو في الحصول على مستلزمات الإنتاج بأسعار مناسبة تمكنه من تحقيق أهدافه في الربحية والاستمرار.

- ✓ **أسلوب تصفية العميل**[39]: يتم اتخاذ هذا الاجراء إذا توصل البنك إلى قناعة تامة بأن المشروع لم تعد لديه مقومات الاستمرار مهما بذلت الجهود لانتشاله وتطويره، وعملية التصفية تتم بشكل اختياري أو بصفة حصرية، ولا تلجأ البنوك إليها إلا كحل أخير وبعد التأكد من:

- عدم وجود إمكانية لمعالجة أو إصلاح أو التغلب على الازمة التي يعاني منها المشروع المتعثر، وأن المعطيات المتوفرة تؤكد أن المشكلة هيكلية ومستمرة وليست عابرة ومرحلية.
- ان النشاط الذي يمارسه المشروع قد وصل إلى مرحة الانحدار في دورة حياة المنتج ولا يوجد أمل في تحسين الوضع مستقبلا، أو حتى إمكانية تحويل النشاط إلى مشروع اخر مجدي.
- الخسائر الناجمة عن التسوية تقل عن الخسائر التي قد تنتج عن إعدام الدين بالكامل.
- الخسائر الناجمة عن التسوية يجب أن تقل عن الخسائر التي قد تتحقق جراء القيام بعملية تصفية الضمانات.

[38] عبد المعطي ارشيد، محفوظ أحمد جودة، مرجع سابق، ص 289.
[39] محسن أحمد الخضيري، مرجع سابق، ص348.

- الفرق بالسمعة التي تترتب عن التسوية الطوعية والتي قد تترتب عن التنفيذ على سندات الضمانات المرهونة لصالح البنك.

وتتطلب عملية التصفية الدخول في إجراءات قانونية تتضمن إعلان إفلاس المشروع ومن ثم تصفية موجوداته، وهنا يمكن التمييز بين حالتين أساسيتين:

- الحالة الأولى: قام العميل المدين فيها برهن عقار أو أصل محددا لصالح البنك الدائن، وبالتالي فقد تضمن قانون وضع الأموال غير المنقولة تامينا للدين أحكاما خاصة بإجراءات تنفيذ الدين وتتولى دائرة التسجيل المختصة السير في هذه الإجراءات بناءا على طلب الدائن
- الحالة الثانية: لم يكن العميل المدين قد قدم كرهن عقارا أو أصلا محددا لصالح البنك، وعليه فإن اللجوء إلى القضاء يثبت حق الدائن في ملاحقة المدين لاسترداد حقوقه لديه، وذلك من خلال تصفية أصوله وممتلكاته بما يغطي كامل هذه الحقوق.

✓ **المتابعة القانونية**[40]: بعد تعثر المفاوضات وانتهاء كل أساليب الاتفاق بين الطرفين وفي حالة تأزم الأمور بين البنك والعميل يجب أخذ طريق القضاء الذي يعتبر في هذه الحالة هو الحل الوحيد، وللإجراءات القانونية عدة قنوات نذكر منها:

- تبليغ النائب العام بالمديونية في حالة ما إذا استدعى الامر ذلك.
- رفع قضية بالمحاكم المختصة مستخدما الشيكات وذلك كجانب جنائي للضغط على العميل بعامل السجن.
- رفع قضايا الإفلاس بالمستندات المناسبة من سندات إذنية وكمبيالات.
- الحجز القضائي على ممتلكات العميل واستصدار أمر أداء وذلك للعمل على التصريح للبنك ببيع ما تحت يده من ضمانات، وكذا التي ليست تحت يد البنك أو ما لدى المدين تحت يد الغير.
- نزع ملكية العقارات المرهونة للبنك رهنا عقاريا.

وبهذا فطريق الإجراءات القانونية يعتبر أسوء الطرق وأكثرها خسارة لطول وقتها وتكلفتها، فالطريقة التي تعتبرا حلا أفضل للطرفين هي الاتفاق.

[40] هبال عادل، مرجع سابق، ص 103.

الفرع الثاني: كيفية الحد من الديون المتعثرة[41]

تعتمد الكثير من البنوك على مجموعة من الوسائل للحد من مخاطر القروض المتعثرة والوقاية منها، من بين هذه الإجراءات ما يلي:

- مراقبة حساب الزبون وذلك من خلال ربحية المشروع ومصادر الاسترداد، وعدم تركيز التمويل على زبون واحد أو قلة من الزبائن أو عينة من الضمانات.
- تكوين العنصر البشري والمتخصص في النشاط المصرفي والقادر على التنبؤ بمستقبل الأحوال الاقتصادية والنقدية المحلية والدولية والذي يمكن أن يجنب المصرف مخاطر بتكلفة اقتصادية
- تطوير أنظمة الرقابة الداخلية للمصرف لكي يمكن تجنب الكثير من الأخطار خاصة ما يتعلق بجانبها الإداري والمحاسبي.
- المتابعة الدقيقة والمستمرة لحركة الحسابات واستمرار نشاطها وانتظامها.
- تنويع الائتمان الممنوح وتوسيع سلة التسهيلات الائتمانية.
- استيفاء الاستعلام دوريا عن العميل للوقوف على أي تغير في سمعته ونشاطه
- تدريب الكوادر الائتمانية باستمرار لرفع مستواهم، ومسايرة كل المستحقات والتطورات في العمل المصرفي.

[41] باعربي عائشة، تماني فاطمة، إدارة مخاطر القروض المصرفية المتعثرة في المؤسسات المصرفية-حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ادرار-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص مالية المؤسسة، قسم العلوم التقليدية، كلية العلوم الاقتصادية تسيير والعلوم التقليدية، جامعة أحمد دراية-أدرار، 2016/2016، ص40-41.

المبحث الثالث: إجراءات معالجة الديون المتعثرة في البنوك الإسلامية

من اهم المعالجات التي تتبعها البنوك الإسلامية لمواجهة الديون المتعثرة والحد منها سنوردها في هذا المبحث والتطرق أيضا إلى الجانب الفقهي لهذه الإجراءات، مع العلم ان هناك الجائزة شرعا ويتم تطبيقها والبعض الاخر محل الدراسة.

المطلب الأول: الشرط الجزائي والتعويض عن اضرار تعثر الدين

يمكن ان تحدد المشكلة في وقوع ضرر على الدائن من جراء تأخير وفاء المدين بما عليه، ويتمثل الضرر في أدنى صوره في تفويت انتفاع الدائن بدينه بسبب التأخير، أو في تفويت ربح كان يرجوه من استثمار ماله.

وهذه الصورة تمثل في حد ذاتها مشكلة كبيرة للمؤسسات المالية التي يمثل التمويل والاستثمار نشاطا أساسيا لها.

وإذا كان الشارع الحكيم قد امر بإنظار المدين المعسر بقوله: {وان **كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة**}[42]فانه في ذات الوقت قرر ان: "**لي الواجد يحل عرضه وعقوبته**[43]" وان " **مطل الغني ظلم**[44]".

1. **تعريف الشرط الجزائي:** عرف العلماء الشرط الجزائي بانه: اتفاق المتعاقدين سلفا على مقدار التعويض الذي يستحقه الدائن، اذ لم يقم المدين بتنفيذ التزامه أو تأخر في التنفيذ.[45]

وفي جواز العقوبة المالية شرعا، والتعويض المالي ن ضرر الدائن من جراء تأخير وفاء المدين بما عليه، اراء مختلفة يمكن حصرها فيما يلي[46]:

❖ **الرأي الأول:** تعويض الدائن عن ضرره بسبب المماطلة يمكن ان يكون مبلغا نقديا فوق أصل الدين يحكم به القاضي، ويغطي الضرر الفعلي والربح الفائت، وانه يمكن تقييد هذا التعويض بقيود تميزه عن الربا المحرم.
ذهب إلى هذا الراي بعض العلماء المعاصرين[47]، وخلاصة رأيهم كان كما يلي:

1- انه إذا وقعت المماطلة، جاز للقاضي فقط تعويض الدائن، ولا يجوز الاتفاق مسبقا بين الدائن والمدين على تحديد ضرر الدائن من تأخير الوفاء.

2- ان هذه المسالة لم يعالجها الفقهاء قديما لقلة أهميتها، وسرعة التقاضي، ووجود شبهة الربا، ولكنه في ظل نظام التقاضي الحالي يتضاعف الضرر على الدائن.

---

[42]سورة البقرة، الآية 280.
[43]سبق تخريجه، ص28.
[44]سبق تخريجه، ص 30
[45]السنهوري، عبد الرزاق، الوسيط في شرح القانون المدني، 851/2، دار النهضة العربية، القاهرة، ص: 125.
[46]مصطفى الرزقا، محمد انس، وآخرون، التعويض عن ضرر المماطلة في الدين بين الفقه والاقتصاد، مجلة الاقتصاد الإسلامي، مجلد 3 عدد1، 1991، ص: 25_30.
[47]مصطفى الزرقا، هل يقبل شرعا الحكم على المدين المماطل بالتعويض على الدائن، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، مجلد 2، عدد2، 1985م، ص: 103_112.

3- الضرر يزال حسب قواعد الشريعة، ولا إزالة له الا بالتعويض، ومعاقبة المدين المماطل لا تفيد الدائن المضرور.

4- تأخير أداء الحق ينبغي ان يأخذ حكم الغصب لأنه يشبهه، فيضمن الغاصب منافع المغصوب مدة الغصب عند الجمهور، إلى جانب ضمان قيمة المغصوب لو هلك.

5- لابد من التوقي من ان يتخذ التعويض عن ضرر المماطلة ذريعة إلى الربا، فيمنع الاتفاق المسبق، ويعاد الامر إلى القضاء للتحقق من عدم وجود عذر مشروع، ولتقدير التعويض.

وقد أورد الشيخ الزرقا _ رحمه الله_ تفريقا بين ما اقترحه وبين الفوائد الربوية كما يأتي:

ا_ الفائدة في حقيقتها استغلال من الدائن للمدين وجهوده، واما التعويض عن ضرر التأخير فبعيدا عن هذا، بل هو إقامة للعدل، وإزالة للضرر.

ب_ الفائدة في المداينات تعقد المداينة على أساسها من البداية، فتكون طريقة استثمارية، اما تعويض الضرر فليس طريقا استثماريا، وانما هو تعويض عادل، ولا تكون المداينة قائمة عليها من البداية بخلاف الفائدة.

ادلتهم التي استندوا اليها:

استدل القائلون بجواز اخذ زيادة على أصل الدين في مقابل التأخير عن السداد بأدلة من الكتاب والسنة والمعقول.

1) **من الكتاب:**

- قوله تعالى: {**يأيها الذين ءامنوا أوفوا بالعقود احلت لكم بهيمة الانعام الا ما يتلى عليكم غير محلى الصيد وأنتم حرم ان الله يحكم ما يريد**}.[48]

ووجه دلالة الآية: ان الوفاء بما ترتب على العقد الصحيح من حقوق بين العاقدين امر واجب بنص الآية، لان الأصل في الامر انه للوجوب ما لم تقم قرينة تصرفه عن ذلك، ويدخل في الوفاء بالعقد الالتزام بوقت الأداء، والتأخر في ذلك يؤدي إلى حرمان صاحب الحق من الاستفادة من حقه، ويدخل عليه الضرر، وهذا يوجب التعويض على المدين لأنه المتسبب فيه[49].

- قوله تعالى: {**والذين هم لأماناتهم وعهدهم راعون**[50]} وقوله تعالى {**ان الله يأمركم ان تؤدوا الامانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل**}.[51]

[48] سورة المائدة، الآية 1.
[49] مصطفى الزرقا، مرجع سبق ذكره، ص: 103_112.
[50] سورة المؤمنون، الآية 8.
[51] سورة النساء، الآية 58.

ووجه دلالة الآيتين ان الأمانة تشمل جميع الأموال والحقوق الواجبة، والمؤمن مؤتمن على حسن أدائها، ومن يؤخر أداء الحق عن موعده فانه لم يلتزم بما امر به امر على وجهه.[52]

2) من السنة:

- ما رواه عبادة بن الصامت رضي الله عنه: "**ان الرسول صلى الله عليه وسلم قضى ان لا ضرر ولا ضرار**"[53].

ووجه الدلالة الحديث ان من تأخر عن سداد الدين فقد الحق الضرر بالدائن، والشرع جاء بإزالة الضرر ورفعه، ولا طريق لإزالة الضرر عمن لحقه الا بالتعويض.[54]

- قوله صلى الله عليه وسلم: "**مطل الغني ظلم**[55]" وقوله" **لي الواجد يحل عرضه وعقوبته**".[56]

ووجه الدلالة من الحديثين: ان الحديث الأول دل على ان مماطلة الغني القادر على الوفاء بما عليه من دين عن وقته ظلم، والحديث الثاني دل على ان هذا يحل عرضه وعقوبته، وهي عقوبة تعزيرية المقصود منها الردع والزجر، وهو كما يحصل بالحبس يحصل بإلزام المماطل دفع زيادة على أصل الدين، لان العقوبة إذا كانت تعزيرية فإنها تتغير من زمن إلى زمن حسب المصلحة، هذا الان العقوبة الواردة في الحديث مطلقة، تشمل الحبس والتعويض وكل ما يؤدي إلى زجر المماطلين الأغنياء[57].

3) من المعقول:

- قرر الفقهاء ان منافع المغصوب مضمونة على الغاصب كعين مال المغصوب، سواء استوفاها الغاصب أو لا، وإذا هلك المغصوب عند الغاصب فانه يضمن لمالكه قيمته، واجرة المثل لمنافعه مدة غصبه، وتأخير أداء الدين عن وقته من المماطل القادر على الوفاء يشبه الغصب، فيجب ان يأخذ حكمه، فتكون منافع الدين الذي اخره مضمونة، قياسا على ضمان الغاصب منافع العين المغصوبة[58].
- ان من مقاصد الشريعة عدم المساواة بين المطيع والعاصي، والأمين والخائن، والعادل والظالم، ومن يؤدي الحقوق لأصحابها ومن يؤخرها، وإذا لم يلتزم المماطل الغني بدفع تعويض لصاحب الحق أدى

[52]الزرقا، مرجع سبق ذكره، ص103_112.
[53]أخرجه ابن حامة، كتاب التجارات، باب من بنى ن حقه ما يضر بجاره، 784/2، حديث2340، واحمد، 326/5، حديث 22830، والبهيقي، 757/6.
[54] سليمان بن تركي، بيع التقسيط واحكامه، دار اشبيليا، الرياض، السعودية، 2003، ص: 329.
[55] سبق تخريجه، ص: 30.
[56] سبق تخريجه، ص 28.
[57]شبير محمد عثمان، صيانة المديونيات ومعالجتها من التعثر، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية ص 864/2.
[58] مرجع السابق، 865/2.

ذلك إلى مساواته بالعدل الأمين الذي لا يؤخر حقا لاحد، وإذا تساوى معجل الحق ومؤخره كان ذلك داعيا لكل مدين ان يؤخر الحق ويماطل في أدائه قدر ما يستطيع.

- ان الزيادة على الدين للتأخير في سداده من باب المصالح المرسلة، فيكون جائزا، لان هذا يمنع المماطل من استغلال أموال غيره ظلما، لا سيما ان هذا الظلم يقع على المصارف الاسلامية التي لا تتعامل بالربا دون المصارف الربوية، مما يؤدي إلى حرمانها من استثمار أموالها، بالإضافة إلى اضعافها في سوق المنافسة
- ان الدائن لو حصل على دينه في وقته المحدد لحقق فيه الرباح باستثماره، والمدين هو الذي فوت هذه الأرباح بتأخيره في السداد، وهذا يوجب فرض غرامة مالية عليه.[59]

❖ **الرأي الثاني**: يحرم اخذ الزيادة من المدين عن تأخره في سداد الدين عن موعده المحدد، وبه قال أكثر الباحثين المعاصرين[60].

وخلاصة ما قالوا ان المشروع لردع المماطل انما يكون بتهديده أولا بالعقوبة في الاخرة، ثم ان يأمره القاضي بالأداء، فان امتنع حبسه، فان أصر ضرب وعزر حتى يؤدي الدين، فان ابى باع الحاكم ماله، ووفى الدائنين حقوقهم، وذكرو أيضا:

1- ان الراي الأول اعتبر المماطل في حكم الغاصب، لكن الفقهاء يشترطون في ضمان المنافع ان يكون المغصوب مما تجوز اجارته كالأعيان، لهذا استبعدوا النقود لعدم جواز اجارتها والا افضى إلى الربا.

2- ان منافع الاعيان الصالحة للإجارة تعد محققة، اذ تقابل بمال في عقد الاجارة بخلاف النقود فقابليتها للزيادة بالاستثمار محتملة غير محققة، فمنافعها المفوته على الدائن لا تعد مالا حتى يطالب بتعويض مالي، لان مبدا الضمان المالي في الشريعة قائم على المماثلة بين الفائت وعوضه، ولا مماثلة هنا.

3- طول مدة التقاضي مما يزيد من جسامة ضرر الدائن ليس مبررا مقبولا لفرض غرامة تأخير، لان الفقه الإسلامي ليس مسؤولا عن إيجاد الحلول لمشكلات افرزتها تقنيات وضعية غريبة عن الإسلام.

4- ان اجماع المذاهب الأربعة قد انعقد على ان التعزير لا يجوز ان يكون بشيء من مال المعزر، وتمليكه لغيره كائنا ما كان.[61]

ادلتهم التي استندوا اليها:

استدل القائلون بتحريم اخذ زيادة على أصل الدين في مقابل التأخير عن السداد بأدلة من الكتاب والسنة والمعقول:

---

[59] بن بيه عبد الله بن الشيخ المحفوظ، توضيح اوجه اختلاف الاقوال من مسائل من معاملات الأموال، المكتبة المكية، مكة المكرمة، 1998، ص: 139.

[60] الضرير محمد الأمين، الاتفاق على إلزام المدين الموسر بتعويض ضرر المماطلة، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي مجلد3، عدد1، ص: 117.

[61] حماد، نزيه كمال، للمؤيدات الشرعية لحمل المدين المماطل على الوفاء وبطلان الحكم بالتعويض المالي عن ضرر المماطلة، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، مجلد3، عدد1، ص: 107_115.

❖ **من الكتاب:**

- قوله تعالى: {**الذين يأكلون الربا لا يقومون الا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس ذلك بأنهم قالو انما البيع مثل الربا واحل الله البيع وحرم الربا ..... يأيها الذين امنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا ان كنتم مؤمنين**}.[62]
- قوله تعالى: {**يأيها الذين ءامنوا لا تأكلوا الربا اضعافا مضاعفة واتقوا الله لعلكم تفلحون**}[63].

❖ **من السنة:**

- عن ابي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "**اجتنبوا السبع الموبقات،" وقالو: يا رسول الله وما هن؟: الشرك بالله، والسحر، وقتل النفس التي حرم الله الا بالحق، واكل الربا، واكل مال اليتيم، والتولي يوم الزحف، وقذف المحصنات المؤمنات الغافلات**".[64]
- عن جابر رضي الله عنه قال: " **لعن رسول الله عليه وسلم آكل الرِّبا، ومؤكله، وكاتبه، وشاهديْهِ" وقال: " هُمْ سَوَءٌ"**[65]. ووجه الدلالة: ان هذه النصوص دلت على تحريم الزيادة مقابل تأخير الوفاء، ولم يفرق أحد من العلماء في تحريم الزيادة باعتبارها من ربا الجاهلية بين تأخير باختيار وتأخير باضطرار، قال القرطبي في تفسير ربا الجاهلية: " وغالب ما كانت العرب تفعلهم من قولها للغريم، أتقضي ام تربي؟ فكان الغريم يزيد في عدد المال، ويصبر الطالب عليه، وهذا كله محرم باتفاق الامة".[66] وتسمية هذه الزيادة بالغرامة أو العقوبة لا يغير حقيقتها، لان العبرة بالمعاني لا بالألفاظ، فكل زيادة على الدين في مقابل التأخير في سداده هي ربا الجاهلية.
- قوله صلى الله عليه وسلم: {**لي الواجد يُحلُّ عرضه وعقوبته**}[67]

ووجه دلالته ان النبي صلى الله عليه وسلم حصر جزاء الغني المماطل في العرض بجواز ذمه، وفي العقوبة بجواز حبسه أو ملازمته، ولو كانت العقوبة المالية جائزة لذكرها النبي صلى الله عليه وسلم كما ذكر غيرها، لان الموضع موضع بيان.[68]

---

[62] سورة البقرة، الآيات 275_278.
[63] سورة آل عمران، الآية 130.
[64] اخرجه البخاري، كتاب الوصايا، باب قول الله تعالى" ان الذين يأكلون أموال اليتامى ظلما"، حديث 2766.
[65] أخرجه مسلم، كتاب المساقاة، باب لعن آكل الربا ومؤكله، 1219/2، حديث 1598.
[66] القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 226/3.
[67] سبق تخريجه، ص: 28
[68] عبد البر، راي آخر في مطل المدين، 168، المزيد، استيفاء الديون في الفقه الإسلامي، 183، التركي، بيع التقسيط واحكامه، 334.

من المعقول:

- انه مع وجود مطل الأغنياء في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، الا انه لم يرد في كتاب الله عز وجل، ولا في سنة رسوله صلى الله عليه وسلم، ولا فيما اجمع عليه اهل العلم ما يدل على جواز اخذ زيادة على أصل الدين إذا تأخر المدين عن الوفاء.
- قاعدة سد الذرائع، ويستشهد بهذه القاعدة في ان جواز الزيادة على الدين يؤدي إلى جواز فائد التأخير المتفق عليها بين الدائن والمدين، ولا فرق بينهما الا في كون التعويض مقدرا مسبقا بنسبة معينة، اما في المسالة الثانية فيترك تقديره للقاضي، وهذا الفرق يؤدي إلى الوقوع في الربا، فوجب تحريمه سدا لهذه الذريعة.

الرأي الراجح وأثر الحاجة في هذه المسالة:

بعد النظر في اقوال العلماء الافاضل بخصوص الشرط الجزائي، واجازة بعضهم له ان وقع الضرر على المصرف جراء المماطلة، مع الزام المصارف بان تنفق هذا المبلغ في وجوه الخير، وان حاجة المصارف الإسلامية داعية إلى فرض مثل هذه العقوبات المالية على المماطلين لتحفظ حقها ودوام استمراريتها في ظل منافسة البنوك الربوية لها، فأقول بعد الاستعانة بالله سبحانه وتعالى وبعد دراسة وتحليل لهذا الموضوع بان هذا تغيير للقواعد الإسلامية دون دليل صحيح صريح يجيز هذه الغرامات، فيكون الراي الثاني هو الراجح والذي ينص على انه لا يجوز اخذ التعويض من عقود المداينات باي شكل من اشكاله، لأنه من الربا المحرم شرعا والله سبحانه وتعالى لم يجعل العقاب في امر محرم، والربا محرم في القرآن ،ولا يخفى على أي انسان ان هذه الزيادة التي جاءت في صورة غرامة أو شرط جزائي هي عين الربا فمن اين جاء الحكم بالغرامة على المماطلة، مع وجود طرق كثيرة يمكن ان تلجا اليها المصارف الإسلامية لضمان حقها ومن هذه الطرق:

1- ان يشدد المصرف في طلب ضمانات من العميل بحيث لا يستطيع ان يضمن حقه إذا ما ماطل العميل في السداد، فان قيل: بان هذا التشدد ينفر العملاء من التعامل مع المصارف الإسلامية، نقول: بل ان تم تطبيق هذه الشروط من قبل اهل الخبرة والاختصاص ودراسة حالة كل عميل على حدة فسوف تؤتى اكلها، وان تنوع المصارف من استخدام الضمانات بحسب حال العميل.

2- ان يزيد المصرف من عدد الكفلاء.

3- ان يتم تخصيص قضاة متخصصين ومتفرغين للنظر في قضايا المصارف الإسلامية وامورها المالية، وذلك بان يتم استحداث دائرة خاصة في المحاكم تعنى بالنظر في مثل هذه القضايا مع وجود خبراء متخصصين في هذا المجال، للتسريع في هذه الإجراءات وإصدار الاحكام المناسبة وسرعة تنفيذها لردع وزجر جميع المماطلين، لا ان يترك الامر كما هو عليه الآن من طول امد قضايا المصارف المالية مما شجع بعضهم على المماطلة وعدم السداد.

4- منح حوافز تشجيعية على السداد المبكر، وهو ما يقوم به البنك الإسلامي الأردني، عملا بالقاعدة الفقهية " ضع وتعجل" فالحاجة هنا بان يتم استحداث عقوبات رادعة وزاجرة للمماطلين مع جواز أخذ المصرف لجميع الضمانات التي يراها مناسبة لضمان حقه، فيكون للحاجة دورا علاجيا هنا وليست مرجحة لأمر مصادم لنص شرعي قطعي هو الربا.

المطلب الثاني: إعادة جدولة الدين المتعثر

من الأساليب التي تتبعها المؤسسات المالية المعاصرة لمواجهة الديون المتعثرة أسلوب إعادة جدولة تلك الديون، بحيث يحدث بذلك تغيير على موعد سداد الدين وعلى مبلغ الدين الأصلي، ولكن وقبل الخوض في ماهية هذا الأسلوب لابد ان نذكر معناه المعروف عند الفقهاء والاقتصاديين.

أولا: المقصود بإعادة جدولة الدين المتعثر:

من المصطلحات التي لم يتطرق اليها الفقهاء الاقدمون، مصطلح إعادة جدولة الدين، وهذا المصطلح أشار اليه الفقهاء وبحثوه تحت مسمى المماطلة في السداد، لكن بعضا من الفقهاء المعاصرين أشاروا اليه وعرفوه بتعريفات مختلفة، منها:

1- تمديد اجل الدين دون زيادة مقداره، ويتم هذا في حالة المدين المعسر، وقد يصاحبه اسقاط لجزء من المديونية لتسهيل سداد الباقي، كما يمكن ان تتم دون زيادة في حالة المدين المماطل، لإخراجه من حالة المطل، وتمكينه من اصلاح خطئه.

2- إعطاء نفس جديد لمالية الدول المدينة، يقرر الدائنون منحها آجالا إضافية، تقدم مكاسب لطرفي المعادلة[69].

ثانيا: إعادة جدولة الديون المتعثرة لدى المؤسسات المالية الإسلامية[70]:

ان إعادة جدولة الدين تعني: منح واسترداد للدين الممول، واعطائه فرصة لالتقاط أنفاسه، وإعادة تنظيم اعماله، ليتمكن من استئناف نشاطه وحيويته، وتحقيق عائد مناسب يكفي لسداد ديونه واعبائها.

ولإعادة جدولة الدين المتعثر فانه يتوجب على المدين ان يتقدم بطلب للمؤسسة التمويلية لإعادة جدولة ديونه، وفي هذا الطلب يعرض المدين ظروفه الخاصة التي يمر بها، ومدى قدرته على التغلب على هذه الظروف، وأسباب اعساره، والوسائل التي يراها مناسبة للخروج من هذا التعثر.

[69] أبو غدة، عبد الستار، البيع المؤجل، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، 2003، ص: 73.
[70] الطيب، بدائل التعامل مع الدين المتعثر، بتصرف، ص: 10_12.

بعد ذلك تقوم المؤسسة بدراسة هذا الطلب، وبإجراء استعلام عن صدق وسلامة البيانات الواردة فيه، مع ملاحظة ان عملية إعادة الجدولة تنحصر في الديون المتعثرة التي أصبح معها المدين عاجزا عن السداد، وهي بذلك تشمل كلا من أصل الدين وارباحه المتراكمة والتي لم يتم سدادها من جانب المدين.

وتقوم المؤسسات التمويلية بهذه الخطوة مرغمة لتفادي تحمل خسائر أكبر قد تصل إلى اجمالي حجم التمويل وارباحه، وقد تصل إلى نطاق يهدد استمرار المؤسسة ذاتها.

ومع هذا كله فان على المؤسسة ان تقوم بإعداد بدائل مقترحة لإعادة جدولة الدين، منها مثلا:

أ- قيام المدين بالتنازل عن أصل من الأصول للمؤسسة ليتم بيعه وتخفيض مبلغ المديونية، بالقدر الذي يتناسب مع قدرة المدين على سداد دينه حالا ومستقبلا.

ب- تنازل المؤسسة عن جزء من الأرباح، وتأجيل سداد باقي الأرباح إلى مواعيد مناسبة أكثر لقدرات المدين.

ت- تنازل المؤسسة عن جزء من التمويل الأصلي، مع تخفيض معدل الأرباح، وتأجيل سداد كل من أقساط التمويل وارباحه، وإعادة جدولتها وفق برنامج سداد أكثر يسرا ومناسبة للمدين.

من خلال التفاوض بين المؤسسة والمدين، يتم تبادل وجهات النظر، والتباحث حول أفضل السبل لتحقيق المصلحة المشتركة بينهما، ويتم أيضا الوقوف على مدى صدق وموضوعية البيانات التي أمكن جمعها عن المدين من نفسه، أو من جهات خارجية ووفقا لهذا كله يتم الاتفاق على خطة إعادة الجدولة تمهيدا لإقرارها والاتفاق عليها.

والذي يجب التأكيد عليه هنا ان على المؤسسة التمويلية بعد ان يتم الاتفاق على إعادة الجدولة ان تتابع تنفيذ هذا الاتفاق بجدية ودقة كاملة للتأكد من التزام المدين بما تعاقد عليه مع المؤسسة من خلال التالي:

1- زيارة المتعثرين باستمرار ومتابعة انتظامهم الجديدة التي تم الاتفاق عليها، والتأكد من انتظام نشاطهم الذي يمارسونه.

2- مراقبة حسابات المدينين وعمليات السحب والايداع، والتأكد من كفاية ارصدتهم لسداد مستحقات المؤسسة التي تم الاتفاق عليها في عقد إعادة الجدولة.

3- عدم السماح للمدينين باي تجاوزات في حسابه تؤدي إلى اضرار بالمؤسسة، كان يتم تأجيل أو ارجاع سداد أي أرباح أو مصاريف مستحقه عليه بدعوى الاكتفاء بسداده أصل التمويل[71].

ويجب التنويه بعد هذا إلى ان عدم جدولة الديون المتعثرة لها مخاطر كبيرة على المؤسسة ذاتها، وذلك من جانبين:

[71] الطيب، بدائل التعامل مع الدين المتعثر، ص: 12.

- ❖ الجانب المادي: ويشمل فقدان أصل الدين كله والاضرار بالدائنين الآخرين، بالإضافة إلى ان عدم منح تمويلات جديدة نتيجة زيادة حجم الديون المتعثرة، تؤدي إلى تراجع ربحية هذه المؤسسة وتؤثر سلبا على مستقبلها.
- ❖ الجانب المعنوي: والذي يترتب عليه أيضا آثار مادية، وهذا الجانب يشمل سمعة المؤسسة والاقاويل التي قد تظهر نتيجة عدم وقوف المؤسسة مع المدين حال تعثره.

ولعدم جدولة الديون المتعثرة أيضا مخاطر على أصحاب المشروعات المتعثرة أنفسهم، فإن صاحب هذا المشروع يتحول من شخص يرغب في استئناف نشاطه من جديد، وبذل كل طاقاته نحو توسيع هذا العمل، إلى انسان ناقم على المجتمع، ونادم على انه قام بالاستثمار، ومتيقن من ضياع امله في استرداد أمواله واستمرار مشروعه، ومتخوف أيضا من ضياع أمواله الخاصة.

المطلب الثالث: الصلح عن الدين المؤجل بسداد بعضه والاعفاء عن بعضه (ضع وتعجل)

مسألة الوضع مقابل التعجيل في الدين المؤجل والمعروفة عند الفقهاء ب (ضع وتعجل) هي مسألة مهمة من مسائل المداينات، وفي هذه المسألة خلاف كبير بين الفقهاء المتقدمين والمتأخرين، وبرزت الحاجة من جديد إلى بحث هذه المسألة في زمننا المعاصر، نظرا لتوسع المعاملات التي تجريها المؤسسات التمويلية الإسلامية، وورود كثير من التساؤلات حول صحة هذه المعاملات من بطلانها.

أولا: المراد بمسألة ضع وتعجل[72]

صورة المسألة ان يتفق كل من الدائن والمدين على ان يسقط الدائن شيئا من الدين مقابل تعجيل السداد، ودفع ما تبقى من الدين قبل ان يحل الاجل المتفق عليه عند انشاء العقد.

جاء في فتاوى السبكي في بيان ذلك؛" ومعناها ان يكون لرجل على آخر دين مؤجل، فيقول المديون لصاحب الدبن: ضع بعض دينك، وتعجل الباقي، أو يقول صاحب الدين للمديون: عجل لي بعضه، واضع عنك باقي وذلك اما ان يكون في دين الكتابة، اما فيما سواه من الديون".

ثانيا: آراء الفقهاء في مسألة ضع وتعجل

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على قولين:

[72] هذه القاعدة جعلها العلماء أصلا من أصول الربا الخمسة، ابن الرشيد، بداية المجتهد،163/3، الزحيلي، الفقه الإسلامي وادلته، 3726/5.

1) **القول الأول:** يجوز التعامل بهذه الصورة، وإلى هذا ذهب عبد الله بن عباس رضي الله عنه، وإبراهيم النخعي، وزفر، وابن تيمية.

وذهب ابن القيم أيضا إلى ذلك، وقالو انه آخذ لبعض حقه، تارك لبعضه فجاز كما لو كان الدين حالا.

واستدل أصحاب هذا القول بما يلي:

أ- الحديث المروي عن ابن عباس رضي الله عنه، **ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حبن امر بإخراج بني النضير من المدينة، جاءه ناس منهم، فقالو: ان لنا ديونا فقال: "ضعوا وتعجلوا".**[73]

ب- الحديث المروي عن ابن عباس رضي الله عنه، **انه سئل عن الرجل كون له الحق على الرجل إلى اجل، فيقول: عجل لي واضع عنك، فقال: " لا بأس بذلك".**[74]

ت- في الوضع والتعجيل خلاص لذمة المدين، وانتفاع لصاحب الدين بما يتعجله من قبض دينه، فكلا الطرفين يحصل على الانتفاع من غير ضرر، بعكس الربا الذي يتضمن زيادة في الاجل والدين، فإن ضرره لاحق بالمدين فقط، ونفعه مختص بصاحب الدين، فيظهر الفرق بينهما في الصورة والمعنى.

ث- ان الشارع يتطلع إلى براءة الذمة من الديون، ولا محذور من التصرف بالوضع من الدين وتعجيله، لأن الأصل في المعاملات الإباحة مالم يقم الدليل على التحريم، ولا دليل على منع الوضع والتعجيل، فيكون جائزا، قال ابن القيم: " فلا نص في تحريم ذلك ولا اجماع ولا قياس".

2) **القول الثاني:** لا يجوز التعامل بهذه الصورة.

وإلى هذا ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية، والشافعية، والحنابلة، والظاهرية، وقال بهذا من الصحابة عبد الله بن عمر.[75]

واستدل أصحاب هذا القول بما يلي:

أ- **ما ورد عن المقداد بن الأسود رضي الله عنه قال: اسلفت رجلا مئة دينار، ثم خرج سهمي في بعث بعثة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقلت له: عجل لي تسعين دينارا واحط عشرة دنانير، فقال: نعم، فذكر لك لرسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: " أكلت ربا يا مقداد، واطعمته"**[76].

ب- **عن ابن عمر قال: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الشغار، وعن بيع المجر، وعن بيع الغرر، وعن بيع كالئ بكالئ، وعن بيع عاجل بآجل، ..... قال: والعاجل بالآجل: ان يكون لك على الرجل ألف درهم فيقول رجل: أعجل لك خمسمائة ودع البقية**[77].

---

[73] اخرجه الدارقطني، سنن الدارقطني، كتاب البيوع، حديث رقم 2980، ص 466/3.
[74] اخرجه البهيقي، السنن الكبرى، كتاب البيوع، 46/6، حديث رقم 11140.
[75] البهيقي، مرجع سبق ذكره، 47/6.
[76] اخرجه البهيقي، مرجع سبق ذكره، حديث رقم 11141.
[77] رواه البزار في مسنده، أبو بكر احمد بن عمرو بن عبد الخالق، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط1، حديث رقم 6132.

ت- ان هذا من الربا قياسا على تأجيل الدين الحال مقابل الزيادة عليه، والجامع بينهما هو الاعتياض عن الأجل، فكما انه لو زاده في المال ليؤجله لم يعجز، فكذلك في المعجل.

3) الراجح في المسألة:

بعد عرض الاقوال في هذه المسألة وما استدل به كل فريق يظهر لي رجحان القول الأول، وذلك للأسباب التالية:

أ- قوة الأدلة التي استند اليها الفريق الأول، لا سيما الحديث الذي ذكر قصة بن النضير، وقد أجاب ابن القيم في الرد على القائلين بضعف الحديث بقوله:" هو على شرط السنن، وقد ضعفه البهيقي، واسناده ثقات، وانما ضعف بمسلم بن خالد الزنجي، وهو ثقة فقيه، روى عنه الشافعي واحتج به".

ب- ان قياس التعجيل في أداء الدين مع الحط منه على مسألة الربا قياس فاسد باعتبار، لأن الربا مصلحة محضة لطرف واحد، وضرر محض على الطرف الآخر، بعكس الوضع والتعجيل فهو مصلحة لكلا الطرفين،

ت- لا يمكن تحقق معنى الربا في هذه المسألة، لأنه ليس ثمة زيادة على أصل الدين، إنما هو تعجيل وحطيطة، فافترق هذا عن ذلك، وكما قال ابن القيم رحمه الله: " ولا يخفى الفرق الواضح بين قوله:" إما ان تربي وإما ان تقضي" وبين قوله:" عجل لي وأهب لك مئة"، فأين أحدهما من الآخر؟".

ث- يؤيد القول بالجواز ما ذهب اليه المجمع الفقهي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي من جواز الحط من الدين أو الدين المؤجل مقابل تعجيل السداد، بشرط ان يكون منصوصا عليه في العقد، وسواء أكانت بطلب من الدائن أو المين.

ج- الأصل في المعاملات الصحة والجواز حتى يقوم الدليل على المنع، وأدلة القول الثاني لا ترقى لأن يحتج بها على منع هذه المعاملة، فيبقى الحكم على الاثل، والله أعلم.[78]

ثالثا: شروط صحة هذه المعاملة

اشترط المجمع الفقهي في قراراه بشأن بيع التقسيط حتى يكون التعامل ب(ضع وتعجل) صحيحا، شرطين اثنين يظهران من النص التالي:" الحطيطة من الدين المؤجل لأجل تعجيله، سواء كانت بطلب الدائن أو المدين (ضع وتعجل) جائزة شرعا، لا تدخل في الربا المحرم إذا لم تكن بناءا على اتفاق مسبق، وما دامت العلاقة بين الدائن والمدين ثنائية، فإذا دخل بينهما طرف ثالث لم تجز، لأنها تأخذ حكم حسم الأوراق التجارية" [79]، فالشرطان هما:

[78]قرارات المجمع الفقهي، منظمة المؤتمر الإسلامي، الدورة السابعة، قرار رقم 64(7/2)، بشأن بيع التقسيط، 1992.
[79]قرارات المجمع الفقهي، منظمة المؤتمر الإسلامي، الدورة السابعة، قرار رقم 64(7/2)، بشأن بيع التقسيط، 1992.

1- عدم وجود اتفاق مسبق بينهما، وهذه الصورة لا تعتبر معاوضة بل اسقاط وتبرع من الطرفين وذلك جائز، جاء في احكام القرآن:" ومن أجاز من السلف إذا قال عجل لي واضع عنك فجائز إذا لم يجعله شرطا فيه، وذلك بأن يضع عنه بغير شرط ويعجل الآخر الباقي بغير شرط".[80]

وقال ابن قدامة:" ويفارق ما إذا كان من غير مواطأة ولا عقد، لأن كل واحد منهما متبرع ببذل حقه من غير عوض، ولا يلزم من جواز ذلك جوازه في العقد".

2- ان تكون العلاقة ثنائية بين الطرفين، فلا يتدخل طرف ثالث فيها، وهذا الشرط يمنع الحيلة على القرض الربوي، ويتوافق مع قاعدة سد الذرائع.[81]

المطلب الرابع: تحويل الدين إلى حصة مشاركة أو مضاربة.

المضاربة لغة: من الضرب وهو السعي في الأرض، يقال: ضرب في الأرض: إذا يار فيها مسافرا، وضاربه في المال، من المضاربة وهي: القراض، تقول: قارضه قرضا دفع إليه ماله ليتجر فيه، وضارب فلان لفلان في ماله: تجر له فيه، وجاز ان يكون كل واحد من رب المال ومن العامل يسمى ضاربا، ويكون الربح بينهما على ما شرط، والوضعية من المال.[82]

واما المضاربة اصطلاحا: فقد تعددت تعريفاتها في الاصطلاح، ومن هذه التعريفات:

جاء في معجم لغة الفقهاء :" ان يتفق شخصان على ان يكون المال من احدهما، والعمل من الآخر، وما رزق اللهفهو بينهما على ما شرطا، والخسارة على صاحب المال".[83]

وجاء في النهاية لابن الأثير ان المضاربة:" إعطاء أو دفع الشخص مالا لآخر حتى يتجر فيه، فيكون له نصيب معلوم من الربح".

وجاء في ملتقى الابحر:" هي شركة في الربح بمال من جانب وعمل من جانب".

ومسألة تحويل الدين إلى حصة في عقد المضاربة تمس رأس المال، وقد اشترط الفقهاء في رأس مال المضاربة عدة شروط حتى يكون العقد صحيحا، ومنها ان يكون رأس المال حاضرا لا دينا.

فيشترط في رأس المال أن يكون حاضرا موجودا وقت العقد، فلا تصح المضاربة بالمال الغائب، مثل قول صاحب المال للمضارب: ضارب لي بالدين الموجود في ذمة فلان، لأن تسليم رأس المال المضاربة شرط في صحةعقدها.

---

[80] الجصاص، احكام القرآن، 566/1.
[81] إبراهيم محمد رحيم، حكم الاسقاط من الدين المؤجل عوضا عن التعجيل، مجلة البحوث الإسلامية، العدد 21، السنة 2007، ص233.
[82] الجرجاني علي محمد، الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الاردن، ط1 ص: 544/1.
[83] قلعجي، معجم لغة الفقهاء، 360/1.

واختلف الفقهاء فيمن أودع لدى المضارب مبلغا من المال (وديعة) واراد ان يجعله رأس مال في المضاربة، فذهب جمهور الفقهاء إلى عدم جواز جعل (الوديعة) رأس المال المضاربة بدون قبضها ثم دفعها مرة أخرى للمضاربة، وذلك لأن رأس المال المضاربة غير موجود في مجلس العقد، والمضارب لا يكون وكيلا في قبض الدين لنفسه، بالإضافة إلى أن مضاربة من عليه الدين يمكن ان يكون ذريعة إلى الربا لاحتمال اعساره واتخاذه المضاربة ذريعة لتأخير سداد الدين[84].

وخالف الحنابلة، حيث قالو بجواز جعل الدين (الوديعة) رأس المال للمضاربة دون قبضها ثم دفعها مرة أخرى إلى المضارب، لأن الدين هنا كالمقبوض، فلو اشترى المضارب شيئا للمضاربة فهو بإذن صاحب المال، وتبرأ ذمة المدين بالدفع، بالإضافة إلى أن مضاربة المدين من محاسن الشريعة[85].

والراجح ما ذهب اليه الحنابلة من قول بجواز جعل الدين(الوديعة) رأس المال للمضاربة، والذي أعنى به هنا دين الشخص المودع على المؤسسة التمويلية الإسلامية، والتي تقوم بالمضاربة بالمال امودع عندها، لأن الوديعة مقبوضة أصلا عندها وقد وكلها ثاحبها أصلا باستلامها، فلا حاجة إلى قبضها ثم إعادة تسليمها للمضارب مرة أخرى، وهذا ما يحدث فعليا في المؤسسات التمويلية الإسلامية، فلا داعي لمن يجعل ماله المودع في الخزينة المؤسسة حصة في المضاربة أن يقوم بسحب المبلغ ثم إعادة دفعه مرة أخرى للمؤسسة لتقوم بالمضاربة فيه، لأنها على استعداد أن تقوم بنقل المبالغ المودعة في حسابات إلى المضاربات دون إعادة التسليم.

أما في حالة أن يكون المقصود دين المؤسسة على الشخص فإني أميل إلى القول بعدم الجواز، لأن المضاربة شروطا لا تتحقق في هذه الصورة، ومنها الشروط المتعلقة برأس المال.

جاء في المعيار الشرعي [86]الخاص بالمضاربة شروطا تتعلق براس المال منها:

1. الأصل في رأس المال أن يكون نقدا، ويجوز ان تكون العروض رأس المال المضاربة.
2. يشترط في رأس المال المضاربة أن يكون معلوما علما نافيا للجهالة من حيث الصفة والقدر.
3. لا يجوز ان يكون راس المال دينا لرب المال عل المضارب.
4. يشترط لإنقاذ عقد المضاربة وتمكين المضارب من التصرف تسليم رأس المال المضاربة له كله أو يعضه أو تمكينه من التصرف فيه.

وعلى هذا فالمدين في هذه الصورة لا يتمكن من استلام رأس المال المضاربة ولا التصرف فيه، لأنه ين في ذمته

[84]المراجع السابقة، بتصرف.

[85]ابن قدامة موفق الدين، عبد الله المقدسي، الكافي في فقه الامام المبجل أحمد بن حنبل، دار الكتب العلمية، ط1، سنة1994، ص:34/5.

[86]هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية للإسلامية، المعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، المعيار الشرعي رقم 13، المضاربة، ط1، 2014، ص: 239.

الفرع الأول: الاعتماد على مبدأ المشاركة ودوره في الوقاية من التعثر :

عندما نشأت المصارف الإسلامية أوجدت نوعا من التعامل المصرفي لم يكن موجودا قبل ذلك في القطاع المصرفي التقليدي، حيث إنها حولت العلاقة بين البنك والمتعاملين معه، من علاقة المديونية الربوية، إلى علاقة قائمة على المشاركة الفعلية في التمويل والجهد والاستثمار، وبالتالي المشاركة في نتيجة العملية الاستثمارية من استحقاق الربح وتحمل الخسائر[87].

ويتمثل أسلوب المشاركة في مساهمة المصرف بتمويل رأس مال مشروع معين، بحيث يصبح شريكا في ملكيته، ويحق له المشاركة في إدارته والإشراف عليه وتحمل ما ينتج عنه من ربح أو خسارة، أما في حالة الإقراض بفائدة فإن العقد يضمن للمقرض رأس ماله كاملا بالإضافة إلى الفوائد المترتبة عليه، بغض النظر عن نتيجة المشروع أو العمل الممول.

وبذلك فإنه يمكن القول بأن المصارف الإسلامية إذا اعتمدت مبدأ المشاركة في تمويلاتها، فإنها ستصبح بحالة من الاستقرار من ناحية عدم ترتب ديون والتزامات آجلة من العملاء كما هو الحال في المرابحة، ويبقى تحمل مخاطر العمل الاستثماري الحقيقي، وليس نكول العملاء عن السداد.

وتتمثل هذه المخاطر بما يسمى "المخاطر الأخلاقية (Moral Hazard) "وهو ينتج عن اتجاه العميل المغامر إلى أنشطة خطرة؛ ليعوض سعر الفائدة، مما يدفع مخاطر الائتمان إلى الارتفاع، من أجل ذلك فإن المصرفية التقليدية أخذت تتجه نحو المصرفية الشاملة، وتقلل من استخدامات تجارة الديون القائمة على سعر الفائدة لحساب استخدامات الاستثمارات التجارية والمالية، وتستخدم لذلك أدوات تعتمد على الإيجار والربح أيضاً. أما المخاطر الأخلاقية في البنوك الإسلامية فتتعلق بعامل المضاربة وشخصيته وأمانته وخبراته وغير ذلك. حيث يتوقف نجاح المضارب بتحقيق أعلى أرباح على أمانة عامل المضاربة وخبرته ودرايته بالسوق. وجدير بالذكر أنّ إجراءات التحوط للتقليل من حدة المخاطر يعتبر مقصدا من مقاصد التشريع المالي الإسلامي ويحدث هذا النوع من المخاطر بسبب تصرف الوكيل في غير صالح الأصيل؛ إذ قد يلجأ الوكيل (عميل المصرف) إلى إخفاء بعض المعلومات بقصد الحصول على ما لا يستحقه من المنافع، وباستثناء هذه المخاطر فإن صيغ المشاركة والمضاربة تمتاز بقدرتها على استيعاب جميع المخاطر وإدخالها ضمن الربح، وتكون عوائدها أكبر من عوائد الصيغ التمويلية الأخرى.

لكن في الواقع فإن البنك الإسلامي يتحمل العبء الأكبر من المخاطرة في المشاركات على الرغم من عوائدها المجزية، ولا يحصل هذا في المرابحات. ولا بد من التنويه هنا بأن المخاطر التي يتحملها البنك في المشاركات لا علاقة

[87] الرواس عبد القادر احمد، الديون المتعثرة والمشكوك في تحصيلها والتأمين التعاوني عليها، دار الراوي، الدمام، ط 1، 2000م، ص:10.

لها بتعثر الديون؛ لأن العلاقة بين البنك والعميل هنا علاقة شراكة على الربح المأمول حصوله، وليست علاقة دائن بمدين.

وبمعنى آخر يمكن القول إن البنك الإسلامي باستخدامه صيغ المشاركة والمضاربة فإنه يتعرض لمخاطر تتمثل بالخطر الأخلاقي ومخاطر السوق، ويكون البنك في هذه الحالة مسؤولاً عن الخسارة الناتجة من تعديه وتقصيره فقط، حيث إنه لا يضمن العائد للمودعين، وبالتالي فإن هذا النموذج يتميز بالمرونة العالية في مواجهة خطر الخسارة، بالإضافة إلى أنه لا يترتب عليه التزامات آجلة في ذمة المصرف تجاه عملائه أو العكس.

وتطبق المصارف الإسلامية مبدأ المشاركة في الغنم والغرم من خلال مجموعة من الصيغ أو الأطر العقدية التي تتشابه في مضمونها، لكنها تختلف في بعض الخصائص والمزايا التي تقدمها، ويسعى الباحثون دائما إلى استحداث صيغ جديدة أو تطوير الصيغ الموجودة حتى توافق التطورات والمستجدات في الساحة المصرفية. ويمكن حصر الصيغ التمويلية التي ترتكز على مبدأ المشاركة في الأشكال التالية :

1. التمويل بالمشاركة الثابتة؛ حيث يقوم البنك بالمساهمة في تمويل جزء من رأس مال مشروع معين، بحيث يصبح شريكا في ملكية المشروع وإدارته والإشراف عليه، ويكون شريكا في نتيجة المشروع بالنسب التي يتم الاتفاق عليها بالعقد. وفي هذه الحالة يحتفظ كل من الشركاء بحصة ثابتة من المشروع إلى حين انتهاء المدة المتفق عليها[88].

وقد تكون المشاركة الثابتة مستمرة؛ بحيث يبقى البنك شريكا في المشروع طالما أنه قائم ويعمل، وقد تكون منتهية بحيث يتضمن العقد توقيتا معينا للتمويل تنتهي بعده شراكة البنك، مثل دورة مالية أو صفقة تجارية وغير ذلك.

2. التمويل بالمشاركة المتناقصة (المنتهية بالتمليك) ؛ وهي عبارة عن "شركة يتعهد فيها أحد الشركاء بشراء حصة الآخر تدريجيا إلى أن يتملك المشروع بكامله، فتتكون هذه العملية من شركة في أول الأمر، ثم البيع والشراء بين الشريكين، ولا بد أن يقع البيع والشراء بعقد منفصل عن الشركة، ولا يجوز أن يُشترط أحد العقدين في الآخر[89]

3. التمويل بالمشاركة المتغيرة؛ وهذا الأسلوب يعد بديلا عن القرض في الحساب الجاري المدين، حيث يقوم المصرف بتمويل العميل بدفعات نقدية وفقا لاحتياجاته لإدارة المشروع وتشغيله، ثم يأخذ المصرف حصته من الأرباح الفعلية في نهاية العام بحسب نتائج المشروع[90].

---

[88]خالدي، خديجة، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الإمام محمد، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص30.

[89]هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، المنامة، البحرين، 2003م، ص220.

[90]أبو الهيجاء، الياس، تطوير آليات التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية، رسالة دكتوراة، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، كلية الشريعة، جامعة اليرموك، اربد، الأردن، 2007م، ص72

4. أشكال أخرى لصيغ التمويل بالمشاركة، حيث استحدثت بعض المصارف أشكالا جديدة تختلف في خصائصها عن الصيغ السابقة، لكنها لا تخرج في مضمونها عن حقيقة المشاركة في الغنم والغرم، ومن هذه الصيغ: التمويل بالمشاركة مع وعد بشراء حصة الشريك، وصيغة المشاركة في رأس المال التشغيلي، وصيغة المشاركة بشراء بضاعة وإعادة بيعها[91].

ويضاف إلى المشاركة التمويل بالمضاربة؛ والمقصود هنا المضاربة المشتركة التي تجريها المصارف الإسلامية، من خلال حسابات الاستثمار المشترك، أو المحافظ الاستثمارية، أو سندات المقارضة .

وتقوم فكرة حساب الاستثمار المشترك على أساس المضاربة المطلقة المختلطة المستمرة؛ حيث تكون المضاربة غير مقيدة بزمان أو مكان أو نوع تجارة أو استثمار، وكونها مختلطة يعني أن المصرف الإسلامي سيتلقى أموال العملاء جميعا ويخلطها مع ماله الخاص، فتصبح كلها في وعاء واحد، وأما الاستمرارية فإنها تعني أن عمليات الاستثمار تكون مستمرة ومتابعة بحيث يواصل البنك تشغيل الأموال في الأنشطة المختلفة بحسب ما يراه مناسبا، ويتم احتساب الأرباح في نهاية كل دورة على أساس التنضيض الحكمي، وباستخدام طريقة النُمر

وتجدر الإشارة إلى أنه وبالرغم من أن التمويل بالمشاركة يعطي البنك الحق في إدارة الاستثمار؛ إلا أنه بإمكانه التنازل عن التدخل بالإدارة لمصلحة العميل، ويقوم بذلك بالوساطة المالية فقط.

وبالنظر إلى واقع التطبيق في المصارف الإسلامية في الوقت الحاضر، نجد أنها جنحت في غالب تمويلاتها إلى الصيغ التمويلية المنشئة للديون من مرابحة وبيع آجل واستصناع، ويبرر بعضهم ذلك بأن القدرات المصرفية في إدارة الائتمان قد تطورت تطورا عظيما مع الزمن، أما إدارة المضاربة والمشاركة فإنها لا تزال في مراحلها الأولى.

التنوع في الصيغ الاستثمارية وأثره في الوقاية من التعثر:

من المعلوم أن المصارف الإسلامية تتميز عن غيرها من المؤسسات المصرفية؛ بتنوع الصيغ والأطر العقدية المستخدمة في التمويل، فهناك أشكال أساسية لصيغ التمويل، وهي المضاربة، والمشاركة، والإجارة، وبيع المرابحة، وبيع السلم، وبيع الاستصناع، وجميع أساليب التمويل الأخرى هي صورة مباشرة أو غير مباشرة للأشكال السابقة، وقد تجمع بعض الأساليب سمات اثنين أو أكثر منها.

ويعـد مبدأ توسيع قاعدة المخاطرة، بتنويع الصيغ الاستثمارية وعدم وضع المال في سلة استثمارية واحـدة من

أبرز ما يميز الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، ويمكن التقليل من المخاطر والتي من أهمها تعثر الديون من خلال عدة أساليب منها:[92]

[91]: أبو الهيجاء، تطوير آليات التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية، ص88 وما بعدها.
[92]السبهاني، عبد الجبار، الوجيز في التمول والاستثمار وضعياً وإسلامياً، اربد، الأردن، 2012م، ص103.

- تنويع مجالات الاستثمار قطاعياً.
- تنويع آجال الاستثمار زمنياً.
- تنويع أسواق الاستثمار داخلياً وخارجياً.
- الدخول في نظم التأمين التبادلي التكافلية.

أما في المصرف التقليدي فيمكن القول بأنه على الرغم من تعدد المنتجات المصرفية واختلاف أسمائها وأشكالها؛ إلا أنها تؤول في غالبها إلى ترتب الديون على العملاء لمصلحة البنك، مما يجعلها عرضة للتعثر بشكل كبير بسبب مخاطر تذبذب سعر الفائدة.

وبالنظر إلى واقع التطبيق، وبالرغم من مزايا وإيجابيات تنوع الصيغ التمويلية؛ إلا أن البنوك الإسلامية تميل في غالب تمويلاتها إلى الصيغ المنشئة للديون والتي تعتمد على هامش ربح محدد مسبقا، فعلى سبيل المثال ركزت البنوك الإسلامية في ماليزيا على التمويل عن طريق المرابحات، وبالأخص المرابحات الاستهلاكية التي لا يبقى فيها محل العقد فترة طويلة، وقد بلغت نسبة العقود التي تقوم على الديون إلى 97.8% من مجموع معاملات البنوك الإسلامية في ماليزيا سنة 2010

ولعل السبب في تركيز البنوك الإسلامية على المرابحة دون صيغ المشاركة والمضاربة يعود إلى أمرين[93]:

1- لا يتحمل الممول المخاطر طوال فترة العقد، وإنما في المدة التي بين عملية البيع وتسليم السلع للعميل، أما طوال فترة العقد فيكون مبلغ التمويل وهامش الربح المتفق عليه في حكم الدين ولا ينطوي عليه أية مخاطر. بعبارة أخرى تكون المخاطر محسوبة طوال فترة التعاقد.

2- عدة أنواع للرهون تستخدمها المصارف الإسلامية، أهمها:

أ. الرهن العقاري؛ حيث يحق للمصرف وضع يده على العقار المرهون، واستيفاء دينه من ثمن العقار بالأفضلية على غيره من الدائنين في حالة تعثر العميل أو توقفه عن السداد.

ب. ضمان البضائع والمحصولات؛ وهذا النوع من الضمانات هو الأكثر فاعلية بالنسبة للبنك، وذلك لسهولة تصريف البضائع وسرعتها عند الحاجة، حيث يتم حفظ البضائع في مخازن البنك، أو في مخازن العميل تحت إشراف البنك، وتكون البضاعة مؤمنا عليها لدى شركة تأمين.

أشكال أخرى للرهون؛ مثل رهن الحسابات الجارية، ورهن الأوراق التجارية كالشيكات والكمبيالات، ورهن الحقوق المعنوية والمدخرات، وغير ذلك مما لا يتسع المجال لذكره والتعليق عليه في هذه الدراسة، وبالنظر إلى واقع البنوك الإسلامية نجد أن الرهون والضمانات قد قامت –وتقوم–بدور فعال في حفظ حقوق البنك والتقليل من خسائره في حالة تعثر العملاء.

[93] خان، محمد فهيم، مقال بعنوان: الاقتصاديات المقارنة لبعض أساليب التمويل الإسلامي، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، 1994م، ص57.

المبحث الرابع: تقييم أداء البنوك بالنسبة للبنكين التقليدي والإسلامي

تمثل عمليات تقييم الأداء المالي السياسات التي تتخذها البنوك من أجل تقدير مدى تحقيق الأهداف التي يحددها كل بنك، ويساعده في معرفة الانحرافات وتحديد أسبابها والاليات المناسبة لتصحيحها، ومؤشرات التقييم المالي تعكس فعليا الأداء المراد تقييمه حيث سيتم التطرق من خلال هذا المبحث إلى تقييم الأداء المالي للبنوك التقليدية والإسلامية ومؤشرات تقييم الأداء المالي، كما يلي:

المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي ومراحله

أولا: مفهوم تقييم الأداء المالي

تقييم الأداء المالي هو "نظام متكامل يعمل على مقارنة النتائج الفعلية للمؤشرات المختارة أو المنتخبة بما يقابلها من مؤشرات مستهدفة، أو تلك التي تعكس نتائج الأداء خلال مدد سابقة، أو نتائج الأداء في الوحدات الاقتصادية المماثلة مع مراعاة الظروف التاريخية والهيكلية، أو بالمؤشرات المستنبطة معدلاتها وفقا لمتوسط نتائج مجموعة من الوحدات الاقتصادية مع مراعاة تقارب حجم هذه لوحدات."[94]

كما أن تقييم أداء البنوك هي مجموعة من الإجراءات التي تمكننا من الحكم على البنك، وعلى قدرته في تحقيق أهدافه المسطرة، حيث تسمح لنا هذه الإجراءات بمقارنة النتائج المحققة مع البرنامج المخطط لسير عمل البنك.[95]

يقصد بتقييم الأداء المالي " تلك العمليات التي تقيس الأداء الجاري وتقوده إلى أهداف معينة محددة مسبقا، فهذه العملية تتطلب وجود أهداف محددة مسبقا لقياس الأداء الفعلي، وأسلوب لمقارنة الأداء المحقق بالهدف المخطط، لأنه على أساس نتائج المقارنة يوجه الأداء بحيث يتفق مع الهدف أو المعيار المحدد لهذا الأداء من قبل، يطلق عليه أيضا رقابة تقييمية، هذا النوع من الرقابة لا يحقق الأهداف المرجوة دون رقابة مستندية تؤكد صحة وسلامة البيانات المستخدمة كأدوات التحليل."[96]

ويمكن القول ان عملية تقييم الأداء ترتكز على الأركان الأساسية الاتية:

- **وجود أهداف محددة مسبقا (المعايير)**: من المؤكد أن عملية تقييم الأداء لا توجد إلا بوجود أهداف محددة مسبقا، من الممكن ان تكون في صورة خطة أو سياسة أو معيار أو نمط أو قرار، أو أهداف محددة مسبقا يتم على أساسها تقييم الأداء.

---

[94] رميسة باهي، القروض المتعثرة وأثرها على الأداء المالي للبنوك التجارية، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص: مالية وبنوك، جامعة ام بواقي، 2015/2014.

[95] بن مداني صديقة، مرجع سابق، ص101.

[96] كريمة صخري، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، مالية وبنوك، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2017/2016، ص 100.

- **قياس الأداء الفعلي**: يتم قياس الأداء الفعلي عادة بالاعتماد على ما توفره النظم المحاسبية والأساليب الإحصائية من بيانات ومعلومات.
- **مقارنة الأداء الفعلي بالمعايير**: يتم مقارنة الأداء المحقق بالمعايير لتحديد الانحرافات سواء كانت إيجابية أو سلبية، ولتمكين الإدارة من التنبؤ بالنتائج المستقبلية، وجعلها قادرة على مجابهة الأخطاء قبل وقوعها من اجل اتخاذ الإجراءات الازمة التي تحول دون وقوعها.
- **اتخاذ القرارات المناسبة لتصحيح الانحرافات**: إن اتخاذ القرارات لتصحيح انحراف ما يتوقف على البيانات والمعلومات المتاحة عن الأهداف المحددة مسبقا وقياس الأداء الفعلي، ومقارنة ذلك الأداء المحقق بالهدف المخطط.

ثانيا: مراحل تقييم الأداء المالي

تتضمن عملية تقييم الأداء المالي للبنوك مراحل عدة متعاقبة يمكن توضيحها في الآتي:

- ✓ **المرحلة الأولى**: هي مرحلة جمع البيانات والمعلومات الإحصائية التي تتطلبها تقييم الأداء للبنوك لحساب النسب أو المؤشرات المستخدمة في التقييم، وتشمل هذه البيانات الإحصائيات بيانات لعدة سنوات ولمختلف النشاطات التي يمارسها البنك.
- ✓ **المرحلة الثانية**: وهي مرحلة تحليل البيانات والمعلومات الإحصائية ودراستها وبيان مدى دقتها وصلاحيتها لحساب النسب أو المؤشرات اللازمة لعملية تقييم الأداء المالي في البنك.
- ✓ **المرحلة الثالثة**: وهي مرحلة إجراء عملية التقييم باستخدام النسب أو المؤشرات بالاعتماد على البيانات المتاحة لمختلف النشاطات والعمليات التي تشمل عليها أداء البنك.
- ✓ **المرحلة الرابعة**: وهي مرحلة تحليل نتائج التقييم وبيان مدى النجاح أو الإخفاق الذي صاحب أداء البنك مع حصر وتحديد الانحرافات التي حصلت في نشاطه ومن ثم تفسير الأسباب التي أدت إلى تلك الانحرافات ووضع الحلول اللازمة لمعالجتها لضمان تحقيق أداء أمثل للبنك.
- ✓ **المرحلة الخامسة**: وهي مرحلة متابعة العمليات التصحيحية للانحرافات التي حدثت في نشاط البنك وتوفير الشروط اللازمة أو المشجعة لتحقيق الأداء المطلوب والإفادة من نتائج التقييم في عدم تكرار الأخطاء في المستقبل.

المطلب الثاني: مؤشرات تقييم الأداء المالي في البنوك التقليدية[97]

تعد المؤشرات المالية من أهم الأسس التي تقوم عليها عملية تقييم الأداء المالي فالبنوك، فنجاح عملية التقييم يعتمد بدرجة كبيرة على دقة المؤشرات المالية وقابليتها للقياس بشكل سليم، من أهم هذه المؤشرات ما يلي:

أولا: مؤشرات الربحية

تعد هذه المؤشرات من أهم المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم أداء البنوك، حيث ان هذه المؤشرات تمكن من قياس قدرة البنك على تحقيق عائد نهائي صافي على الأموال المستثمرة، وتندرج ضمن مؤشرات الربحية أنواع عدة منها:

- ✓ **نسبة هامش الربح:** تقيس هذه النسبة العائد الصافي من الفوائد التي حققتها موجودات البنك، وزيادتها تعني زيادة قدرة الموجودات على توليد أرباح أو هامش ربح البنك التجاري والعكس،

حيث: نسبة هامش الربح= [هامش الربح ÷إجمالي الموجودات] ×100%

هامش الربح= الفوائد المحصلة–الفوائد المدفوعة

- ✓ **معدل العائد حق الملكية:** تعكس هذه النسبة كفاءة الإدارة في استخدام أموال المساهمين وقدرتها على تحقيق الأرباح من تلك الأموال، حيث: معدل العائد على حق الملكية= [صافي الأرباح بعد الضريبة÷ حق الملكية] ×100%
- ✓ **معدل العائد على إجمالي الموجودات:** يقيس هذا المعدل نصيب كل وجدة من الموجودات من صافي الربح بعد الضرائب، وزيادة هذا المعدل يعني كفاءة استخدام الأموال المستثمرة في الأصول،

حيث معدل العائد على إجمالي الموجودات= [صافي الربح بعد الضريبة÷ إجمالي الموجودات] ×100%

- ✓ **نسبة صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات:** تبين هذه النسبة الأهمية النسبية لصافي الأرباح التي حققها البنك التجاري بالنسبة إلى إجمالي الإيرادات، زيادتها تعني زيادة كفاءة الأداء المالي بالنظر إلى زيادة تحقيق معدلات أكبر من الأرباح بالنسبة إلى إجمالي الإيرادات،

حيث نسبة صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات= [صافي الربح بعد الضريبة÷ إجمالي الإيرادات] ×100 %

- ✓ **نسبة صافي العمليات التشغيلية:** تقيس إمكانية الموجودات على تحقيق إيرادات البنك التقليدي، وزيادة هذه النسبة تعني زيادة قدرة الموجودات على تحقيق الإيرادات التشغيلية،

حيث نسبة هامش صافي العمليات التشغيلية= [صافي الإيرادات التشغيلية÷ إجمالي الموجودات] ×100%

صافي الإيرادات التشغيلية= الإيرادات التشغيلية–المصروفات التشغيلية

[97] نصر حمود مزنان فهد، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص58-69.

- ✓ **نسبة الأرباح الموزعة للمساهمين إلى صافي الأرباح:** توضح هذه النسبة حجم العوائد التي يحصل عليها المساهمون من صافي الأرباح السنوية للبنك، وبذلك تكون هذه النسبة ذات اهتمام كبير من المساهمين، حيث نسبة الأرباح الموزعة للمساهمين إلى صافي الأرباح= [الأرباح الموزعة على المساهمين÷ صافي الربح بعد الضريبة] ×100%
- ✓ **معدل العائد على الودائع:** يستخدم لقياس كفاءة البنك على توليد الأرباح من الودائع التي استطاع الحصول عليها، ويقيس نصيب كل وحدة من وحدات الودائع من صافي الربح المتحقق للبنك التقليدي بعد دفع الضرائب،

حيث معدل العائد على الودائع= [صافي الأرباح بعد الضريبة÷ إجمالي الودائع] ×100%

- ✓ **نسبة إجمالي الإيرادات إلى الموجودات:** يعبر هذا المعدل عن قدرة الموجودات على تحقيق الإيرادات، كلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على تحقيق البنك لقدر كبير من الإيرادات في ظل ما هو متوفر لديه من موجودات،

حيث نسبة اجمالي الإيرادات إلى الموجودات= [إجمالي الإيرادات÷ إجمالي الموجودات] ×100%

- ✓ **معدل العائد على رأس المال المدفوع:** يبين نصيب كل وحدة من وحدات رأس المال المدفوع من الأرباح المتحققة بعد دفع الضرائب، حيث معدل العائد على رأس المال المدفوع= [صافي الربح بعد الضريبة÷ رأس المال المدفوع] ×100%
- ✓ **معدل العائد على الموارد:** يبين نصيب كل وحدة من وحدات الموارد سواء كانت ذاتية أو خارجية، من صافي الربح المتحقق، حيث معدل العائد على الموارد= [صافي الأرباح بعد الضريبة÷ (إجمالي الودائع+ حق الملكية)] ×100%
- ✓ **نسبة ربحية العامل بالبنك:** يوضح نسبة ربحية العامل الواحد في البنك التجاري، زيادتها تعني كفاءة عنصر العمل في تحقيق الأرباح، حيث نسبة ربحية العامل بالبنك= [صافي الأرباح بعد الضريبة÷ عدد العاملين الدائمين] ×100%

ثانيا: مؤشرات السيولة

تهدف هذه المجموعة من المؤشرات إلى قياس مدى توفر السيولة اللازمة في البنك التي تضمن مواجهة الالتزامات التي يمكن ان تستحق خلال فترة زمنية معينة، من أهم هذه المؤشرات ما يلي:

- ✓ **نسبة الرصيد النقدي:** تشير إلى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية المترتبة عليه والواجبة الدفع في مواعيدها المحددة من النقدية المتوفرة في الصندوق ولدى البنك المركزي وأيضا لدى البنوك الأخرى،

حيث نسبة الرصيد النقدي= [(النقد في الصندوق+ النقد في البنك المركزي+ أرصدة لدى البنوك) ÷ إجمالي الودائع] ×100%

- ✓ **نسبة الاحتياطي القانوني:** تعد من الأدوات المهمة التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير في حجم الائتمان الممنوح، ارتفاعها يعني ارتفاع قدرة البنك التقليدي على الوفاء بالتزاماته المالية في الأوقات غير الاعتيادية، ويحتفظ ب 5% لدى البنوك على شكل نقد،

حيث نسبة الاحتياطي القانوني= [الرصيد النقدي لدى البنك المركزي÷ إجمالي الودائع] ×100%

- ✓ **نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات:** تقيس الموجودات السائلة لدى البنك إلى إجمالي الموجودات، تعني زيادتها ان هناك أرصدة نقدية غير عاملة مما يقلل العائد النهائي للبنك، ونقص تلك النسبة يعني مواجهة البنك لأخطار عدة مثل السحب المفاجئ وخطر التمويل وغيرها،

حيث نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات= [(النقدية+ المستحق على البنوك) ÷ إجمالي الموجودات] ×100%

- ✓ **نسبة التوظيف (الاستثمار):** تعكس مدى قدرة البنك على توظيف الأموال المتاحة المحصلة من الودائع لتلبية حاجات الزبائن من القروض والسلف، حيث نسبة التوظيف (الاستثمار)= [القروض والسلف÷ إجمالي الودائع] ×100%

ثالثا: مؤشرات ملاءة رأس المال:

تضم مؤشرات ملاءة رأس المال ما يلي:

- ✓ **نسبة حق الملكية إلى إجمالي الموجودات:** تبين مدى اعتماد البنك على رأس ماله في تكوين الموجودات، يحاول البنك الاحتفاظ بهذه النسبة عند معدلاتها الثابتة،

حيث نسبة حق الملكية إلى إجمالي الموجودات= [حق الملكية÷ إجمالي الودائع] ×100%

- ✓ **نسبة حق الملكية إلى اجمالي الودائع:** تبين مدى اعتماد البنك على حقوق الملكية بوصفها مصدرا من مصادر التمويل، ومدى قدرة البنك على رد الودائع من الأموال المملوكة له،

حيث نسبة حق الملكية إلى إجمالي الودائع= [حق الملكية÷ إجمالي الودائع] ×100%

- ✓ **نسبة حق الملكية إلى إجمالي القروض:** تمثل قدرة البنك على مقابلة أخطار الاستثمار في القروض والسلفيات مع حقوق الملكية دون المساس بالودائع، وتعكس هذه النسبة درجة الخطر المتوقع في محفظة القروض، ويجب على كل بنك الاحتفاظ بنسبة معينة من الاستثمار في كل نوع من أنواع محفظة القروض على شكل احتياطات بهدف تغطية أخطار الائتمان وعدم السداد، حيث نسبة حق الملكية إلى إجمالي القروض= [حق الملكية÷ إجمالي القروض] ×100%

- ✓ **خطر الائتمان:** تقيس نسبة القروض المتأخرة عن السداد إلى اجمالي القروض في البنك، زيادة هذه النسبة تعني انخفاض كفاءة البنك في إدارة الائتمان وتحليله ومتابعته، لذلك يفضل دائما أن تقل هذه النسبة إلى أقل حد ممكن،

حيث خطر الائتمان= [القروض المتأخرة÷ إجمالي القروض] ×100%

- ✓ **نسبة حق الملكية إلى الاستثمارات المالية:** تبين قدرة البنك التجاري على مقابلة مخاطر الاستثمار في محفظة الأوراق المالية، والتي تنجم عن هبوط في قيمة هذه المحفظة،

حيث نسبة حق الملكية إلى الاستثمارات المالية= [حق الملكية÷ إجمالي الاستثمارات في الأوراق المالية] ×100%

رابعا: مؤشرات توظيف الأموال

من أهم المؤشرات التي تقيس كفاءة البنك في توظيف أمواله المتاحة ما يلي:

- ✓ **معدل استثمار الودائع:** يقيس مدى توظيف الودائع في البنك التجاري، ويفيد في الحكم على طبيعة سياسة البنك فيما إذا كانت توسعية أم انكماشية، حيث معدل استثمار الودائع= [إجمالي الاستثمارات ÷ إجمالي الودائع] ×100%
- ✓ **نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع:** تعد من المؤشرات الرئيسية لقياس قدرة البنك التجاري على توظيف الودائع، وهي توضح حجم الأموال التي استخدمها ووظفها البنك من إجمالي ودائع العملاء وزيادة النسبة تعني زيادة قدرة البنك على توظيف الأموال، حيث نسبة اجمالي القروض إلى إجمالي الودائع= [إجمالي القروض÷ إجمالي الودائع] ×100%
- ✓ **نسبة إجمالي الايرادات إلى إجمالي الاستثمارات:**

نسبة إجمالي الايرادات إلى إجمالي الاستثمارات= [إجمالي الإيرادات÷ إجمالي الاستثمارات] ×100%

- ✓ **نسبة إجمالي الايرادات إلى إجمالي الموجودات:**

نسبة إجمالي الايرادات إلى إجمالي الموجودات= [إجمالي الإيرادات÷ إجمالي الموجودات] ×100%

- ✓ **معدل العائد على إجمالي محفظة القروض:**

معدل العائد على إجمالي محفظة القروض= [الفوائد المحصلة من القروض÷ إجمالي القروض] ×100%

المطلب الثالث: مؤشرات تقييم الأداء المالي في البنوك الإسلامية

أما فيما يخص المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم أداء البنوك الإسلامية لعل أهمها ما يلي:

1) المؤشرات المتعلقة بكفاءة إدارة المخاطر[98]: ومنها

-نسبة حقوق المساهمين إلى الموجودات = حقوق المساهمين / الموجودات

-نسبة الموجودات الاستثمارية إلى الموجودات = الموجودات الاستثمارية / الموجودات

2) المؤشرات المتعلقة بكفاءة إدارة الربحية:

تعد هذه المؤشرات من أهم المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم أداء البنوك، إذ ان هذه المؤشرات تمكن من قياس قدرة البنك على تحقيق عائد نهائي صاف على الأموال المستثمرة، وذلك يعني أن هذه المؤشرات تركز على الربح الذي يعد المحور الفعال في استمرار البنوك وتوسعها، مما يعزز قدرتها على البقاء وعلى المنافسة وضمان الاستقرار من خلال تعزيزها لثقة الزبائن والمتعاملين مع البنك.

-العائد على الموجودات = الربح الصافي /الموجودات.

وتقيس هذه النسبة العائد الصافي من الأرباح التي حققتها الموجودات للبنك، وزيادتها تعني زيادة قدرة الموجودات على توليد أرباح أو هامش ربح للبنك، وبالعكس.

-نسبة المصروفات إلى الإيرادات = المصروفات / الإيرادات.

تبين هذه النسبة الأهمية النسبية لصافي الأرباح التي حققها البنك بالنسبة إلى اجمالي الإيرادات، وزيادتها تعني زيادة كفاءة الأداء المالي بالنظر إلى زيادة تحقيق معدلات أكبر من الأرباح بالنسبة إلى اجمالي الإيرادات.

-معدل العائد إلى الموارد = صافي الدخل / الموارد.

إن هذا المعدل يبين نصيب كل وحدة من وحدات الموارد سواء كانت ذاتية ام خارجية، من صافي الربح المحقق، وبذلك فان هذا المعدل يبين كفاءة البنك في تحقيق الأرباح من الموارد المتاحة له.

-معدل العائد على حقوق الملكي = صافي الدخل / حقوق الملكية.

يعد هذا المعدل من أهم مؤشرات قياس كفاءة استخدام الأموال ويعمل البنك دائما على زيادته بما يتناسب وحجم الأخطار التي يتحملها مساهمو البنك، ويوضح هذا المعدل ما تحققه كل وحدة من حقوق الملكية في صافي الأرباح (العائد) التي حققها البنك.

[98]شوقي بورقبة، عرض كتاب مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 16، العدد2، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية جدة،2010، ص06.

3) **المؤشرات المتعلقة كفاءة إدارة السيولة**[99]: ومنها

-نسبة السيولة = النقدية+ الأرصدة لدى المصارف الأخرى +استثمارات قصيرة الأجل / الودائع و ما في حكمها.

-نسبة الرصيد النقدي = ودائع لدى البنك المركزي + نقدية جاهزة / إجمالي الودائع و ما في حكمها.

تشير هذه النسبة إلى مدى كفاية الأصول النقدية السريعة على سداد ودائع العملاء، ويتم حساب السيولة النقدية في الخزائن والصناديق والصراف الآلي بشكل يومي لكل فرع وللبنك بصفته وحدة واحدة، ولقد حددت سلطة النقد الحد الأدنى للسيولة النقدية ب (4%) لكل عملة و (7%) لإجمالي العملات.

-نسبة الرصيد القانوني = أرصدة نقدية مودعة لدى البنك المركزي / إجمالي الودائع و ما في حكمها.

وتعكس هذه النسبة قدرة البنك على مواجهة طلبات السحب من لدى المودعين في البنك مما يتوفر لديه من أرصدة نقدية وشبه نقدية، وان ارتفاع هذه النسبة تزيد من قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية.

4) **المؤشرات المتعلقة بتوظيف وتشغيل الأموال**[100]: أهمها

-معدل توظيف الموارد = التمويل و الاستثمار / الموارد المتاحة.

-معدل توظيف الودائع = التمويل و الاستثمار / مجموع الودائع.

وهي تقيس جميع توظيفات البنك بالنسبة للودائع، ولذلك يضاف إلى القروض كافة أوجه الاستثمارات الأخرى لأموال البنك، وكلما زادت هذه النسبة دل ذلك على كفاءة تشغيل الاستثمارات.

نلاحظ أن المؤشرات المالية المستخدمة في قياس الأداء المالي للبنوك التقليدية لا تختلف في النسبة في حد ذاتها وانما يكمن الاختلاف في تكوين البند أو طبيعته حيث نجد مثلا الاستثمارات في البنوك الإسلامية عبارة عن مشاركات ومضاربات ومساهمات في مشاريع أما الاستثمارات في البنوك التقليدية فنجدها عبارة عن قروض واستثمارات في الأوراق التجارية والأوراق المالية في سندات.

[99]محمد احمد الخضيري، البنوك الإسلامية، ط1، دار اتراك للنشر والتوزيع، القاهرة 1995، ص230.

[100]محمد عبد الحليم عمر، معايير تقييم المصارف الإسلامية، الملتقى العلمي السابع، كلية الدراسات الإسلامية، جامعة الجزائر، 26-2005/04/28، ص11-12.

خلاصة:

تم في هذا الفصل التطرق لواحدة من أهم وأخطر المشاكل التي تتعرض لها البنوك التقليدية والإسلامية على حد سواء وهي تعثر القروض المصرفية وأسبابها بالنسبة لكل من البنكين، حاولنا من خلال هذا الفصل حوصلة أهم المفاهيم المرتبطة بالتعثر المصرفي من خلال وضع مفهوم لهذا المصطلح في البنوك التقليدية وما يقابلها في البنوك الإسلامية، وباعتبار أن تحديد المشكلة هو أساس العلاج، فتحديد أسباب التعثر بالنسبة للبنك يمكنه من إيجاد طرق لمعالجة هذا التعثر، فتم التعرض إلى أسباب تعثر القروض في البنكين، إضافة إلى المراحل والمؤشرات والاثار التي ترتب على القروض المصرفية المتعثرة.

لكن بالرغم من المشاكل الناجمة عن القرض المتعثر، إلا أنه من الممكن أن يتحول هذا القرض المتعثر إلى قرض عادي، واسترجاعه عن طريق المعالجة والأساليب التي يتبعها كل بنك، حيث تختلف طرق معالجة القروض المتعثرة في البنوك التقليدية على نظيرتها في البنوك الإسلامية، حيث أن البنوك الإسلامية تعتمد على الطرق الشرعية الجائزة شرعا، هدفهما الأساسي من اتباع هذه الإجراءات والأساليب هي استرجاع البنك لأمواله.

الفصل الثاني

دراسة مقارنة لتأثير القروض المصرفية المتعثرة على أداء البنوك

تمهيد:

بعد دراستنا للجانب النظري لموضوع القروض المصرفية المتعثرة ومدى تأثيرها على أداء البنوك التقليدية منها والإسلامية والتطرق لمختلف التفاصيل الخاصة بهما، لا بد علينا من إجراء دراسة تطبيقية من اجل إسقاط مختلف المفاهيم النظرية على الواقع العلمي، حيث تم اختيار بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي يعد من بين المؤسسات المالية الرائدة في الجزائر، وكذا بنك البركة الجزائري المتميز بنشاطاته الإسلامية.

ومن اجل إبراز مدى تأثير القروض المصرفية المتعثرة على أداء البنكين، إضافة إلى تقييم أداء البنكين. ارتأينا تقسيم الفصل التطبيقي إلى ثلاثة مباحث كالتالي:

مبحث الأول: دراسة تطبيقية لتعثر القروض المصرفية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج

المبحث الثاني: دراسة تطبيقية لتعثر القروض المصرفية على مستوى بنك البركة وكالة برج بوعريريج

المبحث الثالث: دراسة مقارنة لانعكاسات القروض المصرفية المتعثرة على أداء البنكين

المبحث الأول: دراسة تطبيقية لتعثر القروض المصرفية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج (696).

سنتطرق في هذا المبحث الى تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي يعتبر من بين أهم البنوك التجارية في الجهاز المصرفي، حيث سنقوم بتعريف وكالة برج بوعريريج مكان التربص (696) وهيكلها التنظيمي، كما سنقوم بدراسة نموذج فرض رفيق المقدم من طرف الوكالة.

المطلب الأول: لمحة عامة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

أولا: مفهوم ونشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية.[1]

عرف على انه" هي مؤسسة مالية تنصب عملياتها الرئيسية على جمع الموارد المالية الفائضة عن حاجة الجمهورية والاعوان الاقتصادية لغرض اقراضها الأخرين الذين هم في حاجة الى التمويل، وينصب نشاطها على تنمية القطاع الفلاحي وانعاشه وقد وسعت من نشاطها ليمس جميع القطاعات الاقتصادية.

أنشئ بنك الفلاحة والتنمية الريفية بموجب المرسوم رقم 105/88 بتاريخ 13 مارس 1982، وهي مؤسسة مالية وطنية تنتمي الى القطاع العمومي، ومع بداية التسوية الاقتصادية سنة 1988، ووضع طرق العمل وإجراءات التحويل، فتحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية الى شركة ذات أسهم وهذا التحويل سجل بعقد أصلي بتاريخ 1989/02/19 لدى مكتب التوثيق" ميناسان" موثق بالجزائر العاصمة.

وجاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية لمهمة تطوير القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي، رقم اعماله في عام 2018 هو33000000000 دج ففي بداية المشوار تكون البنك من 140 وكالة متنازل عنها من طرف البنك الوطني الجزائريBNA ، وأصبح اليوم يتكون من 35 مديرية و200 وكالة موزعة على المستوى الوطني. ويشغل بنك الفلاحة والتنمية الريفية حوالي 7000عامل ما بين إطار وموظف نظرا لكثافة شبكته واهمية تشكيلته البشرية. صنف من قبل قاموس البنوك (طبعة 2001) في المركز الأول في ترتيب البنوك الجزائرية ويحتل كذلك المركز 668 في الترتيب العالمي ما بين 4100 بنك مصنف.

[1] اعتمادا على مطبوعات مقدمة من طرف البنك وكالة برج بوعريريج

الشكل (2-1): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR :

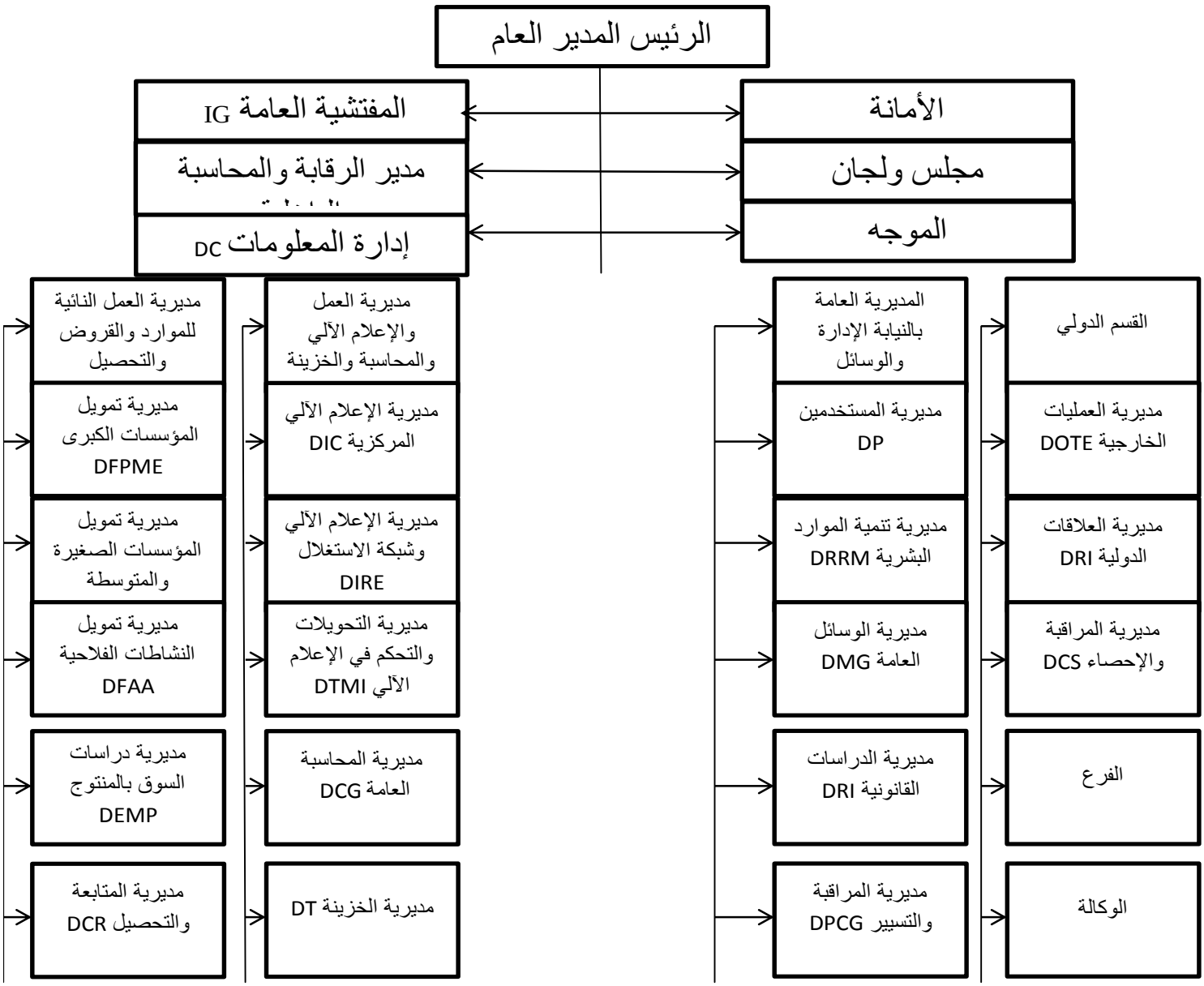

ثالثا: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

من أهم الأهداف الرئيسية المسطرة من طرف إدارة البنك ما يلي:

1- تنويع وتوسيع مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة.

2- تحسين العلاقات مع العملاء.

3- تحسين نوعية الخدمات.

4- الحصول على أكبر حصة من السوق.

5- تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق مردودية أكبر.

وبغية تحقيق تلك الأهداف استعان البنك بتنظيمات وهياكل داخلية ووسائل تقنية حديثة بلجوئه الى صيانة وترميم ممتلكاته وتطوير أجهزة الإعلام الآلي، كما بذل القائمون على البنك مجهودات كبيرة لتأهيل موارده البشرية وترقية الاتصال داخل وخارج البنك، كما سعى البنك الى التقرب أكثر من العملاء وذلك بتوفير مصالح تتكفل بمطالبهم، والتعرف على حاجاتهم ورغباتهم، وكان البنك يسعى لتحقيق هذه الأهداف بفضل قيامه ب:

- رفع حجم الموارد بأقل تكلفة ممكنة وأعلى عائد عن طريق القروض المنتجة والمتنوعة واحترام القوانين.
- توسيع نشاطات البنك فيما يخص حجم التعاملات.
- التسيير الصارم لخزينة البنك سوآءا بالدينار أو بالعملة الصعبة.

رابعا: وظائف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية حسب قانون تأسيسه بتنفيذ كل العمليات البنكية ومنح الائتمان بكل أنواعه، وهو يعطي امتيازا للمهن الفلاحية بمنحها قروضا بشروط أسهل وضمانات أخف، ومن وظائفه الأساسية نذكر:

- ❖ تمويل هياكل وأنشطة الإنتاج الفلاحي وكل الأنشطة المتعلقة بهذا القطاع.
- ❖ تمويل هياكل وأنشطة الصناعات التقليدية والحرف التقليدية والحرف الريفية.

وبصفة عامة يقوم البنك بوظيفتين أساسيتين هما (يأتمن ويؤتمن)، وهو بدوره يأتمن الذين يحتاجون المال (منح الائتمان) لتسيير أعمالهم وبذلك يجنبهم الانتظار ويأمل ان تأتيهم الإيرادات المتوقعة.

ووفقا للقوانين والقواعد التي يتعامل بها في المجال البنكي والمصرفي، بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR مكلف بما يلي:

- ❖ تنفيذ جميع العمليات البنكية والاعتمادات المالية على اختلاف أشكالها طبقا للقوانين والتنظيمات الجاري العمل بها.
- ❖ تطوير الموارد وهذا بفتح حسابات دون تحفظات كبيرة أو حدود.
- ❖ تطوير شبكاته ومعاملاته النقدية.

- ❖ التقرب أكثر من ذوي المهن الحرة (التجار)، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ❖ تسيير الموارد النقدية بالدينار والعملة الصعبة بطرق ملائمة.
- ❖ في إطار سياسة القروض يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية ب:
  - تطوير قدرات تحليل المخاطر.
  - إعادة تنظيم القروض.

المطلب الثاني: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع برج بوعريريج (تعريف، الهيكل التنظيمي).

سوف نهتم الآن بتقديم عرض مفصل على الوكالة من خلال التطرق الى تعريفها وهيكلها التنظيمي.

أولا: تعريف بوكالة بدر 696 برج بوعريريج:

تنتمي وكالة برج بوعريريج 696 إلى المجمع الجهوي للاستغلال بسطيف_ برج بوعريريج 019 الذي يضم 14 وكالة ستة وكالات تابعة للولاية والباقي لولاية لسطيف وقد انبثقت وكالة بدر 696 عن البنك الوطني الجزائري للولاية وأوكل إليها القطاع الفلاحي لتقوم بمختلف العمليات المصرفية الخاصة به.

ثانيا: الهيكل التنظيمي لوكالة بدر 696 برج بوعريريج.

الشكل (2-2): الهيكل التنظيمي لوكالة بدر 696 برج بوعريريج

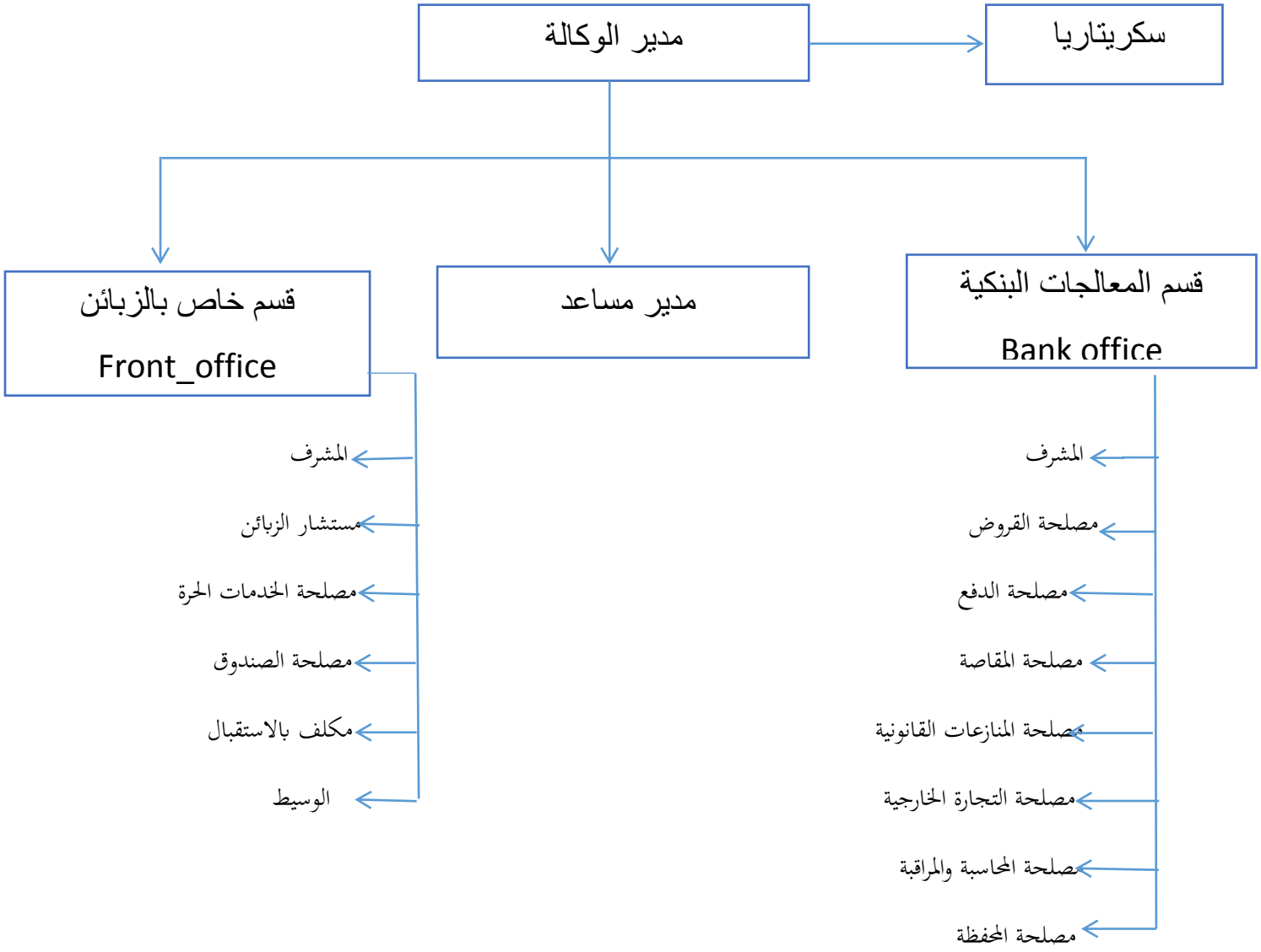

المصدر: اعتمادا على المطبوعة المقدمة من طرف البنك وكالة برج بوعريريج

المطلب الثالث: دراسة تطبيقية لطلب قرض الرفيق من طرف وكالة برج بوعريريج (696)

سنقوم في هذا المطلب بتوضيح الإجراءات المتبعة بطلب قرض الرفيق المقدم من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج (696).

الشكل (2-3): مراحل سير عملية منح القرض

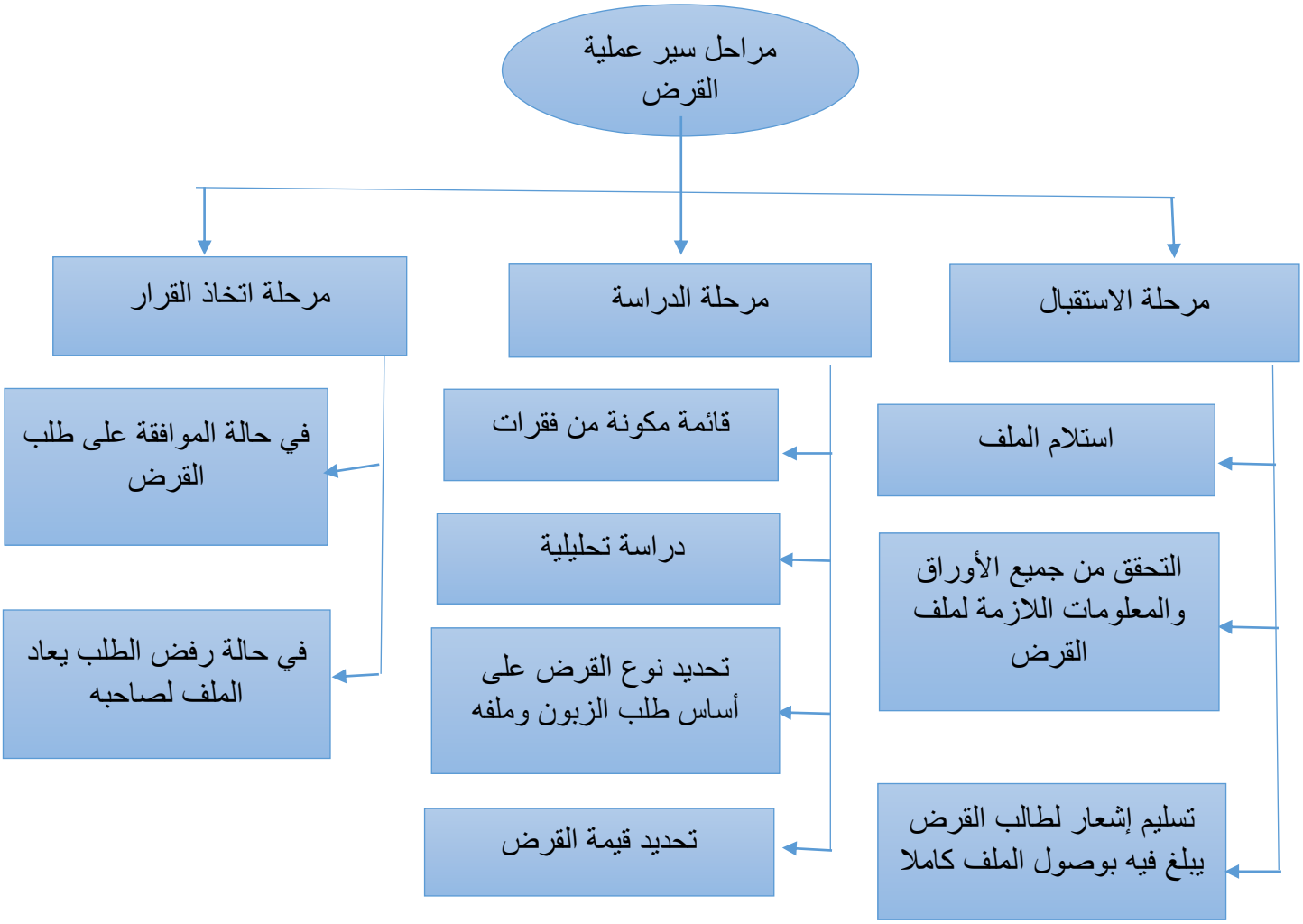

المصدر: اعتمادا على وثائق البنك

1) تقديم طلب القرض (صاحب المشروع).[2]

في إطار حملة القرض الرفيق المبرمجة بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبين تعاونية الحبوب والخضر الجافة لولاية برج بوعريريج، تقدم السيد (ي، ش) البالغ من العمر 78 سنة، وحامل لبطاقة الفلاح المستخرجة من الغرفة الفلاحية والمثبتة لمزاولة النشاط الفلاحي، بطلب قرض الرفيق من اجل زراعة الحبوب (القمح).

[2] اعتمادا على وثائق مقدمة من طرف البنك وكالة برج بوعريريج نموذج طلب قرض الرفيق.

كما يتعهد السيد (ي، ش) بتسليم محصوله الزراعي لمخازن تعاونية الحبوب والخضر الجافة للولاية، وتسديد الدين المستحق لصالح بنك الفلاحة والتنمية الريفية صاحبة التمويل.

2) **مكونات ملف القرض:**

- إدراجها فيما يلي طلب خطي (الملحق رقم 01).
- تعهد بتسليم كامل المحصول الفلاحي للموسم 2017/2016 (الملحق رقم 02).
- نموذج ممضي لسند لأمر.
- بطاقة الفلاح.
- بطاقة فنية وتقنية للمعلومات الخاصة بالأراضي والنشاط الفلاحي.
- جدول المعلومات الخاصة بالنشاط الفلاحي وكميته ومساحته المتهيئة للزرع.
- عقد تأمين المحصول المبرم مع FGA.
- فاتورة نموذجية بالقيمة الاجمالية للمشروع ويمكن:

جدول رقم (2-1): يمثل الفاتورة النموذجية الأولية المرفقة في ملف طالب القرض لسيد (ي، ش).

فاتورة رقم (284): _بتاريخ: 2016/10/23.

نوعية المنتج	الكمية	السعر الوحدوي	المجموع
	20.00	4800.00	**96000.00**
قمح الصلب	10.00	4454.10	**44541.00**
اليوريا	10.00	8112.51	**81125.10**
فوسف اكتيل	180.00	54.00	**9720.00**
المجموع			**231386.10**

المصدر: ملف صاحب القرض لدى الوكالة 696 برج بوعريريج.

بحيث يمثل الجدول الفاتورة الأولية المرفقة في ملف طلب القرض لسيد (ي، ش)، بحيث يتضمن مختلف مستلزمات طالب القرض بالمبلغ اللازم الدفع.

3) تحليل الملف:

يتركز نشاط السيد (ي، ش) على انتاج القمح الصلب.

- ✓ قيمة القرض: 231386.10 دج.
- ✓ المدة المحددة للاستعمال: 09 أشهر.
- ✓ عدد الهكتارات الموجهة للاستغلال: 14 هكتار.
- ✓ معدل الفائدة: 5.5%
- ✓ قيمة التأمين على عدد الهكتارات:

4) الموافقة البنكية.

بعد تحليل الملف وموافقة مكتب القرض على منح القرض للسيد (ي، ش) تم إرساله الى الوكالة 696 برج بوعريريج لتتم الإجراءات العملية والتقنية للقرض الرفيق.

5) إنشاء الملف على مستوى الوكالة 696 برج بوعريريج.

مباشرة بعد استقبال الملف من طرف مكتب القرض التابع للوكالة 696 ببرج بوعريريج، قام المكلف بالدراسات التقنية التابع لمكتب القرض، تحت إشراف رئيس مصلحة القرض ومدير الوكالة، بإنشاء الملف آليا في البنك الآلي

6) رفع الضمانات وإبرام اتفاقية القرض:

تنتمي عملية رفع الضمانات (الملحق رقم 03) (أي التسجيل الالي الخاصة بكل صنف من لضمانات المفروضة) على ما يسمى برسالة القبول

والتي يتبعها مباشرة التسجيل الالي لاتفاقية القرض (الملحق رقم 04) والحصول على خمس نسخ اصلية يتم إبرامها بين البنك والزبون طالب القرض، وتعتبر في النظام الخاص بمنح القروض من الضمانات الغير الحاضرة.

7) تحرير قيمة القرض:

تتم عملية تحرير القيمة المالية في قرض الرفيق على مراحل متتابعة، وتتوقف هذه المراحل على عدد الفواتير النهائية التي تعدها إدارة المحاسبة لدى تعاونية الحبوب والخضر الجافة لولاية برج بوعريريج المتمثلة في الملحق رقم (05).

المطلب الرابع: الإجراءات المتبعة في حالة عدم التسديد[3]

1- المعالجة في الحساب التجاري:

إن الحقوق التي على الزبائن تعتبر غير مدفوعة لما لا يستطيع المكلف بتسيير هذه القروض على تحصيلها من خلال الحساب الجاري للزبون في مواعيد تحصيلها عند حلول آجال الدفع المتعاقد عليها، أو عند إعادة تسجيل الشيكات المخصومة في حساب الزبون و التي عادت من عمليات تحصيلها عبر القنوات العادية غير مدفوعة، وبالتالي يقوم مدير الوكالة بفتح حسابات خاصة لتسجيل حادث عدم الدفع بالنسبة للقروض القصيرة الأجل (الشيكات و السندات التجارية المخصومة و كذا السندات التي حصلت على تعهد البنك) و تسمى غير مدفوعة عند الدفع، وتعود مسؤولية تسيير هذا الحساب إلى الوكالة وفقا للتنظيم المعمول به في هذا المجال.

وهذا بالعناية اللازمة لمثل هذه الحالات وخاصة من حيث إعلام عند فتح أي حساب من هذه الطبيعة إلى المديرية الجهوية والمديرية المركزية للقروض ومديرية متابعة الالتزامات وتحصيل الحقوق، وإعداد تقرير حول هذه الحسابات من حيث تحصيل ما تتضمنه من حقوق، هذه المديريات من الممكن أن تعطي تعليمات خاصة إلى الوكالة لكي تحافظ على مصالح البنك في هذا المجال.

لا يمثل فتح هذا الحساب هو نهاية الإجراءات الواجب أن يتخذها البنك، بل يقوم بمطالبة الزبون عبر مختلف الوسائل برد ما عليه أو ما انجر عليه في الأول من ديون اتجاه البنك وحتى لو لزم الأمر بوضع رزنامة لمواعيد جديدة لإطفاء هذا الحادث وهو ما يسمى بالتحصيل الودي.

إن وجود مثل هذا الحادث يؤدي إلى وقف استعمال مختلف أنواع القروض التي وضعت في أول الأمر تحت تصرف الزبون من طرف البنك.

مرحلة ما قبل المنازعات القضائية:

وهي المرحلة التي تكون ما بين حلول أجال دفع قرض وتحويل الملف إلى مصلحة المنازعات القضائية والتي من الواجب أن تتكفل بها الوكالة والمديرية الجهوية بمساعدة الأعوان القضائيين (المحضر القضائي) وقد تكون من نتائجها الحالات التالية:

- التحصيل لا رجعة فيه للتسديد.

[3] اعتمادا على مطبوعة مقدمة من طرف البنك وكالة برج بوعريريج.

– التفاوض على رزنامة جديدة للتسديد مرفقة بمجموعة من السندات لأمر مع رسالة تتضمن التأزم لا رجعة للتسديد.

– العمل على تحقيق الضمانات.

– اقتراح تحويل الحقوق إلى حساب الحقوق المتنازع عليها إذ أنه على المدين أن يسدد ما عليه من ديون خلال أجل أقصاه 60 يوم من تاريخ حلول أجال الدفع وإلا استعملت جميع الطرق القانونية لاسترجاع حقوق البنك وفسخ العلاقة مع الزبون.

1–الأعذار والزيارة:

عند ملاحظة على مستوى الوكالة أي حادث عدم دفع من طرف زبون عند حلول أجال الدفع، على الوكالة إخبار المديرية الجهوية والمديرية المركزية المختصة بتحصيل الحقوق.

وخلال يومين، على الوكالة أن تبعث إنذار تدعوه فيه إلى دفع ما عليه من مستحقات تجاه البنك

وعند البدء باتخاذ الإجراءات التفاوضية وغيرها، ومنها الزيارة التي من الواجب أن تقوم بها الوكالة بعين المكان الذي يعمل فيه المدين وإعداد محضر معاينة، وإذا ما طلب الزبون مهلة أخرى أو وضع رزنامة أخرى لدفع ما عليه من الديون، وهذا بعد تقديم طلب جديد إلى المديرية المركزية عبر مديريته الجهوية التي تضع بالطبع أريها في هذا الطلب بإرفاقه مع الرزنامة الجديدة لتحصيل الحقوق، أي تخلص الزبون من ديونه اتجاه البنك.

وفي حالة الموافقة على هذا الطلب يعاد النظر كليا في كل الضمانات المقدمة من طرف الزبون مع إمكانية إضافة ضمانات أخرى.

أما في حالة أن لم يقم الزبون بدفع ما عليه من الديون في أجال دفعها، أو لم يرد على رسالة البنك التي تدعوه إلى معالجة حالة عدم الدفع خلال أجل 30 يوم، فإن البنك يقوم بإجراءات أشد قوة على مستوى المديرية الجهوية.

بالموازاة مع ذلك على المديرية الجهوية إذا ما تجاوزت الحقوق المطلوبة من المدين مبلغ 500.000 دج التدخل لتدعيم الإجراءات الأولية التي تقوم بها الوكالة في تحصيلها، وهذا بإرسال اعذار تحت إمضاءها للزبون المتعثر ومنحه أجل آخر أقصاه 15 يوم، وإلا اضطرت إلى اتخاذ الإجراءات أكثر حزما باتجاهه.

كما أنها من الواجب أن تقوم بإجراء زيارة للمدين في مكان عمله، وتحرر ملخص المحدثات التي تبعث به إلى المديرية المركزية.

أما على مستوى المديرية المركزية لتحصيل الحقوق فإن هذه الأخيرة تتدخل في مجمل ملفات الحقوق الغير مدفوعة سواء كانت هذه الحقوق تابعة لقروض بنكية أو في حسابات جارية تم منحها بتراخيص أو بغير تراخيص.

وفي هذا المجال وبالإضافة إلى الدعم والنصح للمديريات الجهوية، فإنها تقوم بدورها باتخاذ بعض الإجراءات لتدعيم تحصيل الحقوق ومنها:

- استدعاء الزبون.

- القيام بزيارة لدى الزبون.

- إرسال إعذار وحجز ما لدى الغير.

- تحقيق ضمانات

- تحويل الحساب إلى حساب الحقوق المتنازع عليها créances en souffrances

2 –إرسال رسالة حجز للمدين ما لدى الغير:

عندما لا يستجيب الزبون إلى رسالة الاعذار، تقوم الوكالة بإرسال حجز للمدين ما لدى الغير ومع تبيان الرقم الاستدلالي والعنوان برسالة مؤكد عليها مع تبيان الاسم بدقة.

وهذه الرسالة يجب أن تبعث إلى جميع المديريات المركزية للمنازعات القضائية، ولجميع البنوك العاملة في الجزائر، إذا لم تصل الوكالة إلى إجابة على الرسالة الأولى، عليها التأكيد في أجل 60 يوما على هذه العملية التحصيلية.

وإذا لم يجدي هذا الإجراء نفعا، وكانت المبالغ المالية المجمدة تغطي الديون التي على الزبون فإن الوكالة تقوم بإبلاغ المديرية المركزية للمنازعات القضائية لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية لتحرير العريضة اللازمة، لتحرير هذه المبالغ من التجميد.

وإذا لم يجد هذا الإجراء نفعا وكان الحساب ذو رصيد أقل من المبلغ المطالب به، فإن الوكالة تقوم بمتابعة ومراقبة تغيير الرصيد الى مستوى المبالغ المطالب بها، وهذا بإرسال مثل هذه الرسائل في مراحل متتابعة الى البنوك الزميلة.

3 –إرسال تبليغ إنذار في إ طار تسوية ودية عن طريق المحضر القضائي:

في حالة فشل أول رسالة حجز للمدين ما لدى الغير، ولم تأتي بنتائج إيجابية وفشل المفاوضات الودية (رسالة أعذار والزيارة الميدانية)، فإن الوكالة تقوم بالاتصال بالمحضر القضائي لتكليفه بإرسال تبليغ إنذار في إطار تسوية ودية لكي يتخلى المدين على ما عليه من ديون اتجاه البنك بين يدي المحضر القضائي.

إن هذه المرحلة ستسمح بتدعيم المرحلة القضائية، لما تؤول مختلف هذه الطرق إلى الفشل وإعطاء الفعالية اللازمة للمساعي الودية مع المدين خاصة إذا كانت هذه المساعي محققة من طرف مهني كالمحضر القضائي.

- تحقيق الضمانات:

إن هذه المرحلة من مراحل تحصيل الحقوق يلجا إليها البنك في حالة فشل رسائل الأعذار وحجز للمدين ما لدى الغير والمساعي الودية، وهي التي يسمح بها رئيس المحكمة المختصة إقليميا، الملتمس منه عن طريق عريضة تقدمها الوكالة.

وهذه العريضة من الواجب أن تقدم بعد 15 يوما من إرسال رسالة التبليغ في إطار تسوية ودية بقيت بعد بدون نتائج تذكر .

5_ طريقة injonction de paiement:

تستعمل هذه الطريقة في التحصيل ما قبل المرحلة القضائية لما تكون الحقوق المطالبة بها حقوق سائلة تجاوزت أجال دفعها ومستحقة ويكون إثبات وجودها كتابيا، ويقصد بذلك أن هذه الحقوق حان أجل ردها للبنك ومبلغها مبلغ معروف ونهائي واجب الدفع في الحين، وتتمثل هذه الطريقة في التحصيل في الواقع العملي كما يلي:

- سحب الوثائق اللازمة من كتاب الضبط
- إيداع نسختين من هذه الوثائق المسحوبة مسبقا مع الوثائق الثبوتية لتدعيم تبيان هذه الحقوق للبنك على المدين قبل كاتب الضبط.
- بعد 15 يوم، يمكن للوكالة أن تقوم بهذا الإجراء وذلك بحسب هذه الوثائق الممضاة من قبل كاتب الضبط.
- التقرب من المحضر القضائي ليقوم بتسليمها إلى المدين.
- في حالة عدم الإجابة على هذه الرسائل في أجل أقصاه 15 يوم بعد التسليم الرسمي لها، يعاد طلب من كتابة الضبط أن تتحول إلى عريضة تطبيقية.

- يتم سحبها بعد 10 أيام.

6- الطلب بالدفع الكلاسيكي: وهي الحالة التي يقوم بها الدائن بإحضار المدين أمام المحكمة المختصة إقليميا لإجباره على دفع مجمل حقوق البنك وهذا في الحالات التي يتم فيها تبيان أن تحصيل حقوق البنك عن طريق المساعي الودية أصبحت مستحيلة.

كما أنها مستحيلة لما تكون الطريقة السابقة Injonction de paiement غير ممكنة التطبيق لعدم تطابق الحقوق البنكية مع شروط أن تكون هذه الحقوق سائلة، مستحقة الدفع في الحين ومبلغها معروف بصفة نهائية، أو أن رئيس المحكمة أو القاضي رفض إمضاء وتبليغ هذه الرسالة لاعتباره إن هذه الحقوق غير مبررة.

7 –الحجز التحفظي على العقارات: وهي الطريقة التي من خلالها يمكن وضع تحت يدي العدالة الأموال العقارية للمدين، وذلك لمنع هذا الأخير من التصرف فيها من بيع، أن تندثر أو تفقد من قيمتها، وهذا الإجراء من الممكن القيام به على الرغم من أن الحقوق لم يتم حلول أجال دفعها.

8 –وضع رزنامة دفع الحقوق البنك من حساب حقوق متنازع عليها على وشك التسوية: يتم وضع هذه الرزنامة لرد الحقوق من طرف الزبون، بعد أن يقدم طلبا كتابيا لإعادة جدولة أجال الدفع، التي قد تكون شهرية، فصلية، سداسية.

وفي حالة الموافقة على طلب الزبون فانه على الوكالة أن تقوم بتحقيق هذه الآجال الدفع الجديدة بإمضائه على سلسلة من السندات الأمر التي تمثل الآجال الجديدة مع رسالة التخلص لأجل من الديون.

المبحث الثاني: دراسة تطبيقية لتعثر القروض المصرفية على مستوى بنك البركة وكالة برج بوعريريج

كما سبقت الإشارة في الجانب النظري الى ان التعثر يجب ان يستند الى أسباب موضوعية تؤدي الى حدوثه، سيتم في هذا المبحث، التطرق الى التعثر على مستوى الوكالة من خلال دراسة نموذج لتعثر أحد عملاء الوكالة وكيف كان التسيير العلاجي الذي اتبعته الوكالة من أجل معالجة القرض، والتعريف ببنك البركة وبالوكالة

المطلب الأول: تعريف مجموعة البركة وبنك البركة الجزائري[4]

سنتطرق من خلال هذا المطلب الى تعريف بمجموعة بنك البركة وببنك البركة الجزائري وكذا مهامه والمراحل التي مر بها، والتقديم العام لوكالة برج بوعريريج (405).

أولا: مجموعة البركة

هي تجمع لعدة بنوك ومؤسسات مالية وإسلامية، تستثمر أموالها بطريقة إسلامية بغرض تحقيق أهداف الشريعة الإسلامية السمحاء، وكذلك نشأت لحاجة أصحاب الفوائض المالية في استثمار أموالهم بطرق إسلامية خالية من معدلات الفائدة الربوية.

بدأت هذه المجموعة بتكوين شركة البركة للاستثمار والتنمية بجدة بالمملكة العربية السعودية عام 1979 وهي تشمل عدة بنوك وشركات إسلامية منتشرة في مختلف أنحاء العالم، عقدت مجموعة البركة ندوتها الرابعة بالجزائر ما بين 18-20 نوفمبر 1986، وأسفرت على تشكيل لجنة مشتركة لدراسة إنشاء بنك البركة الجزائري.

ثانيا: بنك البركة الجزائري

يعتبر بنك البركة الجزائري اول بنك خاص في الجزائر وهو عبارة عن بنك تجاري تخضع نشاطاته البنكية لأحكام الشريعة الإسلامية ويساهم في تمويل المشاريع الاقتصادية ذات الجدوى الاقتصادية، يخضع لقانون النقد والقرض رقم 09/10 ولقوانينها الداخلية، تأسس البنك رسميا في 20 ماي 1991 في شكل شركة مساهمة برأسمال قدره 500مليون دج يشترك فيه مناصفة كل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية {Badr}كبنك عمومي جزائري ب 250 مليون دج، ومجموعة البركة المصرفية البحرينية ب 250 مليون دج.

يقع المقر الرئيسي لبنك البركة الجزائري بالجزائر العاصمة، بحي بوثليجة هوديف، فيلا رقم 01و03 الجهة الجنوبية بن عكنون، الجزائر، يلتزم البنك في جميع علاقاته وتعاملاته ونشاطاته بأحكام الشريعة الإسلامية وخاصة بما يتعلق باجتناب الربا أخذا وعطاءا.

[4] مطبوعات مقدمة من طرف بنك البركة وكالة برج بوعريريج

يعتمد البنك في نشاطه على شبكة متكونة من 21فرع هي:

- ✓ على مستوى الوسط: فرع الخطابي، فرع بئر خادم، فرع الرويبة، فرع البليدة، فرع القبة، فرع تيزي وزو، فرع الشراقة، فرع باب الزوار، فرع الحراش.
- ✓ على مستوى الغرب: فرع وهران، فرع وهران2، فرع تلمسان.
- ✓ على مستوى الشرق: فرع قسنطينة، فرع عنابة، فرع سكيكدة، فرع باتنة.
- ✓ على مستوى الجنوب: فرع غرداية

أما فيما يخص الوكالات:

- ✓ يوجد وكالة برج بوعريريج، وكالة الاغواط، وكالة بسكرة، وكالة بجاية، وكالة الواد

ثالثا: مهام بنك البركة الجزائري

تتمثل مهام بنك البركة الجزائري فيما يلي:

- ❖ بالنسبة في مجال الخدمة البنكية: يقدم بنك البركة الجزائري لعملائه خدمات بنكية أهمها:
  - ✓ قبول الودائع من الجماهير
  - ✓ فتح حسابات بنكية
  - ✓ قبض الأوراق التجارية
  - ✓ تحويل الأموال داخليا وخارجيا.
  - ✓ إصدار الكفالات البنكية.
  - ✓ أوراق مضمونة وخدمات بنكية أخرى.
- ❖ في مجال الخدمات الاجتماعية:
  - ✓ تقديم القرض الحسن للغايات الإنتاجية والاستهلاكية في مختلف المجالات والمساعدة في تمكين الحاصل على القرض بيد حياته المستقلة أو تحسين مستوى دخله.
  - ✓ إنشاء إدارة الصناديق المخصصة لمختلف الغايات الاجتماعية المعتبرة.
- ❖ في مجال الاستثمار:
  - ✓ هو نشاط بنكي، حيث يقوم بنك البركة بإعطاء فرص استثمار أموال عملائه في مشاريع صعبة ويقوم البنك بتحقيق هذه المشاريع مقابل الحصول على أرباح معينة.
- ❖ في مجال التمويل:
  - ✓ يقوم بنك البركة الجزائري بتمويل مختلف المؤسسات سواء كانت مؤسسات صغيرة ومتوسطة أو مؤسسات كبيرة، وكذلك الافراد من صناعيين وحرفيين وتجار، مستودين، مصدرين، مقاولين،

وغيرهم وذلك حسب احتياجهم المالية. ويقدم لهم كذلك الإرشادات والنصائح المنبثقة من خبرته في تلك المجالات.

رابعا: أهم المراحل التي مر بها بنك البركة الجزائري[5]

1. 1991: تأسيس بنك البركة الجزائري.
2. 1994: الاستقرار والتوازن المالي للبنك.
3. 1999: المساهمة في تأسيس شركة تأمين البركة والأمان.
4. 2000: المرتبة الأولى بين البنوك ذات رأس المال الخاص.
5. 2002: إعادة الانتشار في قطاعات جديدة في السوق بالخصوص المهنيين والافراد.
6. 2006: زيادة رأس مال البنك إلى 2500000000 دينار جزائري.
7. 2009: زيادة ثانية في رأسمال البنك الى 10 مليار دينار جزائري.
8. 2017: زيادة ثالثة لرأسمال البنك 15 مليار دينار جزائري.
9. 2018: أحسن مصرف إسلامي في الجزائر للسنة السادسة على التوالي (تصنيف مجلة Global Finance)
10. 2018 : من بين أحسن وحدات مجموعة البركة المصرفية من حيث المردودية.
11. 2018: من أبرز البنوك على مستوى الساحة المصرفية الجزائرية.

المطلب الثاني: تقديم عام لبنك البركة وكالة برج بوعريريج[6] (405)

أولا: التعريف بوكالة البركة برج بوعريريج 405

- تعتبر وكالة البركة برج بوعريريج 405 من بين اهم فروع بنك البركة الجزائري الذي مقره الرئيسي بالعاصمة، فتحت بتاريخ 2011/03/20 حيث كانت ممارستها الفعلية لنشاطها، هذه الوكالة كغيرها من فروع بنك البركة الجزائري تقوم بعدة نشاطات مصرفية أهمها قبول الودائع وتمويل المشاريع الاستثمارية، وفق صيغ إسلامية تمويلية.
- تقع هذه الوكالة في شارع أول نوفمبر 1954، الجباس، "برج بوعريريج" وتسعى إلى تحقيق وتوسيع خدمات البنك الوطني الجزائري، والعمل على تنفيذ سياسة التموقع التي يسعى البنك إلى تحقيقها.

[5] www.albaraka-bank.com
[6] مطبوعات مقدمة من طرف بنك البركة وكالة برج بوعريريج

ثانيا: مهام وكالة البركة "برج بوعريريج" 405

- تتمثل المهام التي تقدمها وكالة البركة برج بوعريريج فيما يلي:
  - ✓ فتح حسابات جارية للعملاء بالعملة المحلية (الدينار الجزائري) أو العملة الأجنبية وقبول ودائعهم.
  - ✓ أمر التحويل أو الدفع للعملاء في حدود إمكانيات الوكالة.
  - ✓ التكفل بالعمليات مع الخارج أو العمل على تماشيها مع قواعد تبادل التجارة الخارجية.
  - ✓ استقبال ملفات تمويل العملاء.
- كما تتمثل أهم الصيغ التمويل التي تعتمدها الوكالة:
  - ✓ المرابحة.
  - ✓ المساومة.
  - ✓ السلم.
  - ✓ المضاربة.
  - ✓ المشاركة.
  - ✓ الاجارة.
- تجدر الإشارة الى ان وكالة "برج بوعريريج" لا تقوم بالتمويل بنسبة 100% وإنما بنسبة 65%.

ثالثا: الهيكل التنظيمي لبنك البركة "وكالة برج بوعريريج

يعتبر الهيكل التنظيمي الإطار الإداري الذي يمكن المؤسسة من تنفيذ القرارات الاستراتيجية

الشكل رقم (2-4): يوضح الهيكل التنظيمي لوكالة البركة برج بوعريريج405

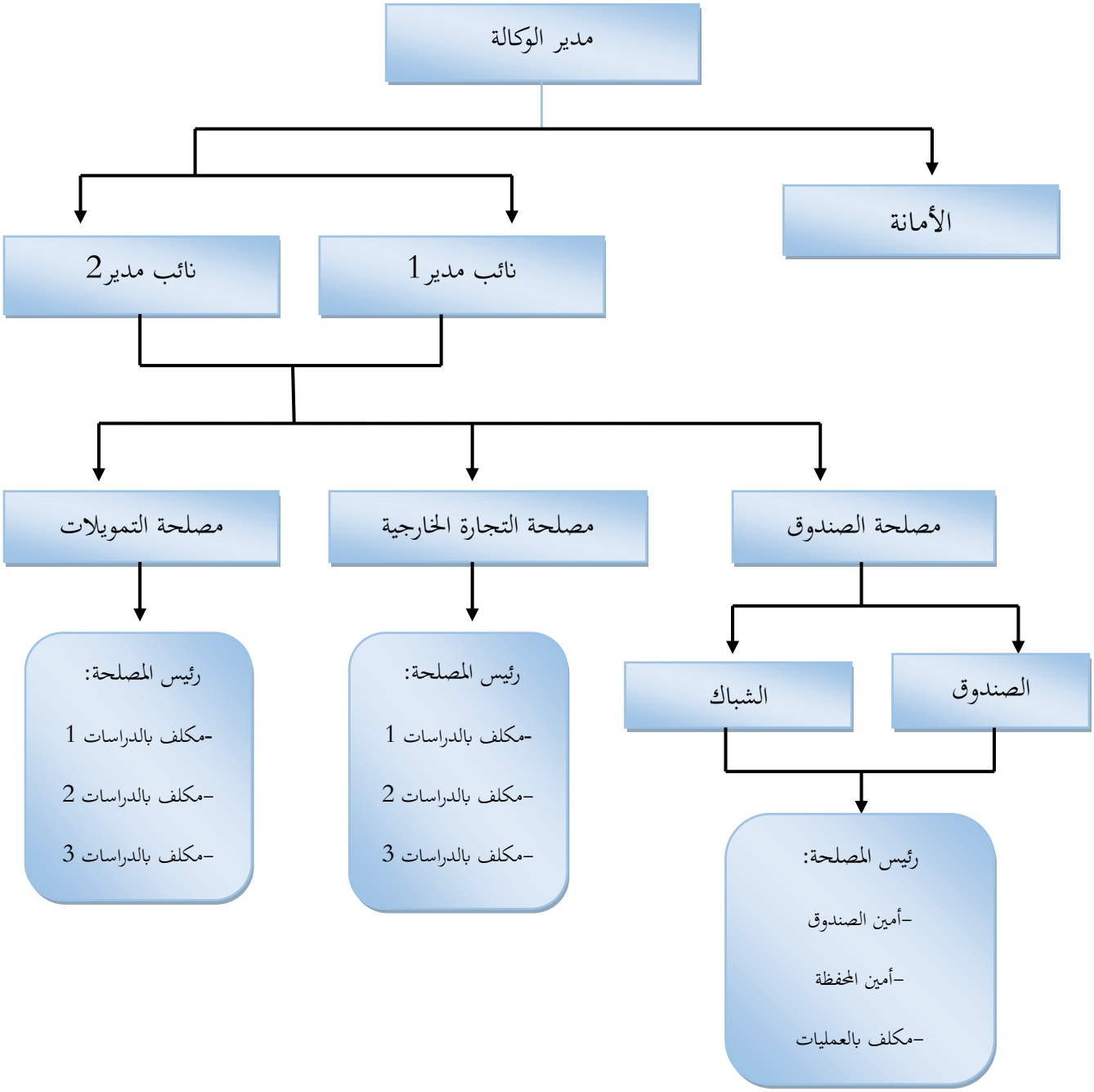

من إعداد الطلبة بالإعتماد على معطيات بنك البركة وكالة برج بوعريريج

1- **مدير الوكالة**: يعين من طرف المديرية العامة لبنك البركة الجزائري، يقوم بتسيير النشاطات اليومية للوكالة وإرسال التقارير حولها إلى الإدارة العامة بالعاصمة.

2- **نائب المدير 1و2**: مكلفان بمساعدة المدير مدير الوكالة وينوبان عنه في أعماله في حالة غيابه، كما يتولون جانب من أعمال الوكالة والمتمثلة في الشؤون الإدارية.

3- **الأمانة**: تقوم بأعمال السكرتارية والحفظ وتستند إليها أعمال المكاتب بشتى أنواعها.

4- **مصلحة الصندوق**: وتشرف هذه المصلحة على العمليات المصرفية التي تنشأ في الشبابيك كالسحب، الإيداع والتحويلات.

5- **مصلحة التجارة الخارجية**: تتكفل هذه المصلحة بالعلاقات الخارجية والمالية، وتقوم بتسديد الصفقات والمعاملات التجارية الخارجية لصالح العميل عن طريق فتح أو تسليم المستندات (الاعتمادات) أو التحويلات الحرة وذلك لضمان عملية الاستيراد والتصدير، كما تقوم هذه المصلحة بتحويل العملة الصعبة لصالح الموردين والخواص.

6- **مصلحة التمويلات**: تقوم هذه المصلحة بدراسة ملفات القروض التي تقدم لها من عملاء الوكالة والتأكد من المعلومات المقدمة في الملف، حيث يعد قرار منح القروض في هذه المصلحة مبدئيا، أما القرار النهائي فيرجع الى هيئة الرقابة الشرعية في المديرية العامة وتحتوي على 3 أقسام هي: قسم النزاعات، المعدات والاستغلال.

المطلب الثالث: دراسة تطبيقية لخطوات منح التمويل في بنك البركة

أولا: الخطوات المتبعة من قبل بنك البركة لمنح تمويل

تمر عملية منح التمويل من طرف بنك البركة بعدة مراحل أولها تقديم ملف التمويل من طرف العميل، تليها دراسة طلب التمويل من طرف البنك وكخطوة أخيرة منح القرار التمويلي

1. **تقديم ملف التمويل**: يشترط بنك البركة على العميل المتقدم بطلب التمويل تكوين ملف متضمن للوثائق التالية:

✓ الوثائق القانونية: التي تتضمن ما يلي:

- طلب خطي: وهو طلب تمويل ممضى من العميل يحتوي على كمية وطبيعة السلع المراد تمويلها، فترة السداد، والضمانات المقترحة (عادة ما تكون ضمان عقاري، ضمان سندات الصندوق، ضمان صفقة).
- نسخة من بطاقة الهوية وشهادة إقامة العميل.

- نسخة من السجل التجاري.
- بطاقة التسجيل الضريبي.
- شهادة ممارسة النشاط.
- نسخة من الوضعية القانونية في حالة الشخص المعنوي.

✓ الوثائق المالية: وتتضمن

- كشف الحساب البنكي ل 12 شهر سابقة.
- حالة الالتزامات البنكية.
- الميزانية ل 3سنوات الأخيرة من النشاط، مع لواحقها مؤشرة من طرف مديرية الضرائب وموافق عليها من قبل محافظ الحسابات في حالة الشخصية المعنوية.
- وضعية الحسابات الحالية.
- استخراج شهادة من CNA SAT (الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وحوادث العمل) لا تتجاوز مدتها 3 أشهر.
- دراسة تقنية واقتصادية مرفقة بجدول حسابات النتائج المتوقع لفترة معادلة لمدة التمويل الممنوح.

✓ الوثائق التجارية: تتضمن

- فاتورة شكلية للعتاد باسم البنك.
- عقد الملكية أو عقد الاجار.
- قائمة عتاد الاستغلال.
- نسخة من قرار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.
- المشاريع والصفقات التي يتم إنجازها.
- نسخة من قرار الاعتماد لنشاطات الحرة والمهن.
- الضمانات المقترحة.

2. **دراسة ملف التمويل**: ويكون وفق المستويات التالية: على مستوى الوكالة، على مستوى المديرية المركزية (العامة) للتمويل، وأخيرا على مستوى لجنة التمويل

✓ على مستوى الوكالة: فور وصول الملف الى الوكالة وبعد الدراسات المالية والاقتصادية التي تقوم بها الوكالة وبالاستناد الى المعلومات حول قدرة العميل على تقديم الضمانات، وبعد إجراء دراسة لمردودية المشروع،

إذا فاق مقدار التمويل قدرات الوكالة يقابل بالرفض، اما في حالة لم يتجاوز قدرات الوكالة، تقوم الوكالة بإرسال طلب التمويل الى المديرية العامة للتمويل مع قرار الوكالة، يجب إشعار العميل في أجال شهر.

- ✓ على مستوى المديرية المركزية للتمويل: بعد حصول المديرية على ملف طلب التمويل الخاص بالعميل من الوكالة وقرار الوكالة فيما يخص التمويل، تقوم المديرية العامة للتمويل بدورها بدراسة الملف مرة أخرى وإعطاء رأيها الى مستوى اعلى منها.
- ✓ على مستوى لجنة التمويل: هذه اللجنة مهمتها اتخاذ القرار استنادا الى ما جاءها من قرارات أولية من المستويات السابقة، تتكون هذه اللجنة من مديري مختلف القطاعات الموجودة بالبنك ويرأسها المدير العام للبنك.

3. **منح القرار التمويلي**: يتم منح القرار التمويلي للعميل من عدمه على مستوى لجنة التمويل التي تعطي قراراها بناءا على ما جاءها من قرارات من الوكالة ومن المديرية العامة، يتم ارسال القرار من لجنة التمويل الى الوكالة سواء أكان القرار بمنح التمويل أم رفض منح التمويل، تقوم الوكالة بدورها بتبليغ العميل بالقرار

- ✓ في حالة قبول ملف التمويل ترسل الوكالة الى العميل قرار القبول مقدمة بالشروط المتفق عليها بين البنك والعميل كنسبة التمويل بالنسبة للبنك، الضمانات المطلوبة، الفواتير، العتاد
- ✓ في حالة الرفض تقوم الوكالة كذلك بإبلاغ العميل عن طريق مراسلة توجه له مع ذكر أسباب الرفض.

الشكل رقم (2-5): الخطوات المتبعة من قبل البنك لمنح التمويل

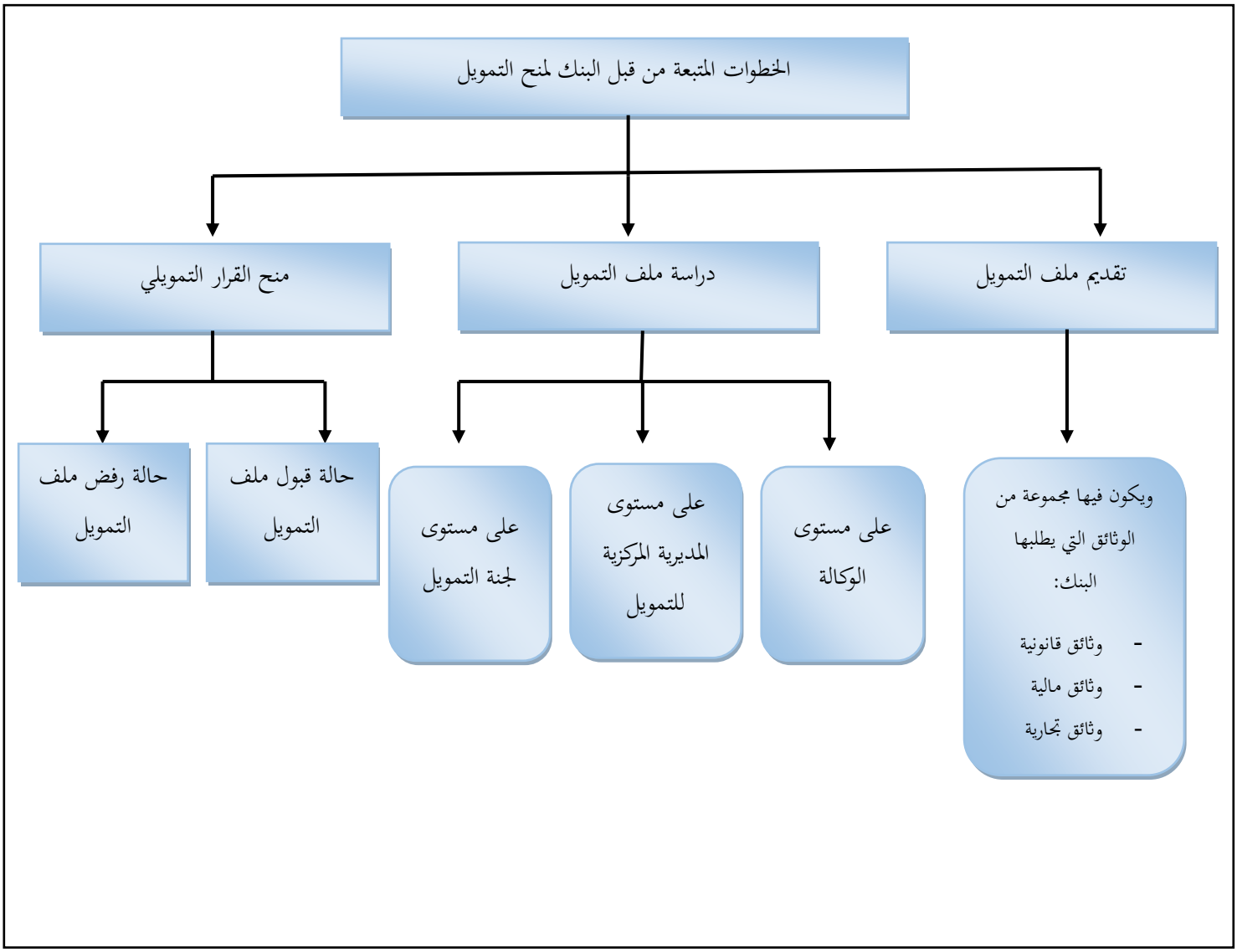

من إعداد الطالبة بالاعتماد على ما سبق

المطلب الرابع: التسيير العلاجي المتبع من طرف البركة وكالة برج بوعريريج 405(نموذج لتعثر قرض مصرفي على مستوى الوكالة وطرق معالجته من قبل الوكالة)

- يحدث التعثر عموما نتيجة عدم قدرة العميل على السداد أو عدم رغبته في السداد، ولهذا يختلف تعامل البنك عادة في التعامل مع الحالتين، فعندما يكون البنك على معرفة جيدة بوضعية العميل وبنيته الحسنة في التسديد، وأن سبب عدم سداده كان بسبب ظروف طارئة وعرضية خلقت له عسر مؤقت في هذه الحالة يحاول البنك مساعدة العميل للخروج من التعثر سواء كان بإعادة الجدولة (تكون عادة في صيغة المرابحة والمساومة وتتم إعادة جدولتها الى صيغة جديدة تتمثل في السلم) أو تأخير السداد(او كما يطلق عليه بتأجيل السداد فعادة ما يكون في صيغة الاجارة وتكون بإضافة المدة الزمنية) وغيرها من الطرق حسب كل حالة، أما بالنسبة للعميل الذي لا توجد له رغبة في السداد فهنا يكون البنك مجبرا على التوجه الى الإجراءات القانونية من أجل استعادة الدين المتعثر.
- بالنسبة للقرض المتعثر الذي سنقوم بدراسته، حسب ما أوضحه لنا أحد مسؤولي بنك البركة أن صاحب المؤسسة يعتبر من العملاء المعهودين لدى البنك ولا توجد لديه رغبة في عدم السداد بل بالعكس كان تعثره بسبب ظروف طارئة تسببت في عدم قدرته على تسديد تمثلت أحد الظروف في جائحة covid19، وهو ما أوضح نيته في السداد مع عدم قدرته على ذلك، لذلك كان على وكالة برج بوعريريج 405 مساعدة هذا العميل للخروج من التعثر، وسيتم عرض الإجراءات التي قامت بها الوكالة من اجل مساعدته للخروج من التعثر:

أولا: المرحلة الأولى للتعثر

- بعد طلب المؤسسة X التمويل من البنك وبعد تقديمها لملف التمويل الكامل وبعد تطبيق كل إجراءات منح التمويل المذكورة سابقا تقرر منح المؤسسة X التمويل من قبل لجنة التمويل والذي بلغته الوكالة الى المؤسسة X، تمثلت في عقد مساومة مبرم بين البنك والمؤسسة، بدأت المؤسسة مزاول نشاطها بشكل عادي الى غاية حدوث الظرف الطارئ الذي شهده العالم وهو جائحة covid19 لاحظت بعدها المؤسسة عدم قدرتها على اكمال أقساط الدين، التي كانت تدفعها بانتظام الى غاية حدوث الطارئ الذي أثر على قدرتها على السداد، بعد تأكده من عدم قدرتها على السداد نهائيا قامت المؤسسة X بإرسال طلب من أجل تمديد الموعد النهائي لإعادة التمويل أوضحت من خلالها سبب التأخر كان في سياقها:

انها تطلب من الوكالة تمديد الموعد النهائي لإعادة تمويل عمليات الاستيراد لمدة 6 أشهر من تاريخ الاستحقاق الاولي، وأن سبب الطلب هو جائحة كورونا، وكذا الإجراءات التي قامت بها الدولة لمكافحة انتشار الفيروس تقرر على المؤسسة تخفيض قوتها العاملة بنسبة 60% مع استمرارها بدفع الأجور للعاملين غير النشيطين، وانخفاض نسبة انتاجها، إضافة الى توقف زبائن المؤسسة الذين تتعامل معهم بداية من اول أسبوع للجائحة، أرفقت الطلب بجدول العمليات التي تطلب المؤسسة تمديد تواريخ استحقاقاها. (الملحق 1)

❖ كان ضمن ملف المؤسسة X الذي ارسلته الى الوكالة من أجل تمديده للموعد النهائي لإعادة التمويل ما يلي:

- طلب التمديد مرفقا بجدول تواريخ الاستحقاق العمليات التي تطلب المؤسسة تمديدها.
- اذن باستشارة مركز المخاطر
- أرسل كذلك جدول القروض والديون المالية التي كانت عليه لسنة 2019:

ضمت كل الديون التي هي على عاتق المؤسسة من كل البنوك والمؤسسات التي تتعامل معها المؤسسة من بينها بنك البركة وكالة برج بوعريريج (الملحق 2) نلاحظ من خلاله ان المؤسسة تعاني مشكلة ديون وأكبر دين كان لبنك البركة بقيمة 508895046دج

- الذمم المالية لسنة 2019/2018 (الملحق 3)
- الحالة المحاسبية للمؤسسة 2019/12/31 من خلال فاتورة كل المخزون المتواجد لدى المؤسسة X (الملحق 4)
- الميزانية المالية للمؤسسة وجدول حسابات النتائج لسنة 2019، من أجل توضيح رقم الاعمال للمؤسسة، وكل الديون التي عليه (الملحق 5)
- وضعيته الجبائية.

❖ بعد أن تحضر المؤسسة X الملف الخاص بها من أجل تمديد أجال التسديد تقوم الوكالة بدراسة الملف جيدا، ثم تصدر القرار الخاص بالوكالة بعد الاطلاع على ملف المؤسسة القرار كان بالموافقة على تمديد أجال التسديد هذه الموافقة تكون من طرف مدير الوكالة قداوي عبد الله بصفته مدير وكالة برج بوعريريج، الموافقة تكون بناءا على دراسة دقيقة للملف، قرار الوكالة بالتمديد يبقى قرار أولي الى غاية صدور الموافقة من المديرية العامة.

ثانيا: مرحلة دراسة ملف القرض المتعثر

❖ بعد دراسة الملف من قبل الوكالة واتخاذ قرارها بخصوص تمديد أجال التسديد، ترسل الوكالة رسالة الى المديرية العامة وتبيين وضعية المؤسسة، وقرار الوكالة بقبولها لتمديد أجال الاستحقاق، وترسل اليها ملف المؤسسة كاملا من أجل دراسته، الهيئة المختصة في دراسة ملفات التعثر في المديرية العامة هي مديرية التحصيل التي ترسل اليها الوكالة الملف والقرار الخاص بالوكالة، حيث تكون الرسالة التي ترسلها الوكالة الى المديرية العامة (مديرية التحصيل)، تبين من خلال الرسالة طلب المؤسسة لتمديد الموعد النهائي لإعادة التمويل ل 06 أشهر، ونوع الصيغ التي تريد المؤسسة التأخير فيها كانت:

- استثمار سلم et876 714.748.763.777.785.811
- استغلال مساومة et4689 4568.4614.4645

أوضحت سبب تأخر العميل الذي كان بسبب توقف الإنتاج بسبب الجائحة التي شهدها العالم، كما بينت الوكالة سبب قبولها لطلب المؤسسة والتي كان من خلال جودة العميل وبالنظر الى رقم أعماله والتحركات التي قام بها، أيدت الوكالة طلب تمديد المواعيد النهائية التي تطلبها المؤسسة، ارفقت الرسالة بالملف الكامل الذي أحضره العميل (الملحق 06)

❖ بعد الدراسة الدقيقة لملف المؤسسة من طرف المديرية العامة ممثلة بمديرية التحصيل تبين رأيها وتقوم بإرساله الى لجنة التمويل هذه الأخيرة هي التي تعطي القرار النهائي حول قرار التمديد من عدمه بناءا على ما جاءها من الوكالة ثم من مديرية التحصيل.

❖ بعد اتخاذ لجنة التمويل لقرار التمديد، تقوم بإرسال رسالة قبول لطلب العميل بتأجيل تاريخ الاستحقاق لمدة 06 أشهر كما جاء في طلب المؤسسة، تقوم بإرساله الى الوكالة حيث:

- كان قرار لجنة تأجيل الاستحقاقات بالمديرية العامة، إلغاء ما كان سابقا وبداية العمل بناءا على ما جاء فالرسالة الجديدة أهم ما جاء في الرسالة كان استبدال عقد المساومة لأشهر مارس، افريل، ماي، جوان، جويلية، اوت 2020، بعقد سلم بمبلغ الاستحقاقات التي تعذر للمؤسسة xسدادها والتي حدد مبلغها ب 704.16MDA 335 353 تسدد على 6 أقساط شهرية تكون ابتداء من أكتوبر 2020 مع مراعاة سداد الهوامش المترتبة عنه سابقا 106.47/ttc 922 27 إضافة الى طلب اللجنة من الوكالة الإصرار على المؤسسة من اجل تزويد البنك بفاتورة سلم بالمبلغ الأساسي 704.16DA/HT 335 353 ووقت التسليم.

- في الأخير أوضحت اللجنة سبب التأجيل الذي حددته ب تراجع وتباطؤ النشاط بسبب الوضع الصحي للبلاد (الملحق 07)

❖ تقوم الوكالة بإبلاغ المؤسسة بقرار لجنة التمويل أي قبول طلب المؤسسة x وتمديد الموعد النهائي لإعادة التمويل، ثم يتم الاتفاق بين الوكالة وبين المؤسسة عن كل الشروط السابقة مع الاتفاق معه على أن يزود البنك بفاتورة المبيعات بالمبلغ الأساسي ودفع الهوامش المترتبة عنه سابقا.

❖ بعد دفع المؤسسة مبلغ الهوامش المترتبة عنه والمقدرة ب 27 922 106.47/Ttc، يقوم العميل بإحضار فاتورة المبيعات الى البنك بقيمة 353 335 704.50da/HT وقت التسليم حدده ب 1شهر (الملحق 08)، تصبح السلعة ملكا للبنك وباسمه.

الجدول (2-2): شكل فاتورة المبيعات لبنك البركة

désignation	prix unitaire	quantité	prix total
TOTAL FACTURE HT		74296	353335704,5

بالاعتماد على الملحق (8)

❖ تقوم الوكالة بإرسال رسالة الى لجنة التمويل تبلغها بإبرام عقد سلم مع المؤسسة بالمبلغ الأساسي وأن الفاتورة أصبحت باسم البنك.

ثالثا: إبرام عقد السلم بين الوكالة والمؤسسة x

❖ تقوم الوكالة بإبرام عقد سلم بين بنك البركة الجزائري ينوب عنه مدير وكالة برج بوعريريج السيد، مع السيد مدير المؤسسة x، يتم الاتفاق على جميع بنود عقد السلم حيث يتم الاتفاق على الموضوع، رأس مال السلم، تسلم رأسمال السلم وغيرها من البنود كما هو موضح في (الملحق 09).

❖ بعد إبرام العقد السلم بين البنك والمؤسسة واستلام البنك لفاتورة السلع وبعد التأكد أن السلعة أصبحت ملكا للبنك، يضع البنك ضمن العقد قائمة السلع المباعة للبنك والتي تقدر قيمتها ب 353 335 704.16DA وهي نفسها قيمة المبلغ الأساسي الذي يجب على المؤسسة دفعه الى البنك.

الجدول (2-3): قائمة السلع المباعة للبنك البركة

التعيين	الكمية	سعر الوحدة دج	السعر الإجمالي
استصناع أو سلم	1	35333570416	**35333570416**
	المجموع		**35333570416**

بالاعتماد على الملحق (10)

رابعا: إبرام عقد بيع السلعة بالوكالة

- ❖ يقوم بنك البركة بتوكيل صاحب المؤسسة x ببيع واستلام السلعة المباعة من البنك، حيث يصبح صاحب المؤسسة x هو الوكيل والمكلف ببيع السلعة التي أصبحت ملكا للبنك، وذلك بإبرام عقد وكالة بين بنك البركة الجزائري ينوب عنه مدير وكالة برج بوعريريج، وصاحب المؤسسة x يتم الاتفاق كذلك على جميع البنود الموضحة في (الملحق 11)
- ❖ يوقع بعدها العميل على محضر استلام السلعة من طرف البنك حيث يصرح فيه بأنه استلم السلعة المباعة بالمواصفات والكميات والقيم ويبينها في جدول كما هو مبين في (الملحق 12)
- ❖ يصبح ثمن بيع السلعة الجديد هو 368 810 473.06 ومدة التسديد خلال 273 يوم

خامسا: جدول الاستحقاق الجديد الخاص بالمؤسسة x

- ❖ في الأخير يقوم بنك البركة –وكالة برج بوعريريج-بوضع جدول استحقاق جديد للعميل بشروط جديدة على 06 أقساط لمدة 06 أشهر، بمبلغ إجمالي يقدر ب 371 750 679.15 حيث قدر مبلغ القسط الواحد ب 61 850 045.64 بهامش ربح للبنك قدره 1841497499دج (الملحق 13)

جدول (2-4): جدول استحقاق الجديد الخاص بالمؤسسة x

الرقم	تاريخ الاستحقاق	الدفعة المستحقة	مبلغ الضريبة	الدفعة المستحقة	مبلغ الأصل المتبقي
1	22/10/2020	6146841218	179023423	6325864641	30128957742
2	22/11/2020	6146841218	38163346	6185004564	24182976242
3	22/12/2020	6146841218	30631770	6177472988	18197358466
4	22/01/2021	6146841218	23049983	6169891201	12171829347
5	22/02/2021	6146841218	15417651	6162258869	6106133658
6	22/03/2021	6146841218	7734436	6154575652	0
Total		36881047306	294020609	37175067915	

بالاعتماد على الملحق (13)

المبحث الثالث: دراسة مقارنة لانعكاسات القروض المصرفية المتعثرة على أداء البنكين

سيتم من خلال المبحث دراسة الجانب التطبيقي لانعكاسات القروض المصرفية المتعثرة على أداء البنوك من خلال تقييم أداء البنكين الإسلامي والمتمثل في بنك البركة الجزائري والبنك التقليدي المتمثل في بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وتبيان أثر تعثر القروض المصرفية على كلا البنكين.

المطلب الأول: أثر القروض المصرفية المتعثرة على الأداء المالي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري

باعتبار ان القروض المصرفية المتعثرة تشكل هاجس يواجه البنوك التقليدية، حاولنا في هذا المطلب تبيان الأثر الذي تعكسه هذه القروض على أداء بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وتقييم الأداء المالي له.

الفرع الأول: دراسة تقييم الأداء المالي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

1- **مؤشرات الربحية**: باعتبار ان الربحية هي الغاية التي يسعى الى تحقيقها البنك، لذلك فهناك جملة من المعايير التي يمكن الاستناد عليها في تقييم ذلك، من خلال ما سبق يمكن حساب مؤشرات الربحية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، حيث كانت النتائج المتحصل عليها كما يلي:

الجدول رقم: (2-5) مؤشرات الربحية الخاصة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية الوحدة: %

السنوات / مؤشرات	2012	2013	2014	2015	2016	2017
نسبة هامش الربح	%20.88	%17.61	%18.55	%13.80	%16.86	%10.45
معدل العائد على حقوق الملكية	%17.08	%15.62	%18.55	%17.21	%18.07	%12.50
معدل العائد على اجمالي الموجودات	%0.62	%4.90	%0.47	%0.84	%0.56	%1.29

المصدر: من اعداد الطلبة بناءا على معطيات البنك

تحليل النتائج:

بالنسبة لهامش الربح يلاحظ لهذه النسبة انخفاضها التدريجي خلال السنوات الأولى ن البحث، لترتفع قليلا خلال سنتي 2014 و2016 مقدرة ب 18.55% و16.86% على التوالي، وتعود في السنة الأخيرة من البحث مسجلة أدنى مستوى لها ب 10.45% وهذا يعني عموما ان البنك يواجه صعوبة كبيرة في تحقيق الأرباح قياسا الى فوائده، وهذا يؤدي الى خلق تحديات متعلقة بانخفاض السيولة وانخفاض الفوائد الدائنة في المستقبل.

- بالنسبة لعائد الحقوق على الملكية قيس هذه النسبة الذي تحققه الإدارة من الأموال الموظفة في راس المال، فاذا كانت مرتفعة فتدل على كفاءة قرارات الاستثمار والتشغيل للبنك، ويلاحظ بالنسبة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية انخفاضا تدريجيا لهذه النسبة خلال سنوات الدراسة حيث بلغ اعلى مستوى لها سنة 2014 بمقدار 18.55% ثم بدا بالانخفاض حيث بلغت ادناها السنة الأخيرة بمقدار 12.5% ويرجع هذا التذبذب في مؤشر العائد على حقوق الملكية الى قلة كفاءة قرارات الاستثمار في أموال البنك في تحقيق العائد المطلوب التي تطمح له إدارة البنك، ويعزي التحسن الذي طرأ لارتفاع صافي أرباح البنك قياسا براس ماله مما اثر بشكل إيجابي خلال تلك السنوات.
- بالنسبة لعائد اجمالي الموجودات تقيس هذه النسبة كفاءة إدارة البنك في تحقيق الأرباح من الأموال المتاحة له والمتمثلة براس ماله وودائعه، ونلاحظ تذبذب كبير في هذه النسبة ،حيث انها شهدت انخفاضا حيث بلغت ادنى مستوى لها في سنة 2012 بمقدار0.62% وتعود بالارتفاع لتبلغ اعلى مستوى لها سنة 2013 بمقدار 4.90% وتعود بالانخفاض بعدها وهذا يدل على ان البنك سجل تراجعا في توظيف أمواله المتاحة في الموجودات المربحة وهذا مؤشر غير جيد، وتتحسن في السنة الأخيرة 2017 مما يدل على زيادة تحقيق الأرباح ويرجع هذا الى رشد اختيار القرارات الاستثمارية والفرص المدرة للأرباح في ضل السياسة البنكية الجديدة، وقد يعزى أيضا الى التوسع الذي شهده البنك على مستوى فروعه المحلية او الى ابتكار عملاء جديد، والتنويع في محفظته الاستثمارية.

2-مؤشرات السيولة: ان هذه المجموعة من المؤشرات تهدف الى قياس مقدار توفر السيولة اللازمة في البنك التي تضمن مواجهة الالتزامات التي يمكن ان تستحق خلال فترة زمنية معينة، ومن أهمها ما يلي:

الجدول (2-6): جدول مؤشرات السيولة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية الوحدة: %

السنوات / مؤشرات	2012	2013	2014	2015	2016	2017
نسبة الرصيد النقدي	%16.006	%16.311	17.868	23.771	15.674	.%15.311
نسبة الأصول السائلة الى اجمالي الأصول	%70.868	%72.040	%92.016	%91.282	%87.237	%88.623

المصدر: من اعداد الطلبة بناءا على معطيات البنك

تحليل النتائج:

- بالنسبة لنسبة الرصيد النقدي يلاحظ من خلال الجدول ان النسب قد بلغت أدنى قيمة لها في سنة 2017 مقدرة ب 15.311% واعلى قيمة سجلت لها في سنة 2016 لتبلغ 23.771% يمكن تفسير التناقص في النسب بسبب الزيادة المعتبرة للإجمالي الودائع واجمالي الموجودات، مقارنة بالسيولة النقدية.
- فيما يخص نسبة التوظيف فهي تقيس مدى قدرة البنك على توظيف الأموال المتاحة المحصلة عليها من الودائع لتلبية حاجات الزبائن من القروض والسلف، فنلاحظ انخفاض هذه النسبة في السنوات الأولى، وبعدها نلاحظ تزايد النسبة لتبلغ اعلى مستوى لها بنسبة 92.016% سنة 2014، وبعدها تنخفض في سنة 2016 وهذا يدل على عدم قدرة البنك في تلبية القروض الجديدة وهذا الانخفاض يدل كذلك على ارتفاع قدرة البنك على الوفاء بالالتزامات المالية، وعموما يمكن اعتبار هذه النسب إيجابية ومن شأنها ان تعكس مدى اهتمام البنك بعنصر السيولة.

3- مؤشرات ملاءة راس المال:

الجدول (7-2): جدول يوضح مؤشرات ملاءة راس المال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية الوحدة: %

السنوات / المؤشرات	2012	2013	2014	2015	2016	2017
نسبة حق الملكية على اجمالي الودائع	%2.001	%2.856	%2.391	%2.525	%4.241	%5.213
نسبة حق الملكية على اجمالي القروض	%1.996	%2.443	%2.581	%2.740	%4.822	%4.238

المصدر: من اعداد الطلبة بناءا على معطيات البنك

تحليل النتائج:

- تدل نسبة حق الملكية على اجمالي الودائع على مدى اعتماد البنك على مجموع الودائع لارتفاع راس ماله نلاحظ من خلال الجدول انها تتزايد من سنة لأخرى بنسب مرتفعة ففي سنة 2012 قدرت ب 2.001% لتصل في سنة 2017 الى 5.231% وهذا الارتفاع يدل على توفير الحماية اللازمة للمودعين
- تجل نسبة حق الملكية على اجمالي القروض على مدى قدرة البنك على مقابلة اخطار الاستثمار في القروض والسلفيات مع حقوق الملكية دون المساس بالودائع، فنلاحظ تزايد ملحوظ على مر السنوات وهذا يدل على قدرة البنك على تغطية أخطار الاستثمار وعدم السداد

الفرع الثاني: حجم القروض المتعثرة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري

الجدول التالي يوضح وضعية القروض الممنوحة في شكل إجمالي من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

الجدول رقم(2-8): وضعية القروض المتعثرة من طرف بنك البدر

السنوات	القروض المقدمة		القروض المتعثرة		نسبة التعثر
	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	
2012	190	2092626900	17	3535918	**0,1689703**
2013	183	760380000	35	3768988	**0,49567164**
2014	196	2408985106	45	23388074	**0,97086835**
2015	170	5774525511	54	51336060	**3,25436476**
2016	139	1723974651	149	280600793	**16,2763874**
2017	78	2062738159	175	242013042	**11,7326109**

يمكن توضيح المعطيات المبينة في الجدول أعلاه من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (2-6): وضعية القروض المتعثرة من طرف بنك البدر

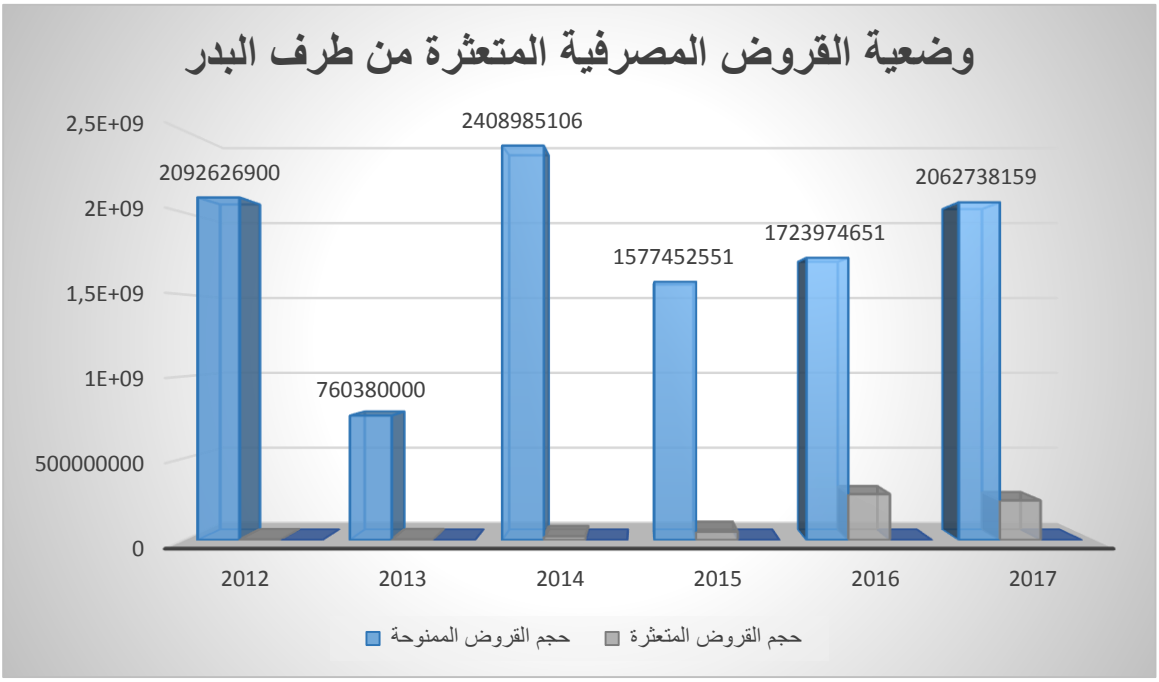

من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول (8)

من خلال الجدول أعلاه يمكن ملاحظة ان التمويل الإجمالي للقروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وصل من حيث عدد القروض الى 956 قرض من خلال الفترة من 2012 الى 2017 وذلك بشكل متذبذب، حيث عرفت سنة 2017 اقل عدد القروض الممنوحة والتي لم تتعدى 78 قرض أما عن العدد الأعلى التسجيل في سنة 2014 وصل الى 196 قرض أما فيما يخص التعثر فقد مس 195 قرض كان بعدد متذبذب أيضا على طول فترة الدراسة فقد ارتفع من 17 قرض سنة 2012 واستمر في التزايد الى ان مس في سنة 2017 الى 195 قرض

المطلب الثاني: أثر القروض المصرفية المتعثرة على الأداء المالي لبنك البركة الجزائري

تعتبر القروض المصرفية المتعثرة من بين المشاكل التي تواجهها البنوك بصفة عامة، حاولنا التركيز في دراستنا على بنك البركة فرع برج بوعريريج لكن لصعوبة حصولنا على المعلومات الكافية حول القروض المتعثرة على مستوى الوكالة، اضطررنا الى الاعتماد على المعلومات المقدمة في التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري، حيث سيتم فيما يلي محاولة تحديد أثر هذه القروض على الأداء المالي لبنك البركة الجزائري.

الفرع الأول: تقييم الأداء المالي لبنك البركة الجزائري

تقتصر هذه الدراسة في تقييمها للأداء المالي لبنك البركة الجزائري على بعض المؤشرات والنسب المالية المتعلقة بالسيولة والربحية خلال الفترة (2018/2012)، حسب ما توفره التقارير السنوية الصادرة عن البنك، والجدول أسفله يوضح المؤشرات المعتمد عليها في الدراسة

الجدول (2-9): مؤشرات الأداء المستخدمة في الدراسة لبنك البركة

نسب الأداء		القانون
مؤشرات الربحية	العائد على حقوق الملكية	النتيجة الصافية/حقوق الملكية
	العائد على الأصول	النتيجة الصافية/إجمالي الأصول
	هامش الربح	النتيجة الصافية/الإيرادات
مؤشر السيولة	نسبة الأصول السائلة الى اجمالي الأصول	أصول سائلة/إجمالي الأصول
	نسبة الرصيد النقدي	أصول سائلة/إجمالي الودائع
مؤشر ملاءة راس المال	معدل مقدرة البنك على رد الودائع	حقوق الملكية/إجمالي الودائع
	معدل حق الملكية الى إجمالي القروض	حقوق الملكية/إجمالي القروض

من إعداد الطلبة بالاعتماد على بعض المراجع

➢ **الدراسة الوصفية لمؤشرات الربحية والسيولة لبنك البركة الجزائري خلال الفترة (2018/2012)**

1- **مؤشرات الربحية**: هناك العديد من المؤشرات المتعلقة بالربحية والتي يتم الاعتماد عليها لتقييم لربحية البنوك، حيث تقيس هذه المؤشرات مقدرة البنك على توليد الأرباح وكذا كفاءتها في استخداماتها ومواردها، غير اننا ركزنا في هذه الدراسة على مؤشرين اثنين هما العائد على حقوق الملكية الذي يعبر عما يحققه كل دينار مستثمر من حقوق الملكية للبنك من ربح،

✓ بالإضافة الى مؤشر العائد على الأصول الذي يقيس كفاءة إدارة البنك في توليد أرباح من موجوداته

✓ **مؤشر العائد على حقوق الملكية لبنك البركة الجزائري**

يلخص الجدول التالي معدل العائد على حقوق الملكية لبنك البركة الجزائري خلال السنوات (2018/2012)

جدول (2-10): معدل العائد على حقوق الملكية لبنك البركة الجزائري الوحدة: %

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
معدل العائد على حقوق الملكية	23.68	21.31	21.16	17.50	16,38	14,45	18,83

من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية المتوفرة على الموقع الالكتروني لبنك البركة الجزائري

يبين الجدول أعلاه أن نسبة العائد على حقوق الملكية لبنك البركة غير مستقرة فهي في تذبذب مستمر ويرجع ذلك الى اختلاف نسبة النمو في صافي الربح الى حقوق الملكية، حيث يلاحظ انخفاض المعدل الى 21.31% في سنة 2013 بالمقارنة معه لسنة 2012 حيث كانت النسبة 23.68% استمر هذا الانخفاض الى سنة 2016، حيث ان المعدل لسنة 2016 كان مرتفع نوعا ما مقدر ب 16.38% انخفض هذا المعدل الى 14.45% سنة 2017، ليعود الى الارتفاع مجددا سنة 2018 بنسبة 18.83%، ترجع هذه الزيادة في حجم حقوق الملكية الى رفع رأس مال بنك البركة من 10 مليار دج سنة 2009 الى 15 مليار دج سنة 2017.

✓ **مؤشر العائد على الأصول لبنك البركة الجزائري**

جدول (2-11): معدل العائد على الأصول لبنك البركة الجزائري الوحدة: %

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
معدل العائد على الأصول	2.77	0.25	2.64	2.12	1,89	1,42	1,9

من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية المتوفرة على الموقع الالكتروني لبنك البركة الجزائري

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل العائد على الأصول تشهد تذبذب هي الأخرى حيث كانت النسبة مقدرة ب 2.77 %سنة 2012 انخفضت الى 0.25% سنة 2013 ثم عادت الى الارتفاع خلال السنتين 2014 و2015 وقدرت ب 1.89% سنة 2016، انخفضت بعدها الى 1.42% سنة 2017 يرجع الى تراجع صافي الربح لسنة 2017، ليرجع بعدها الى الارتفاع بنسبة 1.9% لسنة 2018.

✓ **مؤشر هامش الربح لبنك البركة الجزائري**

جدول (2-12): هامش الربح لبنك البركة الجزائري الوحدة: %

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
هامش الربح	25,19	39,06	39,65	46.65	52.54	40,93	43,6

من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية المتوفرة على الموقع الالكتروني لبنك البركة الجزائري

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه نسبة هامش الربح بالنسبة لبنك البركة الجزائري يشهد تذبذب كبير خلال فترة الدراسة، حيث ان النسبة كانت تشهد ارتفاع استمر من سنة 2012 بنسبة 25.19% ارتفعت نوعا ما بشكل قليل حيث بلغت نسبة 39.65% خلال سنة 2014، ونسبة 46.65% خلال سنة 2015، لتبلغ اعلى نسبة هامش ربح لبنك البركة الجزائري في سنة 2016 حيث بلغت نسبة 52.54% والسبب وراء ذلك يعود الى زيادة صافي الربح في هذه الفترة، لتعاود الانخفاض مرة أخرى خلال سنتي 2018/2017 حيث بلغت النسب على التوالي 40.93% و43.6%

2- مؤشرات السيولة: تعمل هذه المؤشرات على قياس قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها الطارئة دون تعرضها لأية خسائر جسيمة، من بين أهم هذه المؤشرات التي تطرقنا اليها من خلال الدراسة نسبة الأصول السائلة الى اجمالي الأصول والتي توضح مقدار الأرصدة المتوفرة لدى البنك للوفاء بالتزاماته، وكذا نسبة الرصيد النقدي التي تعبر عن مقدار النقد الذي بحوزة ومتناول البنك وغير خاضع لقيوده

✓ **نسبة الأصول السائلة الى إجمالي الأصول لبنك البركة الجزائري**

جدول (2-13): نسبة الأصول السائلة الى اجمالي الأصول الوحدة: %

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
نسبة الأصول السائلة الى اجمالي الأصول	53,89	53,78	45,86	46,47	42,74	40,06	38,75

من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية المتوفرة على الموقع الالكتروني لبنك البركة الجزائري

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ان نسبة الأصول السائلة الى إجمالي الأصول شهدت انخفاضا خلال فترة الدراسة، حيث سجلت أعلى نسبة سنة 2012 والتي بلغت 53.89%، لتبدأ بعدها تدريجيا في الانخفاض والتراجع حيث بلغت النسبة 45.86% لسنة 2014 وبلغت أدنى نسبة 38.75% في سنة 2018.

✓ **نسبة الرصيد النقدي لبنك البركة الجزائري**

جدول (2-14): نسبة الرصيد النقدي لبنك البركة الجزائري الوحدة: %

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
نسبة الرصيد النقدي	69,74	67,35	73.79	58,2	52,84	47,9	46,88

من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية المتوفرة على الموقع الالكتروني لبنك البركة الجزائري

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ان نسبة الرصيد النقدي لبنك البركة الجزائري عرفت تذبذب خلال فترة الدراسة، حيث شهدت انخفاض من سنة 2012 الى 2013 حيث كانت النسبة 69.74% سنة 2012، وانخفضت الى 67.35% سنة 2013، لتسجل في السنة التي تليها أعلى نسبة لها ب 73.79% خلال سنة 2014، ثم عرفت انخفاض مجددا خلال السنوات الباقية حيث انخفضت من 58.2% لسنة 2015 الى 46.88% لسنة 2018

3-مؤشر نسبة ملاءة رأس المال لبنك البركة الجزائري: تعمل هذه المؤشرات على اظهار مدى سلامة وقوة المركز المالي للبنك من اجل بعث الاطمئنان وزيادة ثقة المودعين والمتعاملين مع البنك، من بين أهم هذه المؤشرات تطرقنا خلال الدراسة الى نوعين هما معدل مقدرة البنك على رد الودائع ومعدل حق الملكية للأصول الخطرة، والتي يتم قياسهما كما هو موضح في الجدول (1)

✓ **معدل مقدرة البنك على رد الودائع لبنك البركة الجزائري**

جدول (2-15): معدل مقدرة البنك على رد الودائع لبنك البركة الجزائري

الوحدة: %

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
مقدرة البنك على رد الودائع	15,18	15,3	15,5	15,18	14,28	11,8	12,24

من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية المتوفرة على الموقع الالكتروني لبنك البركة الجزائري

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ان معدل مقدرة البنك على رد الودائع على مستوى بنك البركة الجزائري كانت نسبه متساوية تقريبا على مدار 4 سنوات الأولى من 2012 الى غاية 2015، حيث كانت النسبة حوالي 15% خلال الأربع سنوات، وهو ما يدل ان البنك كانت له قدرة على رد ودائعه بشكل مقبول، حسب الطلب وحسب نوع الودائع، انخفض بعدها هذا المعدل ابتداء من سنة 2016 الى غاية سنة 2018، اين بلغت أدنى نسبة 11.8% سنة 2017.

✓ **معدل حق الملكية الى اجمالي القروض**

جدول (2-16): معدل حق الملكية الى إجمالي القروض لبنك البركة الجزائري

الوحدة: %

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
حق الملكية الى اجمالي القروض	38,19	36,24	29,53	24,32	21,95	17,57	17,53

من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية المتوفرة على الموقع الالكتروني لبنك البركة الجزائري

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ان معدل حق الملكية الى إجمالي القروض لبنك البركة الجزائري في انخفاض مستمر، وتمثل هذه النسبة قدرة البنك على مقابلة أخطار الاستثمار في القروض والسلفيات مع حقوق الملكية دون المساس بالودائع، وتعكس درجة الخطر المتوقع في محفظة القروض، حيث نلاحظ انخفاضها من نسبة 38.19% سنة 2012 الى غاية 17.53% سنة 2018

الفرع الثاني: أثر القروض المصرفية المتعثرة على الأداء المالي لبنك البركة الجزائري

من خلال الزيارة التي قمنا بها الى بنك البركة وكالة برج بوعريريج تحصلنا على حجم القروض الممنوحة من طرف الوكالة خلال السنوات الثلاثة الأخيرة الا اننا لم نتحصل على باقي المعلومات التي تفيدنا لإكمال الدراسة لذلك اعتمدنا على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري من أجل اكمال الدراسة.

أولا: حجم التمويلات الممنوحة من طرف بنك البركة وكالة برج بوعريريج

يمثل الجدول ادناه حجم التمويلات الممنوحة من طرف بنك البركة وكالة برج بوعريريج ل 3 سنوات الأخيرة (2016-2017-2018)، حيث يظهر من خلاله حجم التمويل الممنوح من طرف الوكالة حسب كل صيغة،

حيث نلاحظ من خلاله أن الصيغة الأكثر تعاملا من قبل الوكالة هي المرابحة والمساومة، حيث كان لهما النصيب الأكبر من حجم التمويلات التي منحت خلال الثلاث سنوات، أما بالنسبة للصيغة الأقل فكانت الاستصناع

المصدر: اعتمادا على وثائق البنك

الجدول(2-17) حجم التمويلات الممنوحة من طرف بنك البركة وكالة برج بوعريريج للسنوات (2016-2018-2017)

نوع الصيغة	حجم التمويلات الممنوحة حسب كل صيغة		
	2016	2017	2018
المرابحة/المساومة	393951320	5051298503	5544755909
اجارة	3172816079	3172605447	3224222210
سلم	536741423	436653941	632820282
استصناع	72276154	81646825	89131346
إجمالي التمويلات الممنوحة	7721346859	8742204716	9490929747

من إعداد الطلبة بالاعتماد على معلومات المقدمة من الوكالة (الملحق 14)

أما بالنسبة لحجم القروض المتعثرة على مستوى الوكالة فقط تعذر على الطلبة الحصول عليها، لذلك سنركز في هذه الدراسة على بنك البركة الجزائري.

ثانيا: أثر القروض المصرفية المتعثرة على الأداء المالي لبنك البركة الجزائري

- **حجم التمويلات الممنوحة من طرف بنك البركة الجزائري**

يقدم بنك البركة الجزائري تمويلات كبيرة لزبائنه، يمثل الجدول التالي حجم التمويلات التي يمنحها بنك البركة الجزائري لزبائنه خلال الفترة 2018/2012

الجدول (2-18) حجم التمويلات الممنوحة من طرف بنك البركة الجزائري

الوحدة (مليون دج)

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
حجم التمويلات الممنوحة	57891	63354	80627	96453	110711	139677	156460

من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري لسنوات (2016-2017-2018)

نلاحظ من خلال الجدول أن حجم التمويلات الممنوحة من طرف بنك البركة الجزائري في ارتفاع مستمر، حيث نلاحظ أن حجم التمويل لسنة 2012 ارتفع من 57891 (مليون دج) الى 63354 م دج سنة 2013، استمر هذا الارتفاع الى غاية سنة 2018 حيث ارتفع بمقدار 16783 (ميلون دج) مقارنة ب سنة 2017 أي بنسبة 12.02% وبنسبة 41.32% مقارنة ب 2016.

- **حجم القروض المتعثرة بالنسبة لبنك البركة الجزائري**

جدول (2-19) يمثل حجم القروض المتعثرة (غير محصلة) لبنك البركة الجزائري

الوحدة (مليون دج)

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
حجم القروض غير محصلة(المتعثرة)	20690	416027	619212	81229	10795	42423	102932

من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة

يمكن توضيح المعطيات المبينة في الجدول أعلاه من خلال الشكل التالي:

الشكل (2-7) منحنى بياني يبين تطور حجم القروض المصرفية المتعثرة لبنك البركة الجزائري

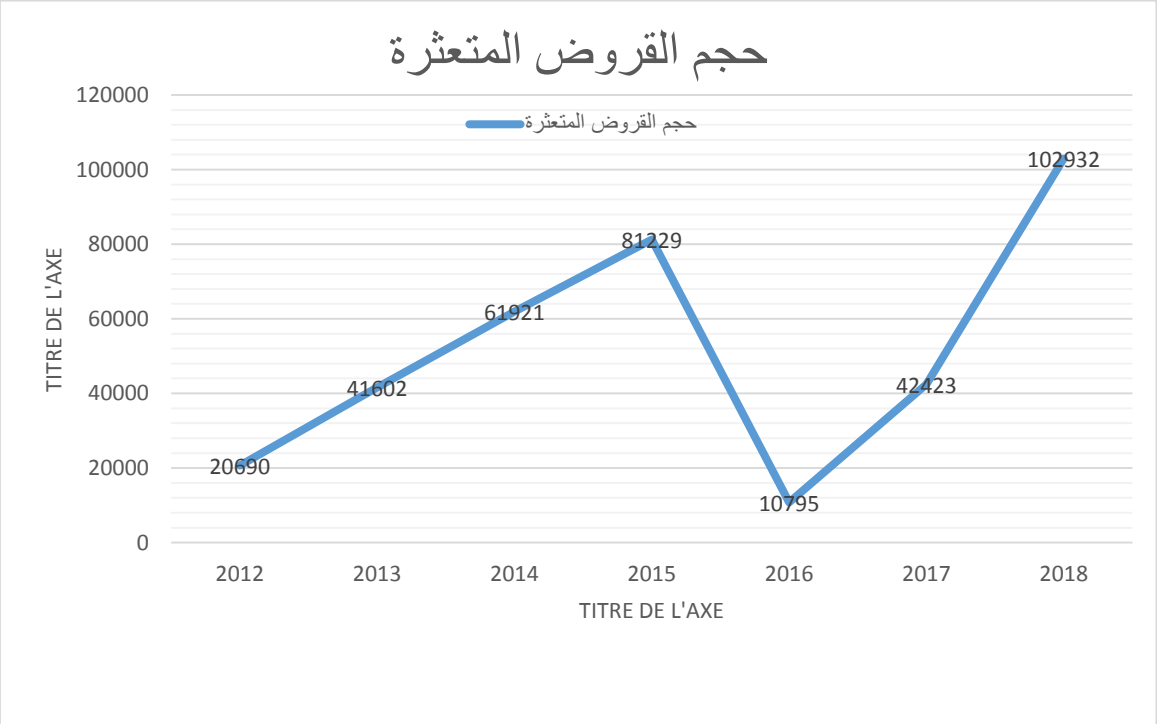

من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول (3)

نلاحظ مما سبق ان حجم القروض المصرفية المتعثرة على مستوى بنك البركة في تعرف تذبذب من خلال فترة الدراسة، فقد شهدت ارتفاع استمر من سنة 2012 الى غاية سنة2015، حيث كان حجم القروض المتعثرة خلال سنة 2012 يقدر ب 20690 م دج ارتفع الى غاية 81229 م دج خلال سنة 2015، شهد بعدها بنك البركة الجزائري انخفاض كبير في حجم القروض المتعثرة حيث بلغ ادنى قيمة له خلال سنة 2016، بلغت النسبة حوالي 10795 م دج لترتفع بعدها مجددا حجم القروض المتعثرة خلال سنة 2017 بالمقارنة مع سنة 2016، أما بالنسبة لسنة 2018 فكانت الزيادة بنسبة كبيرة ليبلغ اعلى نسبة خلال سنة 2018 والتي بلغت 102932 م دج، لعل هذا الارتفاع المتزايد في حجم القروض المتعثرة يعود الى زيادة حجم التمويلات الممنوحة من قبل البنك والذي يمكن ان نرجعه أيضا الى زيادة رأس المال الذي شهده البنك خلال سنة 2017 ب 15 مليار دج

- **نسبة تعثر القروض المصرفية على مستوى بنك البركة الجزائري**

جدول (2-20) يمثل نسبة تعثر القروض المصرفية على مستوى بنك البركة الجزائري

الوحدة (مليون دج)

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
حجم التمويلات الممنوحة	57891	63354	80627	96453	110711	139677	156460
حجم القروض غير محصلة(المتعثرة)	20690	41602	61921	81229	10795	42423	102932
نسبة التعثر	35.73%	65.66%	76.79%	84.21%	9.75%	30.37%	65.78%

من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة خلال السنوات 2018/2012

يمكن توضيح المعطيات المبينة في الجدول أعلاه من خلال الشكل التالي:

الشكل (2-8): مخطط أعمدة يبين وضعية القروض المتعثرة في بنك البركة الجزائري خلال الفترة (2018/2012)

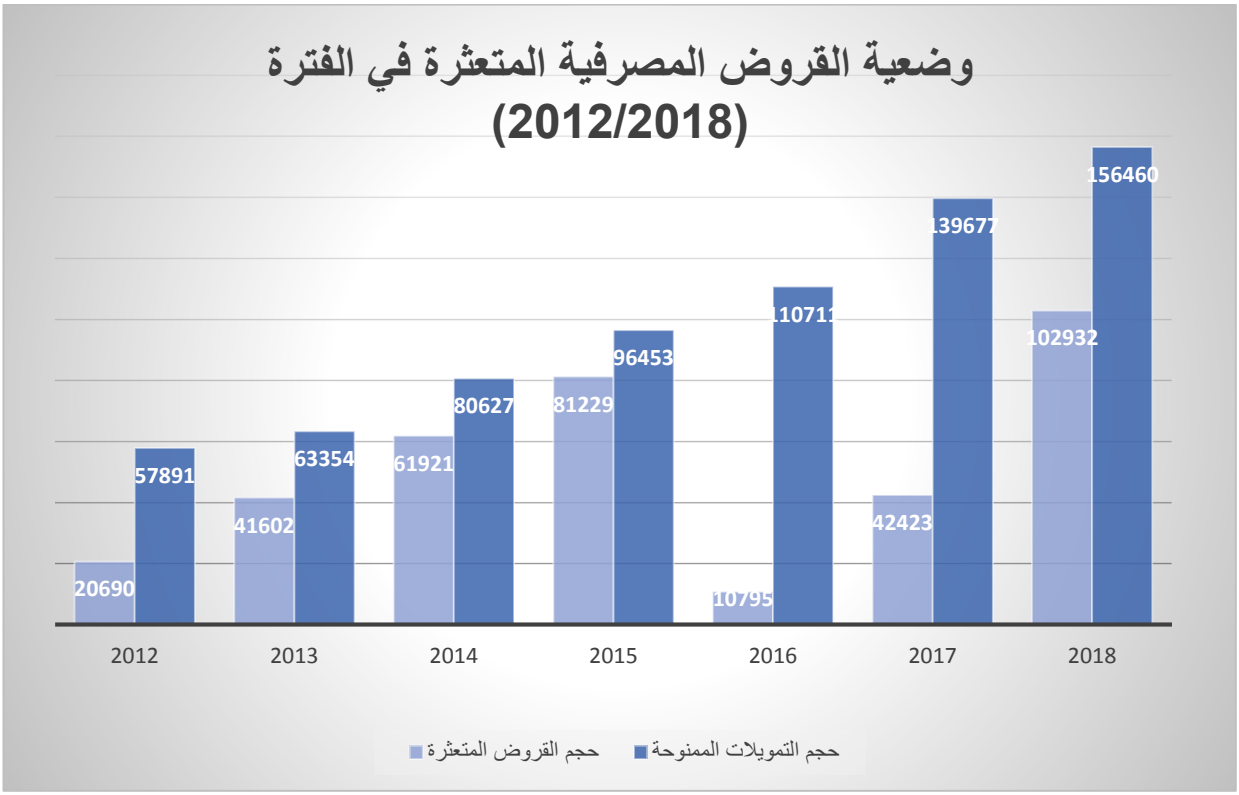

إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول (4)

نلاحظ مما سبق أن نسبة القروض المتعثرة على مستوى بنك البركة الجزائري في تذبذب مستمر، حيث نلاحظ ان نسبة التعثر لسنة 2012 بلغت 35.73%، ارتفعن هذه النسبة بشكل كبير الى 65.66% سنة 2013، استمرت في الارتفاع الى غاية 2015، اين بلغت نسبة التعثر على مستوى بنك البركة الجزائري اعلى نسبة خلال فترة الدراسة اين بلغت 84.21%، لتشهد بعدها اقل نسبة تعثر على مستوى البنك بلغت 9.75% سنة 2016 لتعاود الارتفاع مرة أخرى سنة 2017، الى 30.37% وفي سنة 2018 بلغت نسبة التعثر الى 65.78%، يمكن ان نلاحظ أن زيادة حجم التمويلات لا يمكن اعتبارها هي السبب الوحيد لتعثر القروض حيث نلاحظ ان اعلى نسبة للتمويلات الممنوحة كانت خلال سنة 2018، الا ان اعلى نسبة تعثر لم تكن خلال سنة 2018، وإنما كانت خلال سنة 2015، حيث لاحظنا من خلال الأداء المالي لبنك البركة في هذه الفترة أي سنة 2015، ان بنك البركة الجزائري انخفض صافي الربح الخاص بهذه الفترة وهو ما يفسر ارتفاع نسبة التعثر خلال سنة 2015.

المطلب الثالث: دراسة مقارنة لانعكاسات القروض المصرفية المتعثرة على أداء البنكين {بنك البركة وبنك الفلاحة والتنمية الريفية}

الفرع الأول: دراسة مقارنة لتقييم الأداء المالي لبنك البركة الجزائري وبنك الفلاحة والتنمية الريفية

سيتم في هذا العنصر مقارنة أداء البنكين محل الدراسة وهما بنك البركة الجزائري وبنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة (2017/2012)، بمطالعة البيانات والمعلومات المدروسة سابقا لكل بنك وبالاعتماد على الجدول التالي:

الجدول (2-21): متوسط نسب الأداء للبنوك محل الدراسة خلال الفترة (2017/2012) الوحدة: %

مؤشرات الأداء		البنوك محل الدراسة	
		بنك الفلاحة والتنمية الريفية	بنك البركة الجزائري
مؤشرات الربحية	العائد على حقوق الملكية	14,83	19,08
	العائد على الأصول	1,44	1,15
	هامش الربح	16,35	40,67
مؤشرات السيولة	نسبة الأصول السائلة الى اجمالي الأصول	83,67	47,13
	نسبة الرصيد النقدي	17,48	61,63
مؤشرات ملاءة راس المال	معدل مقدرة البنك على رد الودائع	3,2	14,54
	معدل حق الملكية الى إجمالي القروض	3,13	27,96

من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجداول السابقة

يمكن توضيح المعطيات المبينة في الجدول أعلاه من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (2-9): مخطط أعمدة يمثل متوسط نسب الأداء للبنكين محل الدراسة

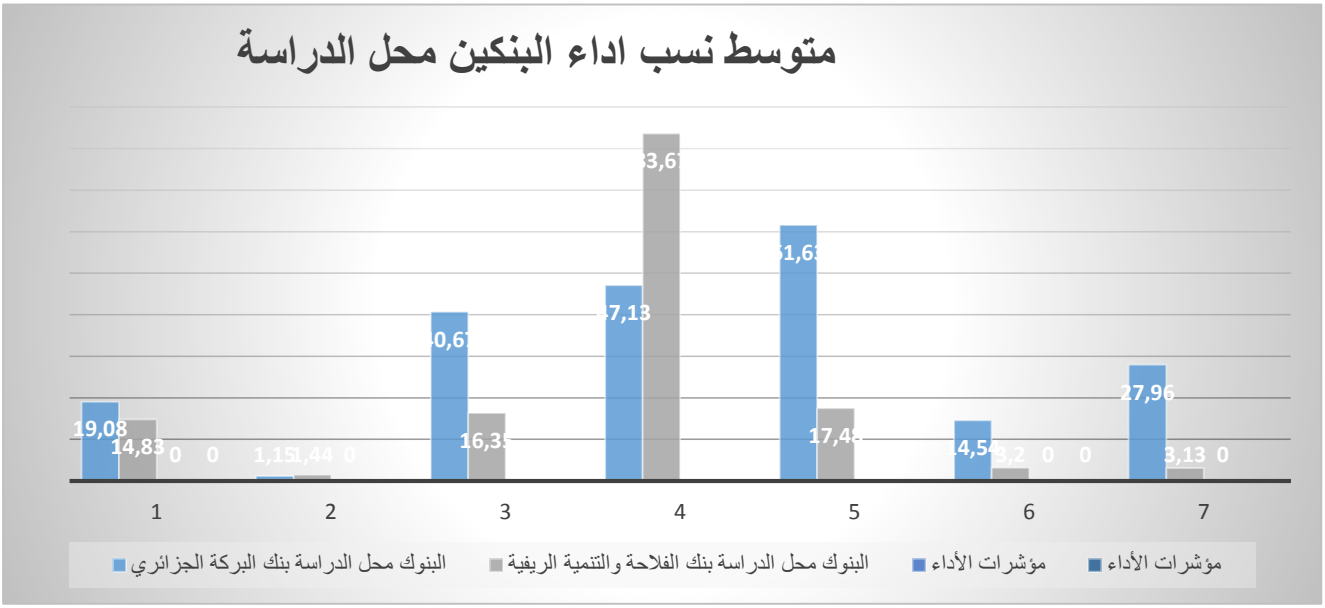

من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه

تحليل النتائج:

1- مؤشرات الربحية: احتل بنك البركة المرتبة الأولى في مؤشر العائد على حقوق الملكية بعد ان سجل متوسطا قدره 19.08% بالمقارن مع بنك البدر {بنك الفلاحة والتنمية الريفية} الذي سجل نسبة 14.83% السبب وراء ذلك يعود الى ان طبيعة نشاط البنوك الإسلامية تختلف عن طبيعة النشاط في البنوك التقليدية، وهو ما يفسر أن بنك البركة أبدى كفاءة عالية في استغلال أمواله الخاصة لتوليد أرباح، بالمقابل حقق بنك الفلاحة والتنمية الريفية أكبر عائد على الأصول خلال فترة الدراسة بمتوسط قدره 1.44% لا يبتعد كثيرا عما حققه بنك البركة الجزائري الذي حقق متوسط قدره 1.15%، وهو ما فسر أن البنكين يتميزان بكفاءة عالية في استغلال اصولهما لتوليد الأرباح، الا ان بنك الفلاحة والتنمية الريفية تفوق على بنك البركة الجزائري في استغلال اصوله لتوليد الأرباح، وحقق بنك البركة الجزائري أكبر هامش ربح بمتوسط قدره 40.67%، لعل ذلك يعود الى ان بنك البركة لديه عدد وكالات وفروع اقل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية، حيث أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية حقق اقل نسبة هامش ربح بلغ متوسطها 16.35% وهو ما يفسر ان بنك البركة الجزائري أبدى كفاءة عالية في التحكم في التكاليف.

2- مؤشرات السيولة: حقق بنك الفلاحة والتنمية الريفية {البدر} أعلى متوسط لنسبة الأصول السائلة الى إجمالي الأصول، وهذا ما يدل على قدرة بنك الفلاحة والتنمية الريفية على الوفاء بالتزاماته، وبالتالي فإن خطر السيولة لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية منخفض، وان الوضع بالنسبة للدائنين فهو أكثر امانا،

لكن زيادة السيولة لا تعني دائما كفاءة البنك، فارتفاع السيولة قد يعني وجود نقد معطل او تكديس للأموال، أو عدم قدرة البنك على استثمارها بشكل صحيح ومن ثم تضيع الفرصة على المالكين من أجل تحقيق عوائد، فالكفاءة تعني الموائمة بين الربحية والسيولة، ويعود أكبر معدل نقدي لبنك البركة الجزائري بمتوسط قدره61.63% مقارنة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي حقق متوسط قدره 17.48% وهو ما يفسر أن بنك البركة الجزائري لديه قدرة لمواجهة السحب على الودائع أكبر بكثير من بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

3- **مؤشرات ملاءة رأس المال**: سجل بنك البركة الجزائري نسبة مرتفعة بلغت حوالي 14.54% مقارنة بما سجله بنك الفلاحة والتنمية الريفية حيث بلغ متوسط مقدرة البنوك على رد الودائع لها نسبة 3.2% وهو ما يعبر على ان بنك البركة الجزائري يتمتع بقدرة عالية على رد ودائعه انطلاقا من أمواله الخاصة، وهذا ما يزيد من ثقة المودعين، كما انه حقق اعلى متوسط لحق الملكية الى اجمالي القروض قدرت ب 27.96% وهو ما يفسر ان بنك البركة الجزائري ابدى كفاءة عالية على مواجهة الاخطار وحصل على عوائد عالية من نشاطه في مجال القروض عكس بنك الفلاحة والتنمية الريفية والتي بلغ متوسط حق الملكية على إجمالي القروض له على نسبة 3.13% وهو ما يدل على ان بنك الفلاحة والتنمية الريفية لم يحقق عوائد جيدة خلال هذه الفترة.

الفرع الثاني: دراسة مقارنة لأثر القروض المصرفية المتعثرة على بنك البركة الجزائري وبنك الفلاحة والتنمية الريفية

أولا: حجم القروض الممنوحة على مستوى بنك البركة الجزائري وبنك الفلاحة والتنمية الريفية

يمثل الجدول التالي حجم التمويلات المقدمة من طرف بنك البركة الجزائري وكالة برج بوعريريج المتمثلة في مجموعة صيغ التمويل من مرابحة واجارة وسلم واستصناع وكذا القروض المصرفية الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج بمختلف انواعه خلال الفترة 2017/2012.

الجدول (2-22): حجم التعثر وحجم التمويلات بالنسبة للبنكين

السنوات	حجم القروض الممنوحة		حجم القروض المتعثرة	
	بنك البركة	بنك البدر	بنك البركة	بنك البدر
2012	57891	2092626900	20690	3535918
2013	63354	760380000	41602	3768988
2014	80627	2408985106	61921	23388077
2015	96453	577452551	81229	51336060
2016	110711	1723974651	10795	280600793
2017	139677	2062738159	42423	242013042

المصدر من اعداد الطلبة اعتمادا على معطيات البنكين

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان حجم القروض الممنوحة من طرف بنك البدر أكبر بكثير من حجم التمويلات الممنوحة من طرف بنك البركة وهذا راجع لاتساع خدمات البنكية المقدمة من طرف بنك البدر، حيث ان بنك البركة يمتلك عدد فروع ووكالات منتشرة عبر الوطن أقل من تلك التي يملكها بنك الفلاحة والتنمية الريفية، اما بالنسبة للقروض المتعثرة فهي في تذبذب مستمر في كلا البنكين على طول فترة الدراسة حيث شهد بنك البركة اعلى نسبة تعثر في سنة 2015 مقدرة ب 84.21% اما بنك البدر فسجل اعلى نسبة له سنة2014 لتصل الى 97.08%، فيرجع انخفاض نسبة التعثر في بنك البركة مقارنة ببنك البدر الى تنوع حجم المعدلات، ونلاحظ أيضا ان حجم القروض المصرفية المتعثرة في بنك البركة أقل بكثير من حجم القروض المصرفية المتعثرة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، وهو ما يرجع الى حجم التمويلات الكبيرة التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية، ويدل أيضا على كفاءة بنك البركة في إدارة المخاطر كما اتضح لنا سابقا من خلال تقييم الأداء المالي للبنكين، والذي توضح لنا من خلاله ان بنك البركة الجزائري يتمتع بقدرة عالية على رد ودائعه انطلاقا من أمواله الخاصة، وهذا ما يزيد من ثقة المودعين، كما توضح لنا أيضا ومن خلال دراسة ملاءة راس المال بالنسبة للبنكين ان بنك البركة الجزائري ابدى كفاءة عالية على مواجهة الاخطار وحصل على عوائد عالية من نشاطه في مجال القروض عكس بنك الفلاحة والتنمية الريفية والذي بالرغم من ارتفاع نسبة السيولة لديه الا انه لم يحقق عوائد عالية، وتعرض للتعثر بشكل أكبر من بنك البركة الجزائري.

ثانيا: دراسة مقارنة

سنحاول من خلال هذا الجدول رصد اهم الفروقات بين بنك البركة الجزائري وبنك الفلاحة والتنمية الريفية فيما يخص القروض المصرفية المتعثرة بكل تفاصيلها.

الجدول (23): اهم الفروقات بين بنك البركة الجزائري وبنك الفلاحة والتنمية الريفية

	بنك البركة	بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)
أساليب التمويل	صيغ تمويل إسلامية تتمثل في المرابحة والاجارة والسلم والاستصناع	قروض استهلاكية، استثمارية، استغلالية
الضمانات المقدمة	عبارة عن ضمانات عقارية وضمان صفقة وضمان سندات الصندوق	الضمانات الشخصية (الكفالة، الضمان الاحتياطي، خطاب الضمان) ضمانات عينية (الرهن العقاري، الرهن الحيازي)
الإجراءات المتبعة لتجنب التعثر	_ التنوع في الصيغ الاستثمارية _الدخول في نظم التأمين التبادلي التكافلية _ تنويع آجال الاستثمار زمنيا _ تنويع أسواق الاستثمار داخليا وخارجيا	_ سلامة القرار الائتماني _ التأكد من استعمال القرض في الغرض الممنوح لأجله _ عدم تجاوز السقوف الممنوحة للعميل _ مراقبة حساب الزبون _ مراقبة الوضع المالي للعميل _ متابعة الظروف الخاصة بالمقترض _ مراقبة الأحوال الاقتصادية
أسباب تعثر القروض	اصدار صكوك على حساب القرض او الحسابات الأخرى للعميل _ الاعتماد بكثرة على التمويلات القصيرة الاجل	_عدم قدرة البنك على متابعة المشروع متابعة سليمة _ارتفاع نسبة الفائدة _عدم توفر الكفاءات الإدارية والفنية للمقترض

	_تآكل الاحتياطات المحتجزة وتراجع معدلات ربحية المؤسسة	أسباب خارجية
سياسة تحصيل القرض المتعثر	_ إعادة جدولة الدين بمنح عقد تمويل جديد وجدول استحقاق جديد في حالة الدفع بعد ذلك يتم اللجوء الى التسوية القضائية	_ مرحلة ما قبل المنازعات القضائية _ارسال رسالة حجز للمدين ما لدى الغير _ ارسال تبليغ انذار في إطار تسوية ودية _ تحقيق الضمانات _ طريقة injonction de paiement _الحجز التحفظي على العقارات _وضع رزنامة لدفع حقوق البنك
فوائد التأخير	بعد إعادة جدولة الدين يتم دفع هامش امان جديد	زيادة أسعار الفائدة على الفترة تأخير تسديد القرض
آثار التعثر	نقص ثقة العملاء في البنك انخفاض نسبة السيولة تراجع راس المال	_ سوء توزيع موارد البنك _ انخفاض القدرة التشغيلية لموارد البنك _ تدهور صورة البنك لدى الجمهور

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على الدراسات السابقة الذكر.

خلاصة الفصل:

تم من خلال هذا الفصل التطرق الى مشكلة القروض المصرفية المتعثرة وأثارها على البنكين محل الدراسة، حيث تختلف طرق معالجة القرض المتعثر بالنسبة للبنكين وذلك باختلاف الأسباب التي أدت الى حدوثه، كما تركز البنوك الإسلامية في معالجة التعثر على أهمية اتباع الطرق الشرعية، ومن اهم هذه الإجراءات العلاجية التي يتبعها البنكين التأكد من سلامة خطوات منح القروض وسلامة الدراسات الائتمانية وتحليل المركز المالي للعميل قبل منحه القرض.

من خلال الدراسة التطبيقية على مستوى كل من بنك البركة وبنك الفلاحة والتنمية الريفية التي قمنا بها حاولنا الربط بما جاء في الفصل النظري، حيث خلصنا الى ان القروض المصرفية المتعثرة تؤثر سلبا على أداء البنكين الإسلامي والتقليدي، كما أنها تحقق خسائر كبيرة للبنوك وتؤثر على أدائه المالي، كما تبين أيضا ان البنكين يحاولان تجنب المتابعة القانونية لأن ذلك يؤدي الى فقدان العملاء الدائمين لدهما ويمس بسمعة البنوك وقدرتها على المنافسة.

الخاتمة

الخاتمة

تمحورت دراستنا حول التعرف على القروض المصرفية المتعثرة في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، من حيث المفهوم العام لها، وكذا أهم الأسباب والمؤشرات الدالة عليها، وصولا الى الطرق والآليات اللازمة لمعالجتها وقياس مدى تأثيرها على الأداء المالي للبنك وذلك باستخدام المؤشرات المالية (الربحية، السيولة، ملاءة راس المال).

ولتسليط الضوء أكثر على موضوع القروض المصرفية المتعثرة وانعكاسها على أداء البنك، ارتأينا التزود بمعلومات أكثر واقعية وميدانية، وتم اختيار بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج وبنك البركة وكالة برج بوعريريج، لتقييم أداء البنكين من خلال قياس مؤشراتهما المالية.

وقد تم التوصل الى النتائج التالية:

1- القروض المتعثرة من أخطر المشاكل المصرفية لأنها تؤثر على موارد البنك التي هي أساس ربحيته، وهي ظاهرة لا يمكن تجنبها نهائيا ولكن يمكن التقليل من حجمها والتعامل معها بحذر.
2- تحتاج عملية التعامل مع القروض المتعثرة إلى خبرة واسعة ودراية بأصول المعالجات القانونية، والاقتصادية والادارية للقروض المتعثرة من طرف البنوك سواء كانت تقليدية أو إسلامية.
3- ان أسباب التعثر ترجع بصفة عامة إلى التوسع في منح القروض مع عدم الالتزام بالضوابط البنكية السليمة، خاصة من أجل جلب المزيد من العملاء، كما ان الأسباب منها ما هو متعلق بالعميل ومنها ما هو راجع للظروف العامة.
4- تعتمد البنوك الإسلامية في تعاملها مع القروض المصرفية المتعثرة على الطرق الشرعية الجائزة شرعا، والتي تمكنها من استرجاع أموالها
5- لا تختلف المؤشرات المالية المستخدمة في قياس الأداء المالي للبنكين الإسلامي والتقليدي في النسب في حد ذاتها وانما يكمن الاختلاف في تكوين البند أو طبيعته، حيث ان الاستثمارات في البنوك الإسلامية تكون على شكل مشاركات مضاربات ومساهمات في المشاريع، أما الاستثمارات في البنوك التقليدية فنجدها عبارة عن قروض واستثمارات في الأوراق التجارية والأوراق المالية في سندات.
6- من بين أساليب تحصيل القروض المتعثرة على مستوى بنك البركة وكالة برج بوعريريج إعادة جدولة الدين بمنح عقد تمويل جديد وجدول استحقاق جديد.

7- في حالة كانت نوع الصيغة التي يعتمدها العميل صيغة إما مرابحة او مساومة أو سلم فإن الوكالة تقوم بإعادة الجدولة للدين المتعثر، ومنح عقد سلم جديد يتم على أساسه وضع جدول الاستحقاق الجديد، أما إذا كانت الصيغة إجارة أي تمويل طويل الاجل فإن الوكالة تقوم بتمديد أجال تسديد الدين المتعثر.

8- قام بنك البركة الجزائري بمنح تسهيلات لعملائه المتعثرين خلال هذه الازمة التي يشهدها العالم وهي جائحة covid-19حيث جاء في قرار الهيئة الشرعية لبنك البركة الجزائري التي انعقدت شهر جوان 2020 أوضحت من خلالها هذه الهيئة كيفية التعامل مع القروض المتعثرة خلال هذه الازمة حيث أوضحت: ان التعامل مع العميل المعسر قبول طلب إعادة الجدولة وذلك بتأخير مدة السداد دون احتساب هامش الربح الإضافي ودون احتساب غرامات التأخير، وفي حالة كان المدين ميسر أي يستطيع السداد فإن فيمكن قبول طلب إعادة الجدولة مع احتساب غرامة التأخير ودون احتساب هامش الربح الإضافي، في حين ان بنك الفلاحة والتمية الريفية لم يظهر أي تساهل في ظل هذه الازمة.

9- اظهرت كل من مؤشرات الربحية ان البنك الاسلامي أكثر ربحية من البنوك التقليدية، كما أظهرت الدراسة محدودية كفاءة بنك الفلاحة والتنمية الريفية واحتفاظه بنسب عالية من السيولة.

10- واظهرت نتائج الدراسة ان بنك الفلاحة والتنمية الريفية لديه قدرة على الوفاء بالتزاماته، وبالتالي فإن خطر السيولة لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية منخفض، وان الوضع بالنسبة للدائنين فهو أكثر امانا، حيث أظهرت مؤشر السيولة ذلك مقارنة ببنك البركة

11- كما أظهرت أيضا ان بنك البركة الجزائري أيضا لديه قدرة على مواجهة سحوبات الودائع، انطلاقا من أمواله الخاصة.

12- كما أن مؤشرات ملاءة رأس المال لبنك البركة الجزائري كانت اعلى منها بالنسبة لبنك التنمية الريفية

13- منح بنك الفلاحة والتنمية الريفية قروض بشكل أكبر بكثير من تلك التي منحها بنك البركة الجزائري وهو ما عكس ارتفاع حجم القروض المصرفية المتعثرة التي كانت عالية بالنسبة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، الامر الذي يرجع الى حجم التمويلات الكبيرة التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية، ويدل أيضا على كفاءة بنك البركة في إدارة المخاطر كما اتضح لنا سابقا من خلال تقييم الأداء المالي للبنكين.

خلاصة هذه المذكرة، ان القروض المصرفية المتعثرة تؤثر بشكل سلبي وبدرجات تختلف باختلاف حجمها على الأداء المالي للبنكين الإسلامي والتقليدي، لذا يجب على كلا البنكين محاولة الوقاية منها وعلاجها بطرق واسس سليمة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

- **القرءان الكريم**
- **الأحاديث النبوية**
- **الكتب:**

1- ابن قدامة موفق الدين، عبد الله المقدسي، الكافي في فقه الامام المبجل أحمد بن حنبل، دار الكتب العلمية، ط1، سنة 1994م.

2- الجرجاني علي محمد، الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الاردن، ط1.

3- الرواس عبد القادر احمد، الديون المتعثرة والمشكوك في تحصيلها والتأمين التعاوني عليها، دار الراوي، الدمام، ط 1، 2000م.

4- بن بيه عبد الله بن الشيخ المحفوظ، توضيح أوجه اختلاف الاقوال من مسائل من معاملات الأموال، المكتبة المكية، مكة المكرمة، 1998م.

5- سليمان بن تركي، بيع التقسيط واحكامه، دار اشبيليا، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى، 2003م.

6- محسن أحمد الخضيري، الديون المتعثرة "الظاهرة، الأسباب، العلاج"، ايتراك للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 1998م.

7- نصر حمود مزنان فهد، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009م.

8- عبد المعطي رضا ارشيد، محفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 1999م.

9- شغيري موسى، إدارة المخاطر، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، سنة 2002م.

10- خالد وهيب الراوي، إدارة العمليات المصرفية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2001م.

➢ **اطروحات دكتوراه ورسائل ماجستير وماستر:**

1- ايمان انجرو، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقتراض، مذكرة ماجيستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا، سنة 2008/2007.

2- باعربي عائشة، تماني فاطمة، إدارة مخاطر القروض المصرفية المتعثرة في المؤسسات المصرفية–حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ادرار–، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص مالية المؤسسة، قسم العلوم التقليدية، كلية العلوم الاقتصادية تسيير والعلوم التقليدية، جامعة أحمد دراية–أدرار، 2016/2015.

3- بن مداني صديقة، انعكاسات القروض المتعثرة على أداء البنوك التقليدية في الجزائر–دراسة عينة من البنوك التقليدية في الجزائر–، أطروحة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التقليدية، تخصص بنوك، مالية ومحاسبة، قسم العلوم التقليدية، كلية العلوم الاقتصادية التسيير والعلوم التقليدية، جامعة محمد بوضياف–المسيلة، 2017/2016.

4- بركاني كريمة، دور الضمانات البنكية في التقليل من القروض المتعثرة، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص: مالية وبنوك، شعبة علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التقليدية وعلوم التسيير، جامعة ام بواقي، 2016/2015.

5- جهاد حمدي إسماعيل مطر، نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشئات المصرفية في فلسطين (دراسة تطبيقية)، مذكرة ماجيستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، سنة 2011/2010.

6- هبال عادل، إشكالية القروض المصرفية المتعثرة–دراسة حالة الجزائر–، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التسيير والعلوم التقليدية، جامعة الجزائر 3، 2012/2011.

7- وائل إبراهيم سليمان علي موسى، الديون المتعثرة المستحقة على قطاع الاعمال الخاص في مصر تطويرها وتحويلها " ورقة عمل" كلية التجارة قسم الاقتصاد، جامعة عين الشمس، مصر، سنة 2005/2004.

8- زنداقي سارة، دور السياسة الاقراضية في خفض حجم الديون المتعثرة في البنوك التقليدية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التقليدية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر–بسكرة، 2019/2018.

9- زغاشو فاطمة الزهراء، إشكالية القروض المتعثرة–دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي–، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية تسيير وعلوم تجارية، جامعة قسنطينة2، 2014/2013.

10- حسين ذيب، فعالية نظم المعلوماتية المصرفية ودورها في تسيير حالات الفشل _ دراسة حالة عينة من البنوك التجارية العاملة في ولاية ورقلة، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2013/2012.

11- كريمة صخري، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، مالية وبنوك، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2017/2016.

12- محمد خالدي، القروض المتعثرة لدى البنوك التجارية الجزائرية_ دراسة حالة بنك التنمية المحلية وكالة الجلفة، مذكرة ماجيستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثلجي، الاغواط، /20112010.

13- فاطمة بن شنة، إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في الحد من القروش المتعثرة دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية، مذكرة ماجيستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، سنة 2009/2008.

14- رميسة باهي، القروض المتعثرة وأثرها على الأداء المالي للبنوك التجارية، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص: مالية وبنوك، جامعة ام بواقي، 2015/2014.

15- رمضاني زينب، واقع القروض المصرفية المتعثرة لدى البنوك العمومية الجزائرية، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2012/2011.

➢ **بحوث وملتقيات ومجلات:**

1- أبو غدة، عبد الستار، البيع المؤجل، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، 2003.

2- شريف الحلبي، عدنان احمد الهيصمي، الحلول المقترحة لظاهرة التعثر المصرفي، كأحد آليات لدعم وتنمية الجهاز المصرفي، لمؤتمر العلمي السنوي العشرون (صناعة الخدمات في الوطن العربي رؤية مستقبلية)، كلية التجارة، جامعة المنصورة، 2004.

3- الشريف ريحان وآخرون، الفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية_ من التشخيص الى التنبؤ ثم العلاج، ملتقى وطني حول المخاطر في المؤسسات الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، سنة 2012.

4- الضرير محمد الأمين، الاتفاق على إلزام المدين الموسر بتعويض ضرر المماطلة، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي مجلد3، عدد1.

5- الظاهر مفيد وآخرون، العوامل المحددة لتعثر التسهيلات المصرفية في المصارف الفلسطينية، مجلة جامعة النجاح للأبحاث والعلوم الإنسانية، مجلد 21(2) سنة2007.

6- حماد، نزيه كمال، للمؤيدات الشرعية لحمل المدين المماطل على الوفاء وبطلان الحكم بالتعويض المالي عن ضرر المماطلة، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، مجلد3، عدد1.

7- محمد عبد الحليم عمر، معايير تقييم المصارف الإسلامية، الملتقى العلمي السابع، كلية الدراسات الإسلامية، جامعة الجزائر، 26-2005/04/28.

8- محمد صديق، المخاطر المالية على المصارف الإسلامية المشاكل والحلول، المقال منشور على موقع www.arabmak.com.

9- مصطفى الزرقا، هل يقبل شرعا الحكم على المدين المماطل بالتعويض على الدائن، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، مجلد 2، عدد2، 1985م.

10- مصطفى الرزقا، محمد انس، وآخرون، التعويض عن ضرر المماطلة في الدين بين الفقه والاقتصاد، مجلة الاقتصاد الإسلامي، مجلد 3 عدد1، 1991.

11- نهلة قادري، عبد الحفيظ بن ساسي، إدارة الديون المتعثرة في البنوك الإسلامية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 6، جوان 2017.

12- عبد محمود حميدة خلف، إطار مقترح لتدعيم فعالية مراجعة الائتمان للحد من مخاطر الديون المتعثرة بالتطبيق على النشاط المصرفي المصري، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، مصر، 2002.

13- عبد الغني حريري، دور التحرير المالي في الازمات والتعثر المصرفي، مداخلة حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، سنة 2009.

14- علي شاهين، جهاد مطر، نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين، مجلة جامعة النجاح، كلية التجارة، جامعة الإسلامية، فلسطين، مجلد 4، سنة 2011.

15- علاء الدين جبل وآخرون، دور المعرفة المحاسبية في التنبؤ بالفشل المالي للشركات، تنمية الرافدين، كلية الإدارة وللاقتصاد، جامعة الموصل، المجلد 31.

16- شوقي بورقبة، عرض كتاب مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 16، العدد 2، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية جدة،2010.

➢ **التقارير والأنظمة:**

1- التقرير السنوي لبنك البركة الجزائري 2012

2- التقرير السنوي لبنك البركة الجزائري 2013

3- التقرير السنوي لبنك البركة الجزائري 2014

4- التقرير السنوي لبنك البركة الجزائري 2015

5- التقرير السنوي لبنك البركة الجزائري 2016

6- التقرير السنوي لبنك البركة الجزائري 2017

7- التقرير السنوي لبنك البركة الجزائري 2018

8- التقارير السنوية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنوات 2012-2013-2014-2015-2016-2017

➢ **مواقع الكترونية:**

1- www.arabmak.com

2- www.albaraka-bank.com

3- www.badrbanque.dz

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
(2_1)	طلب خطي	64
(2_2)	تعهد من الزبون بتسليم المحصول الى لتعاونية الحبوب والخضر الجافة	64
(2_3)	فاتورة نموذجية بالقيمة الاجمالية الأولية	64
(2_4)	وثيقة تأمين المحصول مع FGAفي إطار تعويض قرار BADR	65
(2_5)	اتفاقية القرض مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية	65
(2_6)	الفواتير النهائية للسلعة لدى تعاونية الحبوب والخضر الجافة لولاية البرج	65
(2_7)	طلب تمديد الموعد النهائي لإعادة الخاص بالعميل	81
(2_8)	القروض والديون المالية لسنة 2019 الخاصة بالمؤسسة	81
(2_8)	الذمم المالية لسنة 2019/2018 للمؤسسة	81
(2_9)	الحالة المحاسبية للمؤسسة خلال 2019/12/31	81
(2_10)	الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج لسنة 2019 للمؤسسة	81
(2_11)	طلب البنك من المديرية العامة من اجل طلب المؤسسة لتمديد الموعد النهائي	82
(2_12)	قرار لجنة تأجيل الاستحقاق بالمديرية العامة	83
(2_13)	الفاتورة النهائية لقائمة السلع المباعة باسم البنك	83
(2_14)	عقد السلم المبرم بين الوكالة وبنك البركة	83
(2_15)	عقد بيع السلعة بالوكالة	84
(2_16)	محضر استلام السلعة	84
(2_17)	ملحق بيع السلعة بالوكالة	84
(2_18)	جدول الاستحقاق الجديد الخاص بالمؤسسة	84
(2_19)	حجم التمويلات الممنوحة من طرف بنك البركة وكالة برج بوعريريج	94

الملخص:

هدفت هذه الدراسة الى تقييم انعكاسات القروض المصرفية المتعثرة على أداء البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية العاملة في الجزائر، وتم ذلك باستخدام مجموعة من النسب المالية تندرج تحت مؤشرات الربحية والسيولة وملاءة راس المال، حيث أجريت الدراسة على بنك البركة الجزائري، وبنك الفلاحة والتنمية الريفية وذلك خلال الفترة الممتدة بين (2012 _ 2017) وذلك بهدف مقارنة تأثير القروض المصرفية المتعثرة على أداء البنكين، ومعرفة اهم الإجراءات المتبعة لتحصيل هذا النوع من القروض.

توصلت الدراسة الى جملة من النتائج واهمها ان البنوك الإسلامية أقل عرضة لخطر تعثر القروض مقارنة بالبنوك التقليدية وذلك لتمتعها بسيولة عالية وذات ربحية أكبر من البنوك التقليدية وذلك حسب مؤشرات تقييم الأداء المالي.

الكلمات المفتاحية: قروض متعثرة، بنوك إسلامية، بنوك تقليدية، تقييم الأداء المالي، نسب مالية.

Résumé :

Cette étude visait à évaluer les implications des créances douteuses sur la performance des banques islamiques et des banques traditionnelles opérant en Algérie, et cela a été réalisé à l'aide d'un ensemble de ratios financiers qui relèvent des indicateurs de rentabilité, de liquidité et de solvabilité du capital. Prolongé entre (2012-2017), dans le but de comparer l'impact des créances douteuses sur la performance des deux banques, et de connaître les procédures les plus importantes suivies pour encaisser ce type de crédit.

L'étude a trouvé un ensemble de résultats, dont le plus important est que les banques islamiques sont moins exposées au risque de défaut de paiement, par rapport aux banques traditionnelles, en raison de leur liquidité élevée et de leur plus grande rentabilité que les banques conventionnelles, selon les indicateurs de performance financière.

Mots clés: créances douteuses, banques islamiques, banques conventionnelles, évaluation de la performance financière, ratios financiers.